جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكـرة مكملـة لنيـل شهـادة الماستر فـي العلـوم السياسيـة والعلاقات الدولية

تخصـص: إدارة محليـة

بعنـــوان

التخطيط الإقليمي في الجزائر: الرهـــان والتحديـات

إعداد الطالبة:
هرمـوش نصيـرة

إشراف الأستاذ الدكتور:
غربـي عـــزوز

لجنة المناقشة:

الدكتور: رداوي عبد المالك	جامعة المسيلة	رئيسا
الدكتور: غربي عزوز	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
الدكتور: عاشور سليم	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): هرموش نصيرة ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 198388 والصادرة بتاريخ 2015/02/16 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية .

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: التخطيط الإقليمي في الجزائر الرهان والتحديات .....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 02 جوان 2024 .....

توقيع المعني (ة)

مصادقة على توقيع السيد: هرموش نصيرة

ب ت و رقم: الموقعة أمامي

الصادرة بتاريخ:

الموضحة:

02 جوان 2024

ع/ رئيس المجلس الشعبي البلدي

وبتفويض منه

عون الإدارة الإقليمية

عبد الله حمزة

كلمة شكـــر وتقديـــر

في بداية كلمتي لا بدّ لي من أن أتوجه أولا بالشكر لله عزّ وجلّ الذي وفقني للوصول إلى هذه المرحلة العلمية، ومهد لي الطريق لأن أكون بينكم اليوم لأناقش مذكرة التخرج.

كما أنني أتوجه بالشكر والامتنان لوالدي العزيز ووالدتي الغاليةرحمها الله الذين كانا السند الأول لي في الوصول إلى ما وصلت إليه.

كما أتوجه بجزيل الشكروالامتنان للأستاذ الدكتور- غربي عزوز- لإشرافه ومنحه الكثير من الوقت لخروج هذه المذكرة بالشكل الذي ظهرت عليه، وأقدم له اسمى عبارات التقديرعلى كل توجيهاته ونصائحه القيمة التي كان لها دور أساسي في إتمام دراستي العلمية.

كما أتقدم بالشكل الجزيل والثناء الخالص والتقدير إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذه المذكرة.

الإهـــــــــداء

قال تعالى:"وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا"

إلى من لا توافيهم الكلمات والحروف حقهم في البر والإحسان إلى من رضى الله في رضاهم،وما توفيقي وسر نجاحي إلا بدعائهم فلن يفي أي كلام ولن تنصف الكلمات قدرهم...

إلى أمي الغالية رحمها الله ووالدي العزيز حفظه الله

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم قرة عيني إخوتي وأخواتي وإلى زوجاتهم وأزواجهم كل باسمه

إلى عصافير البيت " شهد، ريماس، مليا سدن، ماهر فخر الدين، آلاء الرحمن، غيث سراج الدين، عبد الحي، إلين "

إلى الزميلات في العمل: مكتب تسيير الموظفين

الى كل هـؤلاء اهـــدي هـــذا العمـــــل.

هرموش نصيرة

مقدمة

يسعى التخطيط الإقليمي إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم الجغرافية داخل كل منها في أي دولة أو قطر، وذلك من خلال إعادة توزيع ورصد الموارد البشرية والطبيعية في تلك الدولة بشكل يضمن حدا أدنى من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، إلى جانب تركيزه على البعد المكاني لعملية التخطيط، فإنه يسعى إلى مكافحة مشكلات النمو والبطالة وتحقيق مبدأ المشاركة الجماهيرية في عمليات التخطيط والتنمية. ولقد زاد الاهتمام بالتخطيط الإقليمي في عصرنا الحاضر وازدادت الحاجة في ظل انتشار مشاكل الفقر والبطالة والهجرة من الأرياف إلى المدن، وازدياد حدة الفوارق الإقليمية على مستوى الدولة وعلى مستوى الإقليم.

تعتبر الجزائر من بين التجارب الجديرة بالدراسة في ميدان تخطيط وسياسة تهيئة الإقليم، حيث بدأت تطرح نفسها منذ الاستقلال نتيجة ما شهدته الجزائر من تغيرات وتحولات هامه، أملتها الظروف التي عاشتها في كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية.

إن انتهاج السياسة واضحة لتحقيق تهيئة الإقليم كان عبر مراحل متعددة، وهذا لما عاشته الجزائر من آثار تركها المستعمر الفرنسي، وضع اجتماعي صعب أكثر تجسيدا للتخلف متمثلا في الثالوث الجهنمي" الفقر، الجهل، المرض" ، اقتصاد مشوه ومفكك، طريقة التنظيم التي استعملها الاستعمار الفرنسي جعلت من التنمية متركزة في مناطق تواجد الأوروبيين على حساب باقي المناطق خاصة الجنوبية، ما أدى إلى بروز ظواهر عديدة كالنزوح الريفي و اكتظاظ المدن .

إن هذه السياسة المتعلقة بالتخطيط وتهيئة الإقليم لم ترقى إلى تغطية كل ما يتعلق بهذا المجال، برزت من خلالها تفاوتات صارخة بين مكونات المجال الجزائري على مستويات عدة "مستوى توزيع السكان، توزيع الأنشطة الاقتصادية، مستوى توزيع البنى التحتية والخدمات الاجتماعية، ومستوى استغلال مختلف الثروات" فقد كانت تهيئة الإقليم ولمدة طويلة من الزمن موجهه فقط للبحث عن أفضل استعمال للفضاء من وجهة النظر الاقتصادي.

منذ بداية الألفية شرعت الجزائر في عملية تصحيح واسعة تمس جميع القطاعات بداية من الوئام المدني، المصالحة الوطنية، وإصلاح المنظومتين القضائية والتربوية وصولا إلى إنعاش النمو وتقليص البطالة والتضخم إلى تهيئة وتنظيم إقليمها وعصرنته، وتدارك الفجوات والنقائص التي تعرفها العديد من المناطق، وعدم إهمال الإقليم وتركه للمصادفة.

فالإقليم الوطني يحتاج اليوم إلى أداه للتخطيط قادرة على دفع وتنسيق تنميته بغض النظر عن المقاربات القطاعية تكون بمثابة مرجع استدلالي لجميع القطاعات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع المطروح في تبيان الاختلافات الإقليمية في الجزائر والتي تؤثر على العجلة السياسية والتنموية، وإظهار أهم الأدوات التي تم استحداثها وتفعيلها لمعالجة هذا الاختلال، وأهم المخططات التنموية، بالإضافة إلى الدور الذي بإمكان التخطيط الإقليمي أن يؤديه إلى تحقيق التنمية والتوازن الإقليمي، ووسيلة للقضاء على الفوارق المجودة بين أقاليم الدولة الواحدة.

أهداف الدراسة:

كما تهدف هاته الدراسة إلى معرفة المراحل التي مرت بها الجزائر في سياسة التخطيط، وكيف للتخطيط أن يساعد على التعامل مع الضغوطات التي تنتج عن النمو السكاني والهجرة، وضمان توزيع سكاني يساعد على النمو الاقتصادي.

مبررات اختيار الموضوع:

تدفعنا العديد من المبررات الذاتية والموضوعية إلى اختيار موضوع التخطيط الإقليمي في الجزائر كموضوع يستحق الدراسة.

المبررات الذاتية:

- أن تثري ولو بجزء بسيط في مجال البحوث الأكاديمية.

-تنمية المعارف الشخصية وزيادتها حول موضوع التخطيط الإقليمي في الجزائر.

المبررات الموضوعية:

- تعميق الفهم وتوسيع نطاق المعرفة حول كيفية تأثير التخطيط الإقليمي على تنمية المناطق وتحسين مستوى معيشة السكان.
- أهمية التخطيط الإقليمي في الجزائر ومدى تأثيره على تحديد مسار التنمية المستقبلي.
- التعمق في دراسة التحديات والفرص المرتبطة بالتنمية المحلية والإقليمية.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما تقدم وتماشيا مع موضوع وطبيعة العنوان تم طرح الإشكالية التالية:

– كيف يمكن للتخطيط الإقليمي أن يؤدي الأدوار المنوطة به في الجزائر في ظل ما يواجهه من تحديات؟

يندرج ضمن هاته الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية:

– ما هو مفهوم التخطيط الإقليمي، وما هي أهدافه؟

– كيف تطورت سياسة التخطيط في الجزائر؟

– ماهي آفاق وتحديات التخطيط الإقليمي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

– كلما كانت هناك رؤية واضحة ومخططات مدروسة لإدارة الإقليم كلما ساهم ذلك في تقليل الفوارق وتقليص الفجوات التي تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

– إن التخطيط الإقليمي الجيد يرتبط بوجود أدوات وآليات تضمن تحقيق أهداف هذا التخطيط.

حدود الدراسة:

تعتبر حدود الدراسة مهمة لأي بحث علمي، ويتحدد ذلك من خلال الإطارين الزماني والمكاني.

الإطـــار المكانـــي:

كون موضوع دراستنا يتمثل في سياسة التخطيط الإقليمي في الجزائر، تم اعتماد هاته الأخيرة كإطار مكاني معني بالدراسة.

الإطـــار الزمانـــي:

حدود الدراسة زمنيا كان التركيز فيها على بداية العشرية الثانية من الألفية الثانية وما استتبعها من جهد، ضمن هذا السياق ينبغي الإشارة إلى انه كان لزاما علينا الإشارة إلى ما بعد الاستقلال (1962) إلى غاية صدور القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة (2010).

أدبيات الدراسة:

تم الاعتماد على عينة من الأطروحات والمقالات كدراسات سابقة وذلك من خلال تجميع أعمال البحث، من بين الدراسات نجد:

-**دراسة للطالبة سايل مليكة** أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بعنوان "دور سياسة التهيئة الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية «تناولت هذه الاطروحة دور سياسة تهيئة الإقليم في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ،حيث تم التركيز على أهم وسائل التدخل المجالي المعتمدة سواء في مرحلة الاقتصاد الموجه والتي اتسمت بغياب سياسة تهيئة الإقليم واضحة المعالجة ،وفي ظل فكر احادي كانت فيه الدولة الفاعل الوحيد في المجال لتحقيق توازن جهوي أو خلال مرحلة اقتصاد السوق وحتمية تبني استراتيجية تنموية إقليمية مجسدة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لسنة 2030 لخلق تنمية محلية مستدامة في ظل حكامة إقليمية تصبح فيه الدولة شريكا الى جانب الجماعات المحلية ،القطاع العام والخاص وكذا المجتمع المدني في مشروع إعادة تنظيم الإقليم.

-**دراسة للطالبة عليان رادية** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية بعنوان "التهيئة الإقليمية في الجزائر في إطار التعاون اللامركزي مابين 1980-2012 دراسة لحالتي تعاوني جزائري أوروبي" تناولت هذه المذكرة سياسة التهيئة الإقليمية في الجزائر في إطار التعاون اللامركزي الجزائري- الأوروبي حقبتين مختلفتين. الأولى ظهرت مع بداية الثمانيات، تميزت بضئالة عقود الشراكة للتعاون اللامركزي بين الفواعل الجزائرية ونظريتها الأوروبية. ذلك نتيجة للأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسة المزرية التي دخلتها الجزائر غداة الاستقلال، هذا ما جعلها تركز في مجملها على المساعدة المؤسساتية كتكوين المنتخبين المحليين واستبعادها الكلي لمتغير التهيئة الإقليمية في حين تميزت الحقبة الثانية التي جاءت بعد 1999 بانتعاش كبير لهذه العقود المبرمة التي مست فواعل متعددة وعلى اغلبية ولايات الوطن كالجماعات المحلية (المجالس الولائية والبلدية)، الحركات الجمعوية، الجامعات والمستشفيات. ركزت هذه العقود

على مجالات متعددة بما فيها التهيئة الإقليمية خاصة من قبل المجالس الولائية، البلدية والحركات الجمعوية نظرا لتدخل هذا المتغير في جدول أعمال الحكومة، التي ترجمت في احداث وزارة التهيئة الإقليمية وإقرار مخططات وطنية، نظرا لتدخل هذا المتغير في جدول أعمال الحكومة، التي ترجمت في احداث وزارة التهيئة الإقليمية وإقرار مخططات وطنية، جهوية ومحلية للتهيئة. لكن ميدانيا لم ينفذ إلا جزاء ضئيلا من هذه العقود، ذلك يعود لعراقيل متعددو منها ما هو مرتبط بالمحيط الداخلي كانعدام الإطار القانوني والمؤسساتي لهذه الممارسة. هذا ما جعل معظم العقود تبقى في الإطار النظري دون تنفيذ ميداني لها.

دراسة للطالب داودي جمال أطروحة الدكتوراه في الحقوق تحت عنوان "دور الجماعات الإقليمية في حماية البيئة وتهيئة الإقليم" حيث تناولت المذكرة الدور الذي تلعبه الجماعات الإقليمية في مجال سياسة واستراتيجية حماية البيئة وتهيئة الإقليم من خلال أليات حديثة باعتماد نظام التخطيط حيث تتمتع الجماعات الإقليمية بصلاحيات واسعة وفق شرطين اساسين من خلال تحديد المجالات ذات الصلة بحماية البيئة وتهيئة الإقليم وكذلك من خلال تحديد أساليب تدخلها من اجل تحقيق تلك الحماية عن طريق منحها الوسائل والآليات القانونية الملائمة واللازمة .

دراسة للطالبة صارة يسمين تواتي مذكرة ماجستير بعنوان «مخطط الوطني لتهيئة الإقليم: دراسة قانونية" حيث تكلمت عن المكانة القانونية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم على ضوء النصوص المنظمة لسياسة التهيئة الجديدة للسلطات العمومية والتخطيط القطاعي التي تعكس الإستراتيجية لتنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

كما تم الاعتماد على مقالات من بينها مقال لجعيجع عتيقة، حلاب حكيم تحت عنوان التخطيط لتنمية المجتمع في النهج الاشتراكي وتحليل سوسيوإقتصادي لتجربة الجزائر 1967–1987.

إقترابـــات الدراسـة:

الاقتراب المؤسسي: تركز الدراسة في هذا المقترب على أن المؤسسة كوحدة للتحليل وهو أقدم المناهج المستخدمة في معالجة الظواهر السياسية، وتم استخدامنا لهذا المقترب كون انتهاج الدولة سياسات وخطط تنموية وبرامج ومشاريع من أجل تطوير وتنمية الإقليم عبر توجهاتها الاجتماعية والاقتصادية الكبرى، في ظل التغيرات الحاصلة. وتحقيق التنمية المستدامة، وتحسين مستوى معيشة السكان، وبناء بنية تحتية فعالة. كل هذا من شأنه أن يضمن المشاركة لجميع مؤسسات الدولة في تحقيق رؤية واستراتيجيات وطنية متكاملة.

الاقتراب النظمي: من أهم رواده دافيد استون (المدخلات والمخرجات) تم استعماله من خلال البحث في العلاقات المعقدة بين مختلف العوامل الطبيعية، الاقتصادية، والديموغرافية وكيفية تأثيرها على نظام الإقليم ككل،تُستخدم التحليلات النظمية لفهم التفاعلات بين مكونات الإقليم وتقييم استراتيجيات التنمية المختلفة من حيث فعاليتها وتأثيرها.

الإطار المنهجي للدراسة:

إن المتطلبات الأساسية للبحث العلمي بمختلف المراحل تستدعي استخدام المناهج المختلفة حتى يتسنى للباحث بلوغ الأهداف المرجوة من الدراسة ومن بين المناهج المستخدمة:

– المنهج التاريخي: هو تلك الطريقة العلمية التي يتخذها الباحث في دراسة أدوات الماضي وتفسيرها وتحليلها بهدف الوصول إلى قوانين عامه تساعدنا على تحليل أوضاع الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، وتم استخدامه في هذه الدراسة من خلال مختلف المراحل التي مرت بها الجزائر في نشأة وتطور التخطيط الإقليمي.

–المنهج الوصفي التحليلي: هو ذلك المنهج الذي يصف الظواهر وصفا موضوعيا من خلال البيانات التي يتحصل عليها باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي كما يقوم على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة تمت الاستعانة

به بغرض معرفة كل حيثيات الظاهرة محل الدراسة (سياسة التخطيط الإقليمي في الجزائر واعتباره الأنسب في الغاية النهائية).

والمنهج التحليلي من خلال تحليل قانوني لمختلف الأحكام والنصوص التي تناولت هذه الدراسة.

منهج دراسة الحالة: هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فرد أو مؤسسة أو نظاما سياسيا، والطريقة العلمية التي يتبعها الباحث معتمدا في ذلك على جمع البيانات وتحليلها ومسايرة المراحل والخطوات التي مر بها للوصول إلى نتائج علمية دقيقة، وتم الاستعانة به باعتبار أن الجزائر هي الوحدة المدروسة.

المنهج المقارن: يعتبر المنهج الأساسي في العلوم السياسية، يقصد به سياسة توزيع الظواهر السياسية في نظم ومجتمعات مختلفة، أو في أنماط محددة منها، أو مقارنة النظم السياسة الرئيسية من حيث استمرارها وتطورها، والتغيرات التي تطرأ عليها في مراحل هذا التطور المختلفة.

تم الاستعانة به في الدراسة واستخدامه من خلال المقارنة المجالية والزمانية بين مختلف المراحل التي مر بها التخطيط الإقليمي.

مصطلحات الدراسة:

التنمية المستدامة: هناك عدة تعاريف للتنمية المستدامة من بينها:

التعريفات الاقتصادية: ترتكز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للمواد الطبيعية وتعرف: «استخدام الموارد اليوم ينبغي أن لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل".

على الصعيد البيئي :"حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية". عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والتي شكلتها الأمم المتحدة وقدمت تقريرها عام

1987 بعنوان –مستقبلنا المشترك– أنها التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساس على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتهم [1].

التنمية المحلية:

التنمية المحلية هي "الخطط والإجراءات والتدابير التي تغير في هيكل ونمط الحياة، وأسلوب التسيير للمجتمع محليا بصفة مستمرة من اجل إشباع الحاجات والمطالب المتعددة لأفراد المجتمع"[2].

التهيئة الإقليمية:

هي عملية البحث في النطاق الجغرافي لبلد ما، من أجل تحقيق أفضل التوزيعات الخاصة بالسكان، والنشاطات المختلفة، وذلك تبعا للموارد الطبيعية المتوفرة.

هي إحدى الفروع التي تهتم بتنمية المناطق، التي تكون في مجموعها الإقليم الوطني لبلد من البلدان، وذلك بقصد تثمين هذا الإقليم والقيام بالتكامل بين إمكانياته المختلفة، والعمل على الإقلال بقدر الإمكان من ظاهرة عدم التوازن التي تؤثر على مسار التنمية المنسجمة [3].

خطة الدراسة:

تشمل الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وهي كما يلي:

الفصل الأول: الضبط المفاهيمي للدراسة: تم الاعتماد في هذا الفصل على مبحثين اثنين، تم الطرق في المبحث الأول إلى التخطيط الإقليمي (تعريف وأهمية التخطيط، مفهوم الإقليم وأنواعه، التخطيط الإقليمي نشأته، تعريفه وأنواعه)، أما فيما يخص المبحث الثاني فقد تم من خلاله التطرق إلى أهداف ومبررات التخطيط الإقليمي).

---

[1] عبد القادر عويبان، تحليل **الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير تخصص نقود مالية وبنكية، جامعة سعد دحلب البليدة 2008، ص45.

[2] رجراج الزوهير ،التنمية المحلية في الجزائر –واقع وآفاق ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص :نقود ومالية ،جامعة الجزائر 3 ،2022–2013،ص 35.

[3] ساسي محمد، تهيئة الإقليم: تعديل المفهوم و تحديد معايير التخطيط المجالي ، دراسة تحليلية و نقدية، مجلة التعمير و البناء، م 4 ع 3 أفريل 2021 ص 55 .

الفصل الثاني: تَشكُّل سياسة التَخطيط في الجزائر: المَعالم الأَولية ومَسار التطور.

في هذا الفصل تم التطرق إلى التخطيط في الجزائر من الفترة الممتدة بين 1962 إلى غاية 1987.

الفصل الثالث: راهن التخطيط الإقليمي في الجزائر على ضوء القانون :02/10 وأبرز تحدياته.

تم تناول هذا الفصل في مبحثين، الأول: الملامح الأساسية لسياسة التخطيط خلال الفترة 1988–2001 (السياق العام للتوجه نحو التخطيط الإقليمي، عودة الاهتمام بالإقليم كركيزة للتنمية).

المبحث الثاني: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم قراءة في المضامين والأبعاد (لماذا المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الرؤية والأسس، خصائص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ومراحله).

المبحث الثالث: تحديات وأفاق التخطيط الإقليمي (التحديـــات، الآفاق والخطوط التوجيهية الأربعة والبرامج العشرون للعمل الإقليمي).

وفي الأخير توصلنا إلى الخاتمة، والتي تتضمن أهم النتائج لهذا الموضوع.

الفصل الأول

الضبط المفاهيمي للدراسة

تمهيـــــــــد:

أخذت مسألة التخطيط الإقليمي حيزا واسعا لاهتمامات الباحثين السياسيين والاقتصاديين علـــى حد سواء، بالنظر لدوره في تدعيم النمو المتوازن بين الأقاليم، والتخلص من ظاهرة الاختلال الإقليمي، كما انه يعتبر أداة هامة لتنمية وتطوير إقليم ما، وهذا من خلال قيامه بدور فعال في تحقيق علاقة تفاعلية بين عناصر هذا الإقليم، بما يسهم في النهاية بالارتقاء بمستوى الإقليم اقتصاديا،اجتماعيا،عمرانيا وبيئيا.

بالإضافة إلى دوره في معالجة التفاوت الواضح بين المدن في العديد من البلدان، وعدم توازن جهود التنمية على المستوى المكاني بسبب عدم مراعاة خصوصيات كل مدينة أو منطقة نتيجة لغياب التخطيط الإقليمي، مما يؤدي إلى إحداث ثغرات كثيرة تتمثل في عدم التوازن بين عملية التطور الاجتماعي للبلاد.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل للضبط المفاهيمي للدراسة، وذلك من خلال التعرف على المفاهيم المرتبطة بالتخطيط الإقليمي، حيث سنقوم بالتعرف على التخطيط وتبيان أهميته، وكذلك التعريف بالإقليم مع ذكره أنواعه، وصولا إلى التخطيط الإقليمي نشأته وأنواعه، دون إغفال أهداف ومبررات التخطيط الإقليمي.

المبحث الأول: مفهوم التخطيط الإقليمي:

تتعدد مفاهيم التخطيط الإقليمي وتختلف في مفهومها حسب الهدف المراد من خلاله، ويحتل التخطيط مكانا بارزا في سياسات دول العالم المختلفة، وعلى اختلاف درجة تقدمها.

المطلب الأول: تعريف وأهمية التخطيط

التخطيط هو عملية التنبؤ للمستقبل ورسم آفاقه، و تحقيق آمال المجتمع بإتباع وسائل عملية مرنة ، و تخضع هذه الوسائل إلى مراجعة أثناء التنفيذ حتى يكون هناك نوع من التأكد المستمر حيث أن تنفيذ هذه الوسائل يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة ، كما أن عملية التخطيط لا تنتهي بمجرد وضع الخطط وبداية التنفيذ بل هي عملية مستمرة مادامت أهداف الخطة لم يتم تنفيذها بعد[1] .

وهو المجهود الذي يبذل لتطبيق المعرفة العلمية و استغلال الإمكانيات المادية و البشرية من أجل القضاء على مظاهر التخلف و الارتقاء بالمجتمع إلى أفضل المراكز[2].

فكرة التخطيط قديمة جدا، فقد ظهرت بوادر تخطيط المدن منذ أن عاش الإنسان المدينة حوالي 5000 سنة ق.م وهو أمر منطقي، إذ أن الاستقرار المدني يقتضي التخطيط، وقد لوحظ وجود معالم تخطيط المدن في مصر الفرعونية بناء المدن و المعابد و الأهرامات، كما لوحظ وجود تخطيط في بلاد الإغريق و بلاد الرومان، و حتى في العصور الوسطى حيث كانت هناك بعض الأسوار العالية و البوابات الكبيرة و الحصون الضخمة التي كانت أهم مميزات المدينة القديمة في العصور الوسطى [3] .

---

[1] فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني: **مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري**، عمان: الدار المنهجية، ط1،2016، ص 23.

[2] حسيبة بورغيدة، **التخطيط الحضري والسياسات العمرانية في الجزائر واقع وتحديات**، مذكرة ماستر تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة 08 ماي 1945، 2016، ص 19.

[3] سناء روابحي،**الخصائص الاجتماعية والعمرانية للمناطق الحضارية الجديدة دراسة ميدانية لمدينة باتنة – حملة 3 أنموذجا–**، أطروحة دكتوراه علوم تخصص علم الاجتماعالحضري، جامعة باتنة 1، 2019–2020، ص 29.

غير أن أول من استخدم التخطيط الاقتصادي هو العالم النرويجي كريستيان فوندهيدر في بحث نشره عام 1910، ثم طورت الفكرة من الناحية العملية أثناء الحرب العالمية الأولى في ألمانيا،وأخذتها هاته الدول وسيلة لإدارة دثة الحرب،هذا الاستخدام لمصطلح " التخطيط الاقتصادي " في الحرب العالمية الأولى جعل من هذا الأخير يتسع استخدامه فيما بعد من طرف الكثير من الدول، وقد استخدمته الدول النامية المستقلة حديثا بغية اللحاق بركب الدول المتقدمة من خلال خطط طويلة ومتوسطة الأمد [1].

يختلف مفهوم التخطيط باختلاف كل من أنواعه ونظرة المهتمين به من مختلف التخصصات [2]، حيث لا يوجد اتفاق حوله بحيث يكون مقبولا للجميع بين تعدد وجهات النظر وتعدد الزوايا التي ينظر فيها للتخطيط[3].

أولا. تعريف التخطيط:

حسب قاموس أكسفورد **التخطيط لغة من** الفعل الثلاثي " خطط " بالفعل صمم أو نظر مسبقا أو سلفا[4]. ويستمد مفهوم التخطيط " planification " مصدره من مصطلح مخطط " plan " و التي اشتقت من اللغة الفرنسية و في سائر اللغات المتفرعة من الأصل اللاتيني من الكلمة اللاتينية " planus " وكان يقصد بها في بداية القرن السادس عشر المساحة المسطحة التي لا تشوبها نتوءات أو تناقضات أو تتخللها نتوءات ، ولم تستمد كلمة " planification " معناها من الفعل planifier إلا في زمن متأخر، يرقى إلى القرن السابع عشر، حيث باتت الكلمة يقصد بها : " مجموع البرامج و المشاريع التي يتم إعدادها في شكل عمليات متشابهة ومتناسقة قصد الوصول إلى أهداف محددة ".

---

[1] نايلي محمد، **متطلبات التخطيط الإقليمي**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلو السياسية. العدد 4,ديسمبر 2017 , ص 473.

[2] محمد الفتحي بكير محمد، **التخطيط الإقليمي، الإسكندرية:** دار المعرفة الجامعية، د.د , 2009 ص 11.

[3] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عمان: علم الكتب الحديث، ط1،2006، ص 285.

[4] حاجي صليحة، عوفي مصطفى، **التخطيط الحضري بين الواقع والإنجاز**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2020/02/12 ص 692.

وفقا للقاموس الفرنسي " le petit robert " فإن التخطيط " planification " يقصد به التنظيم بناءا على خطة (organisation selon un plan) فهو عملية تقوم على وضع أهداف واضحة و استخدام الوسائل المناسبة للوصول لتحقيق هذه الأهداف [1].

أما من الناحية الاصطلاحية فيعرفه بنتون " benton " على أنه تحضير ذهني للنشاط من أجل العمل أي بناء خارطة ذهنية MENTL MAP، فهذا التعريف يشمل كل فعل مقصود يجب أن يتهور و يثبت في الخيال قبل أن يأخذ مكانه في الحقيقة ، و هذه هي قاعدة التفكير قيد العمل [2] .

ويقصد بالتخطيط في أوسع معانيه كما عبر عنه الأستاذ سليمان الطاوي " التدبير الجيد الذي يرمي إلى مواجهة المستقبل بخطط منظمة سلف لتحقيق أهداف محددة " [3].

يعتبر التخطيط بأنه " التدبير أو العملية أين تسعى إلى تحديد ما يقوم به الفرد أو المؤسسة وذلك لاختيار أحسن البدائل لتحقيق أهداف محددة ، حيث يعتبر على هذا الأساس عملا متعلقا بمواجهة المستقبل عن طريق التنبؤ به و الاستعداد له , إذ يتم تخيل ما سيحدث من مشكلات و توضع أنسب الخطط الممكنة التنفيذ لمواجهتها " .

---

[1] بوطالبي سامي،**النظام القانوني للتخطيط البيئي في الجزائر ودوره في حماية البيئة**. مذكرة ماجستير، تخصص قانون البيئة،جامعة محمد الأمين دباغين-سطيف 2-2016-2017، ص 11.

[2] حاجي صليحة، عوفي مصطفى، المرجع السابق الذكر، ص 692.

[3] بوطالبي سامي، المرجع السابق الذكر، ص 11.

في حين يرى أحمد سيد مصطفى بأن التخطيط هو: " فن التعامل مع المستقبل و أن الوظيفة المبكرة أو نقطة البداية في أي عملية إدارية، وأنه يتضمن تصميم الأهداف وتقييمها واختيار المناسب منها، وكذا تحديد كيفية بلوغها من خلال برامج وجداول زمنية بتوظيف موارد معينة و أن هذه الأهداف بمثابة معايير لقياس الأداء الفعلي " [1] .

و يعرفه الاقتصادي ديسكن بأنه " عملية تتضمن اتخاذ القرارات الاقتصادية الإجمالية المتعلقة بماذا و كيف و متى يتم الإنتاج ولمن يوزع ، وذلك استنادا إلى مسح اقتصادي شامل و تقدير على درجة عالية من الوعي من قبل السلطة الفعالة " .

عرف من قبل علماء الاجتماع على أساس أن التخطيط هو نشاط، أسلوب علمي و وسيلة فنية و أداة إدارية تؤدي إلى التغيير الاجتماعي و إلى وضع أفضل اجتماعيا و بيئيا، ويهدف التخطيط في الدولة أو الإقليم أو المدينة أو القرية من أجل التحديد الدقيق للبدائل و اختيار البديل المناسب بغرض تحسين الأوضاع و تحقيق النهوض و التقدم و هو عبارة عن عملية تعاونية تتخذ صورة مكتوبة و منشورة يقال عنها الخطة [2] .

فالتخطيط هو: "مجموعة من الإجراءات والمؤسسات الكفيلة بتحديد أهداف معينة للمستقبل واتخاذ الأهداف والأساليب التي تمكنها من تحقيق هذه الأهداف على مستوى الاقتصاد القومي بمجموعة "[3] .

وهو أيضا التخطيط: أسلوب علمي موضوعي يهدف إلى حصر الموارد الطبيعية و البشرية في الدولة أو الإقليم بهدف استغلالها بشكل أنسب لصالح السكان، ويذهب البعض إلى ضرورة

---

[1] ليلى صوالحي، **دور التخطيط الإستراتيجي في تطوير أداء الإدارة المحلية في الجزائر (دراسة حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية).** مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2010.2011، ص 34.

[2] يوسفي نورالدين، **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وسيلة للمحافظة على العقار والبيئة وعصرنة المدن**، الملتقى الوطني حول إشكالية العقار الحضري وأثرها على التنمية في الجزائر، المنعقد يومي 17 , 18 /2013/02، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر بسكرة – ص 434.

[3] فليح حسن خلف، المرجع السابق الذكر،ص286.

تحقيق الاستدامة في استغلال هذه الموارد خاصة ما يتصل بحماية البيئة و صيانتها و المحافظة عليها سواء من المنظور الآين أو المستقبلي [1] .

ويمكن **تعريف المخطط أنه:** أسلوب أو منهج يهدف إلى حصر و دراسة كافة الإمكانيات و الموارد المتوفرة في الإقليم أو الدولة أو أي موقع آخر على كافة المستويات ابتداء من الشركة وحتى المدينة أو المؤسسات أو القرية أو الإقليم أو الدولة و تحديد كيفية استغلال هذه الموارد و الإمكانيات لتحقيق الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية معينة، وإن كانت النظرية الحديثة للتخطيط عملية مستمرة لا ترتبط بفترة زمنية محددة [2] .

إن عملية التخطيط تتم وفق ثلاث مراحل:

- ❖ مرحلة تحديد الأهداف.
- ❖ مرحلة اختيار أسلوب استغلال الموارد المتاحة.
- ❖ مرحلة التنفيذ.

كما حدد " ألن ويلسون " عملية التخطيط بصورة عامة في ثمان خطوات مقسمة إلى ثلاث مراحل أساسية:

- المرحلة الأولى: وهي قاصرة على البحث والدراسة، حيث يدرس خلالها أدوات الإنتاج الأساسية والتي تتألف من النواحي أو الأساليب الفنية والمخططات.
- المرحلة الثانية: فتخص خطواتها باستخدام الفنون والأساليب المختلفة بين تحليل المشاكل التي تتعرض عملية التنفيذ وإعداد مفردات والإطار المشروع.
- المرحلة الثالثة: أما خطوات المرحلة الثالثة فتهتم بالتنفيذ [3].

تقوم عملية التخطيط بصفة خاصة على عنصرين أساسيين: هما إشراف المستقبل بما يتضمنه من جمع للبيانات، ودراسة لمختلف الاحتمالات التي يتوقع حدوثها في المستقبل، والتي على

---

[1] محمد الفتحي بكير محمد، المرجع السابق الذكر، ص 11.

[2] محمد خميس الزوكة،**التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية**،الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.1991، ص 23.

[3] محمد الفتحي بكير محمد ، المرجع السابق الذكر ، ص 13 .

ضوئها تصاغ الخطة وتوضح البدائل وتحدد الأهداف التي لا بد أن ترتبط بجدول زمني تنجو خلاله، والاستعداد لهذا المستقبل عن طريق حصر مصادر الثروة ودراسة الإمكانيات المادية و البشرية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف [1] .

التخطيط يستند إلى عدة أسس منها:

– التخطيط يجمع بين المثالية والواقعية في مدى زمني محدد، والواقعية أسلوب لاختيار أفضل الوسائل للوصول إلى نهاية معينة.

– التخطيط عملية مستمرة وهو بذلك يختلف من الخطة، فالأخيرة تتصف بالثبات أو بعبارة أخرى فهي تعد واقعا لتطبيق عدد من القرارات.

– يتصف التخطيط بالفاعلية، ويتوقف تحقيقه لهذه الصفة على عدد من العوامل أهمها المرونة ليسمح بتعديل الأخطاء، والترابط لكي يحقق الشمولية ثم الاستمرار.

– توجه عملية التخطيط إلى تحقيق أهداف محددة من خلال عدة مراحل تبدأ ببلورة الأهداف، ثم فهم أسباب المشاكل ثم وضع البدائل وإسقاطها، وأخيرا التنفيذ وذلك وفق برنامج زمني محسوب.

– يخضع التخطيط للاحتمالات المستقبلية، فضمان تحقيق أي خطة لأهدافها بنسبة 100% من الأمور الصعبة، فاحتمالات تعرضها لبعض المشكلات واردة [2].

ثانيا. أهمية التخطيـــــــــــط:

تختلف أهداف التخطيط باختلاف أنواعه، ورغم ذلك فهنالك عدد من الأهداف العامة يسعى التخطيط إلى تحقيق واحد منها أو أكثر وأهمها:

– الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة والكامنة والموارد البشرية أيضا.

[1] بوطالب سامي، المرجع السابق الذكر، ص 13.

[2] محمد الفتحي بكير محمد، المرجع السابق الذكر، ص 13.

– وضع الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية و الاجتماعية و الديمغرافية و البيئية، و تامين احتياجات السكان من الخدمات المختلفة خاصة خدمات البنى التحتية [1] .

– تحقيق التنمية و وزيادة رخاء المجتمع و رفاهيته [2] .

– تحقيق النمو المتوازن بين مختلف أقاليم الدولة من جهة، وبين قطاعات الإنتاج المختلفة بما يتفق مع ظروف وإمكانات وحاجات كل إقليم أو قطاع.

– محاولة إيجاد نوع من التوازن بين مستويات التقدم الاقتصادي و الاجتماعي بين أقاليم الدولة المختلفة، وخاصة بين المناطق الحضرية و المناطق الريفية، وبين القطاعات الزراعية و الأقاليم الصناعية بكل مستوياتها، وبمعنى آخر بين النطاقات المختلفة والمتطورة [3] .

– ضمان توزيع المشاريع المختلفة التي تتضمنها أي خطوة للتنمية على أقاليم الدولة المتعددة أو قطاعات الإنتاج المختلفة بما يتفق وظروف إمكانيات وحاجة كل إقليم أو قطاع بما يجنب النمو غير المتكافئ لإقليم من الأقاليم أو قطاع من قطاعات الإنتاج دون الآخر و ما يتبع ذلك من مظاهر التخلف متعددة ينتج عنها العديد من المشاكل [4].

– زيادة الإنتاج والإنتاجية من الناحية الكمية أو الكيفية وتحسين الكفاءة.

– زيادة درجة الاكتفاء الذاتي للمجتمع من الحاجات الضرورية من السلع والخدمات مع الأخذ بعين الاعتبار زيادة حجم الاستهلاك نتيجة زيادة السكان والرغبة في رفع مستوى المعيشة.

– ترشيد استهلاك عناصر الإنتاج المختلفة من موارد أولية أو قوى عاملة أو طاقة أو رأس مال...الخ، بحيث يتم تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي يزداد الادخار وترتفع مستويات المعيشة.

---

[1] محمد الفتحي بكير، المرجع السابق الذكر، ص 23.

[2] محمد خميس الزوكة، المرجع السابق الذكر، ص 23.

[3] فؤاد غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، المرجع السابق الذكر، ص 32.

[4] محمد خميس الزوكة، المرجع السابق الذكر، ص 25.

– العدالة في توزيع الدخل القومي للمشروعات الواردة بالحطة على أقاليم الدولة المختلفة أو القطاعات الإنتاجية المتباينة، أو حتى الوحدات التنموية داخل الإقليم الواحد كل حسب ظروفه و حاجاته و قدراته [1] .

المطلب الثاني: مفهوم الإقليم

أولا. تعريــف الاقليــم: الإقليم لغة حسب ما ورد في المنجد: إقليم وجمعه أقاليم يمثل جزءا من الرضى تجتمع فيه صفات طبيعية أو اجتماعية تجعله وحدة خاصة[2].

أما الإقليم كإطار تخطيطي فإن فكرة الإقليم لم تتبلور إلا في العقد الأخير من القرن التاسع عشر وخلال السنوات الأولى من القرن العشرين على أيدي رواد الجغرافيا الإقليمية وأبرزهم : في ألمانيا " ألفريد هتن" "فيدال دي لا باش" في فرنسا "هربستون" في بريطاني خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية التي دفعة قوية للجغرافيا الإقليمية ،وساهمت في تطوير فكرة الإقليم نتيجة التغيرات العميقة التي شهدها العالم في الميدان السياسي والاقتصادي ،حيث ظهرت مجموعة من الآراء و الدراسات في هذا الميدان وهو ما أدى إلى تباين في تحديد مفهوم محدد وموحد للإقليم بل ظهرت عدة مفاهيم ونظريات أدت إلى مجموعة مختلفة[3] .

ومن ثمة فالإقليم عبارة عن رقعة جغرافية من الأرض يسودها عناصر طبيعية محددة تميز عما يجاوره من أقاليم مختلفة، كما تسكنه جماعات من السكان لهل خصائصها المميزة سواء من حيث عددهم أو كثافتهم أو تركيبهم أو توزيعهم الجغرافي أو عاداتهم أو تقاليدهم وتاريخهم

[1] شاكر سليمان جودة، **التخطيط الزراعي في إقليم نابلس كأساس للتخطيط الإقليمي**، أطروحة ماجستير في التخطيط، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية. فلسطين نابلس 2000، ص 21،22.

[2] صالحي بن صالح، **التخطيط الاستراتيجي للجماعات الإقليمية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر (2010-2020)**، أطروحة الدكتوراه (ل.م.د)، تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة الجزائر3،2023، ص 54.

[3] الطاهر لعشيبي،**التهيئة الإقليمية وإشكالية التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع 14، جوان 2008، ص 93.

ونشاطهم الاقتصادي ومستواهم الحضاري إلى غير ذلك من الخصائص البشرية والاقتصادية[1].

كما يعتبر الإقليم بأنه منطقة من سطح الأرض تتميز بظاهرة أو ظواهر أو خصائص معينة تبرز وحدتها، وشخصيتها، وتتفاوت حدود الإقليم وأبعاده تبعا لأهمية هذا الأخير وطبيعته وما يحمله من مواصفات مثل: كثافة السكان، المواصلات وغرارا على ذلك يصنف الإقليم بناءا على التقسيم الإقليمي الذي تنتهجه الدولة والنظام المعتمد[2].

وبالعودة إلى الدستور الجزائري نجد قد تناول مصطلح الإقليم في عدة مواطن فالديباجة قد تناولت الإقليم في إطار هوية الدولة الجزائرية بوصفها أرض السلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير وأرض عربية وبلاد متوسطية وافريقية[3].

ثانيا. أنـــــــواع الأقاليـــــــــــم:

توجد أنواع مختلفة من أقاليم تميزها خصائص معينة ضمن وجهة نظر الجغرافيين، تحدد أنواع الإقليم من خلال أبعاده المكانية والظواهر الطبيعية وهي:

- **الإقليم الطبيعي:** يتحدد وفقا لطبيعة بيئية وعامل جغرافي حيث نجده عبارة عن سلاسل جبلية، مناطق سهبية، هضابية ذو طبيعة مناخية معينة ونباتي.
- **الإقليم البشري:** الذي يتحدد حسب الكثافة السكانية الموجودة، طبيعة الحياة البشرية السائدة داخل حدود الإقليم، التوزيعات السكانية .وانتماءاتهم الطبيعية والعرقية، مستوياتهم الثقافية ومظاهرهم الاجتماعية[4].

---

[1] محمد خميس الزوكة، المرجع السابق الذكر، ص 26.

[2] أسماء بوخروبة، **سياسة التوازن الجهوي في الجزائر**، مجلة البحوث والعلوم السياسية جامعة خنشلة، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص 606.

[3] طحرور فيصل،**المنحنى التطوري لتهيئة الإقليم الجزائري وتنميته المستدامة**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مجلد 6، العدد 1، السنة 6، جانفي2021، ص 1647.

[4] بوشارب سارة، **الإقليم بين المقاربة المؤسساتية والمقاربة التسويقية لتحقيق التنمية المحلية، دراسة إقليمية لمدينة وهران**، مذكرة ماجستير تخصص تسويق، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، 2014-2015، ص10.

- **الإقليم الإداري:** يستخدم في تحديده العامل الإداري بقرار مركزي من السلطات العليا التي تجعل مكانا جغرافيا من سطح الأرض في دولة معينة إقليميا وإداريا يكتسب قيادة إدارية خاصة به تشرف على إدارته لتحقيق أهداف معينة مثل إقليم الولايات ذات الحدود الواضحة في الجزائر[1].
- **الإقليم المتروبوليتاري (الإقليم الكبير):** وهو نوع من الأقاليم الحديثة الظهور تطلق على المدن الكبرى كإقليم وهران، العاصمة، وهو يتميز بمزيج من العلاقات الوظيفية المكانية ممتدة على طول مساحة الإقليم[2].

أما من الناحية الاقتصادية فيتحدد نوع إقليم حسب موارده وطبيعة النشاط اقتصادي نجد:

- **الإقليم الزراعي:** الذي يحتوي على أراضي زراعية واسعة المساحة ومحاصيل زراعية متنوعة.
- **الإقليم الصناعي:** يحتوي على مناطق صناعية ومناطق نشاط متنوعة ومتعددة تمارس فيها المؤسسات الاقتصادية نشاطاتها الإنتاجية.
- **الإقليم التجاري:** تكون فيه التجارة متطورة ومتنوعة سواء في السلع والمنتجات أو الخدمات وهذا ما يزيد من تطوير العلاقات التجارية مع الأقاليم الأخرى ما يجعل الإقليم متروبوليتاري.
- **الإقليم السياحي:** نقول عن إقليم أنه سياحي إذا توفرت فيه المعالم الأثرية وأوجه سياحية تجذب بها السياح المحليين والأجانب[3].

[1] فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، المرجع السابق الذكر، ص 89.

[2] بوشارب سارة، المرجع السابق الذكر، ص 10.

[3] المرجع نفسه، ص 10-11.

المطلب الثالث: التخطيط الإقليمي: نشأته، تعريفه وأنواعه.

أولا. نشأته:تعود البدايات الفعلية لإتباع التخطيط الإقليمي إلى مابعد الحرب العالمية الثانية عام 1950 خاصة في الدول الأوربية التي عانت الكثير في ظروف الحرب من دمار وخراب وخسائر جراء الإنفاق العسكري الذي أوقف الكثير من المشاريع الصناعية والخطط الاستثمارية ،هذا إلى جانب حالة التفاوت المكاني التي خلفتها الثورة الصناعية التي جعلت المدن ذات الصناعات الأساسية العملاقة في غاية الازدهار في الوقت الذي تركت المدن ذات الصناعات البسطة والتقليدية في وضع اعتيادي ،ولهذه الأسباب وغيرها كان لابد من إتباع أسلوب علمي يضمن تقليص الفجوة بين حالات التفاوت التي صارت تعاني منها أصقاع كثيرة في أوربا والعالم فكانت ولادة التخطيط الإقليمي كأسلوب لمعالجة تلك المشاكل المكانية[1].

ظهر التخطيط في البلدان الرأسمالية لعد أساب منها الفراغ الموجود بين التخطيط الوطني والتخطيط المحلي لمعالجة المشاكل التنموية على المستوى الإقليمي (في مختلف المجالات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية) ،تجسيد اللامركزية في صنع القرارات الاقتصادية والتخطيطية ،معالجة التوازن الجهوي الناتجة عن سوء توزيع الثروات الطبيعية من جهة وتركم رؤوس الأموال في نقاط معينة في الوسط دون غيرها من جهة.

أما في الدول الاشتراكية فظهر كأسلوب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وظهر الاهتمام بهذا الجانب في عملية التنمية ،واعتبار هدفها الرئيسي هو مبدأ المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين سكان الأقاليم كما اعتبر المجتمع هو الهدف ،واستخدم أسلوب التخطيط الإقليمي لتقليل الفوارق الاجتماعية والتباين الاقتصادي والاجتماعي والعمراني بين أقاليم الدولة ،وتوفير خدمات للريف وخلق التوازن بين مناطق ريفية وزراعية مختلفة وبين مناطق حضرية وصناعية متقدمة

[1] ضياء سالم بيدة الخفاجي، **التنمية والتخطيط الإقليمي وفرص الاستثمار المستقبلي (محافظة كربلاء المقدسة حالة دراسية)**، جزء من متطلبات درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء جمهورية العراق، 2011 ص 32.

مستهدفة ،خلق تطور اقتصادي لمناطق مختلفة وتوفير خدمات لها وبالتالي تحقيق تطور اجتماعي لتلك المناطق[1].

إن تطبيق واعتماد التخطيط الإقليمي في الدول النامية فقد بدا بشكل عام متأخرا مقارنة بالدول الصناعية، إذ سارعت كثير من هذه الدول بعد الحرب العالمية الثانية إلى التركيز على تسريع وزيادة النمو الاقتصادية كوسيلة للخروج من الفقر والتخلف الذي عاشته خلال فترة الاستعمار الأوربي لفترات طويلة، وقد تبنى العديد منها التصنيع كإستراتيجية لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي قدوة بالدول الصناعية [2].

فالدول النامية تمتاز بوجود فروق كبيرة في درجة التحضر وبكثرة المناطق المختلفة وظهور فوارق مكانية حادة بين المناطق التي فيها تنمية وتلك المهمشة.

و لقد نجم عن هذه السياسة عدة مشاكل كالزيادة في متوسط الدخل الفردي ، تسارع الهجرة من الأرياف نحو المدن نتيجة إهمال الزراعة و التركيز على التصنيع في المناطق الحضارية ، أيضا ارتفاع معدل البطالة إلى تعمق الفوارق الإقليمية بسبب عدم التفوق على الموارد الموروثة في العهد الاستعماري و تطبيقها إلى عديد من الاستراتيجيات التنموية المستوردة و التي لم تتلاءم مع خصوصياتها ، مما أدى إلى تفتيت و تشتيت و هجرة إمكانات و موارد هاته الدول، و في هذا الإطار برز التخطيط الإقليمي كإستراتيجية تنموية جديدة لتطبيق اللامركزية بدلا من المركزية و ازداد الاهتمام به كمنهج مجديا من خلال المشاركة الشعبية للتخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية[3] .

---

[1] وفاء بشاينية، **إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة والتخطيط الإقليمي: دراسة للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، ومخططات المدن الجديدة في الجزائر**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة: تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012-2013، ص 14.

[2] نصرة عبد الرحيم أسعد عزريل، **إستراتيجية التخطيط الإقليمي في محافظة سلفيت**، أطروحة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2001.ص10.

[3] فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، المرجع السابق الذكر، ص 66-68.

ثانيا. تعريف التخطيط الإقليمي:

يعرفه محمد خميس الزوك بأنه:"دراسة الموارد الطبيعية والبشرية سواء المستغلة أو غير المستغلة في رقعة محددة من الأرض (إقليم)لمعرفة إمكانيات هذا الإقليم وموارده المتاحة ،واستغلالها خلال فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف معينة تهدف إلى النهوض بالإقليم وإنعاشه"[1].

أما جويتا فيعرفه بأنه:" محاولة جادة ومدروسة لإيجاد الحلول واستغلال الموارد أيا كان نوعها استغلالا أمثل وذلك عن طريق التخصيص الإنتاجي الإقليمي حسب الخصائص البشرية والطبيعية لكل إقليم"[2].

يعرفه إحسان شوكت: "هو ذلك الأسلوب الذي يأخذ في الاعتبار البعد المكاني لعملية التنمية بهدف زيادة الناتج الإقليمي مستخدما في ذلك كافة الموارد المادية والبشرية المتاحة في الإقليم، مناجل الحد من الهجرة من الأقاليم المختلفة إلى الأقاليم المتقدمة، والنهوض بالبيئات الحضرية والريفية، وتقليل الفوارق بين المدين والريف "[3].

عرفه الصقار:"أسلوب علمي يهدف إلى دراسة جميع أنواع الموارد والإمكانيات المتوفرة في الدولة والإقليم، المدينة او القرية أو المؤسسة وتحديد كيفية استخدام هذه الموارد في تحقيق الأهداف وتحسين الأوضاع"[4].

يعرفه فريدمان بأنه:"العمليات والأساليب العلمية التي تعتمد أساسا على اتخاذ قرار أو مجموعة قرارات متكاملة أو متلاحقة ومتتابعة بهدف تحقيق الأهداف المرجو تحقيقها بالإقليم والإسراع في التنمية الإقليمية للمكان وذلك على تشكل مشروعات إنتاجية، استثمارية واستهلاكية في حيز مكاني محدد وفي فترة زمنية معينة وبإمكانيات مسخرة للمشروع "[5].

---

[1] محمد خميس الزوكة، المرجع السابق الذكر، ص28.

[2] مصطفى منصور جهان، التخطيط الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مجلة كلية الآداب ع6. ص256.

[3] فؤاد غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، المرجع السابق الذكر، ص59-60.

[4] نصرة عبد الرحيم أسعد عزريل، المرجع السابق الذكر، ص 10.

[5] مصطفى منصور جهان، المرجع السابق الذكر، ص257.

التخطيط الإقليمي هو عمل شامل يتعامل مع الحياة نفسها حاضرها ومستقبلها وهو أسلوب سليم لحل مشاكل الإقليم اقتصاديا، عمرانيا واجتماعيا وهو فن يرتقي وينظم استعمالات أراضي الإقليم ومراكز العمران على أساس الحقائق التي يتوصل إليها حتى تؤدي الوحدات التخطيطية وظيفتها على الوجه الأكمل [1] .

هو عملية رسم الخطة للتوزيع الإقليمي لمشروعات الخطة الشاملة للدولة، والتي تشمل على التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والعمراني، وبعني ذلك تخصيص المكان المناسب في داخل الأقاليم المختلفة لتنفيذ مشروعات الخطة الشاملة بصورة متناسقة [2].

يعرف التخطيط الإقليمي على أنه الصلة بين التخطيط الوطني، وتخطيط التنمية المحلية ويتعلق التخطيط الإقليمي بعملية صياغة الأهداف الاجتماعية في الفضاء الحضري [3].

وهو ذلك الأسلوب التخطيطي الذي يهتم بمعالجة مشاكل التنمية المكانية من خلال تشخيص الإمكانيات والمحددات التنموية لمختلف مناطق البلد الواحد والاستغلال العقلاني لهذه الإمكانيات وبما يؤدي إلى توزيع متوازن لنتائج التنمية على كافة مناطق البلد والاستغلال العقلاني لهذه الإمكانيات ما يؤدي إلى تقليص التباين في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين هذه المناطق من جهة وبين المناطق الحضرية من جهة أخرى[4].

التخطيط الإقليمي هو: ذلك النوع من التخطيط الذي يتعامل مع المشكلات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الإدارية، الثقافية والطبيعية في إقليم معين[5].

---

[1] صالحي بن صالح، المرجع السابق الذكر ص85.

[2] عادل انزارن، انتصار عريوات: **دور المخططات البلدية في التنمية المحلية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع6، جويلية2018.ص60.

[3] سهام بشير، **النظريات المفسرة للتخطيط الإقليمي**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة قسنطينة، المجلد 14، العدد01، 2023 ص 319.

[4] ضياء سالم بيدة الخفاجي، المرجع السابق الذكر، ص31.

[5] فضيل إبراهيمي مزاري، **التخطيط الإقليمي ورهانات التنمية في حوض الشلف**، مجلة مدارات سياسية، مجلد07، ع 2023،2 ص128.

إن التخطيط الإقليمي بمفهومه العام عبارة عن تحديد لمجموعة من الأهداف المتناسقة التي يراد تحقيقها وفق أولويات معينة ومن خلال فترة زمنية محددة، مع اختيار لمجموعة من الوسائل والإجراءات اللازمة لتحويل هذه لأهداف لواقع [1].

التخطيط الإقليمي عبارة عن:

-أسلوب عمل فني وعلمي لاتخاذ القرارات وتحقيق الأهداف.

-عمل تشخيصي لدراسة الإقليم ومكوناته وموارده.

-عمل تحليلي لمنظومة الإقليم وتفاعلاته.

-آلية لتثمين الموارد المستغلة وغير المستغلة المتاحة والممكنة.

-وسيلة لتحقيق التنمية وإتباع الحاجات والاهتمام بالإنسان وبيئته.

-عملية تشاركية لأن سكان الإقليم هم الأقدر على فهم إقليمهم وحاجياتهم[2].

ويكن حصرإبعاد التخطيط الإقليمي في:

البعد الأول (الموارد): يشكل أهمية خاصة لحجم ونصيب كل إقليم من أقاليم الدولة من الثروة الإقليمية والذي على أساسه تعد الخطة الإقليمية.

البعد الثاني (القانوني): ينص على القوانين الناظمة والسائدة بالإقليم وعادة ما يتصل البعد الإقليمي بدرجة اللامركزية في إعداد تنفيذ الخطة الإقليمية وبما لا يتعارض مع الخطة القومية

البعد الثالث (السكاني): ويتصل مع مساحة الإقليم وعدد السكان وذلك بمعرفة التخصصات اللازمة لذلك من خلال ربطها بمشاريع الخطة الإقليمية.

البعد الرابع (الزماني): وهوما يتصل بالفترة اللازمة لإعداد الخطة، وترتبط الفترة بحجم الإقليم والمبالغ المخصصة لتلك الفترة، وعادة ما تقسم إلى ثلاث أنواع: القصيرة سنة أو ثلاث

---

[1] محرز نور الدين، صيد مريم، **التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017مجلد 3 ص182.

[2] صالحي بن صالح، المرجع السابق الذكر، ص59.

سنوات، المتوسطة خمس (5) سنوات أو سبع (7) سنوات، الطويلة عشر (10)فما فوق[1] .

ثالثا. أنواع التخطيط الإقليمي: بشكل عام يمكن الحديث عن نوعين أساسين للتخطيط وهما:

أ-**التخطيط التنموي للإقليم بين الأقاليم:** ويدرس المشاكل والقضايا التنموية التالية:

-الفوارق الإقليمية والاجتماعية بين لأقاليم وسبل التغلب عليها لتحقيق المساواة والتوازن الإقليمي.

-حركة السكان والعمالة ورؤوس الأموال بين الأقاليم المختلفة والآثار الناجمة عنها.

-مشكلات الفقر والبطالة وسبل مكافحتها والتغلب عليها.

-توزيع أمثل لعوائد النمو والتنمية بشكل يضمن حد أدنى من العدالة الاجتماعية.

ب -التخطيط الإقليمي التنموي داخل الأقاليم: يهتم بعملية تخصيص الموارد وإحلالها في إقليم معين وكذلك بتوزيع الخدمات العامة وخدمات البنية التحتية في أنحائه المختلفة بالإضافة إلى اهتمامه بقضايا أخرى عديدة مثل: حركة السكان الداخلية بين أجزاء الإقليم والعمالة ورؤوس الأموال ويهدف إلى إيجاد علاقات مناسبة مقبولة بين السكان والبيئة داخل الإقليم[2].

[1] ضياء سالم بيدة الخفاجي، المرجع السابق الذكر، ص 34.

[2] نصرة عبد الرحيم أسعد عزريل، المرجع السابق الذكر، ص16.

المبحث الثاني: أهداف ومبررات التخطيط الإقليمي

التخطيط الإقليمي هو عملية تنظيمية حيوية تستهدف تحسين أنماط الحياة في مختلف المناطق و التنسيق بين استعمالات الأراضي والبيئات الطبيعية والمشاريع التنموية بطريقة تضمن التنمية المستدامة ولقد تعددت الأهداف والمبررات للأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي.

المطلب الأول: أهداف التخطيط الإقليمي

تختلف أهداف التخطيط الإقليمي باختلاف أنواع، ورغم ذلك فهناك عدد من الأهداف العامة يسعى التخطيط الإقليمي واحد منها أو أكثر[1].

على التخطيط الإقليمي أن يكون مرتبط بالتخطيط القومي الشامل، فقد أصبح ذو أهمية بالغة في كثير من الدول وخاصة أن العالم يتخذ اقتصاد السوق كنظام اقتصادي يهدف إلى النمو الاقتصادي، فاقتصاد السوق يهتم بالفعالية الاقتصادية من دون الاهتمام بتخصيص الموارد الاقتصادية بعقلانية في مختلف أقاليم الدولة وهذا ما يؤدي إلى اختلال التوازن بين هذه الأقاليم، ولهذا السبب جاء التخطيط الإقليمي الذي تباشره المؤسسات المحلية ليعيد التوازن ويضيق الفجوة بين المناطق المختلفة للدولة (لأن التخطيط الإقليمي يهتم بالبعد المكاني للنشاطات الاقتصادية)، ومن أهم الأهداف التي يركز عليها التخطيط الإقليمي ما يلي[2]:

-**التخطيط الإقليمي** يساعد على كشف الموارد والفرص الاستثمارية في الأجزاء المختلفة من الدولة الواحدة، ويسمح باستغلال جميع إمكانات الإقليم الطبيعية والبشرية وتوظيفها لخدمة التنمية المحلية.

-**التخطيط الإقليمي** هو صورة لتطبيق اللامركزية في التخطيط حيث يسمح بإنشاء مؤسسات قريبة من المواطن ومشكلاته، وبالتالي تحويلها إلى خطط قومية وبرامج تنموية تكون موافقة لاحتياجات ورغبات المواطنين، كما يسمح تطبيقه بتحقيق توازن بين أقاليم الدولة، بتوزيع عادل

[1] محمد الفتحي بكير محمد، المرجع السابق الذكر، ص13.

[2] سارة بوشارب، المرجع السابق الذكر، ص36-37.

للموارد والمشاريع بين أقاليم الدولة، ويعمل على تحقيق التنسيق التام والموازنة القطاعية بين النشاطات في الإقليم اقتصادية كانت أم بشرية لضمان أفضل محصلة إقليمية[1].

-يهدف **التخطيط الإقليمي** إلى مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في إقليم محدد ووضع الحلول المناسبة لها، التخفيف من حدة الفوارق الإقليمية بين الساكنة داخل الإقليم الواحد وذلك من خلال توزيع عادل للتنمية، إشباع الحاجات الأساسية للسكان وإشراك المواطنين في عمليات إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية الإقليمية ومحاربة الفقر والاهتمام بالبيئة وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية [2].

-**تحقيق أفضل حالة** ممكنة لاستعمال إمكانات الإقليم في توفير شبكة خدمات عامة مفيدة اقتصاديا له، وذلك من خلال التنسيق التام بين النشاطات الاقتصادية والاجتماعية لأجزاء الإقليم الواحد وفيما بين الأقاليم.

-**الربط بين إمكانيات الإقليم** وموارده وأهدافه وواقعه وإمكاناته التنموية والأهداف الاقتصادية، وبين الإطار العمراني وبنيته التحتية والبشرية، وصولا إلى تحقيق أهداف التطوير والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى إزالة كافة الفوارق أيا كان نوعها وشكلها [3].

- **ترشيد استخدام** الموارد الأرضية (أرض، مياه) واستغلالها الاستغلال الأمثل للوصول إلى تنمية شاملة قابلة للاستمرار، مع الأخذ بالبعد البيئي بالاعتبار.

-**دراسة العوامل الجغرافية المؤثرة** ومحاولة ربطها بالعوامل البشرية والطبيعية للوصول إلى الاستغلال الكفء للموارد المتاحة لما فيه مصلحة للسكان.

---

[1] عادل انزران، انتصار عريوات، المرجع سابق الذكر ص61.

[2] عبد القادر صافي .، **دور ومساهمة التخطيط الإقليمي في دعم التنمية الحضرية المستدامة(آليات تخطيط البنية التحتية لترقية الخدمات المجتمعية والمرافق العامة)**، مجلد 19، ع 03، ديسمبر 2022 ص 131.

[3] مطانيوس مخول، عدنان غانم، **ماهية التخطيط الإقليمي وتحدياته في التنمية المستدامة**، مجلة العلوم الإنسانية، ع46، السنة 08،2010، ص03.

-**العدالة في توزيع** الدخل القومي والمشروعات الواردة بالخطة على الأقاليم المختلفة أو على القطاعات الإنتاجية المتباينة أوحتى داخل الإقليم الواحد كل حسب اختصاصه وحاجاته وقدراته.

-زيادة الإنتاج والإنتاجية للقطاعات الاقتصادية وتحسين الكفاءة الكمية والكيفية للخدمات.

-زيادة درجة الاكتفاء الذاتي للمجتمع من الحاجات الضرورية من السلع والخدمات[1].

-تقليل التباعد الإقليمي من خلال موائمة التنمية الموازية وتجديد النشاط للمناطق غير المستغلة بهدف التوصل إلى حالة التوازن على مستوى إقليم البلد.

-ربط سياسات تنمية قطاعات الحكومة ونشاطاتها على مستوى الإقليم بواسطة موائمة الأقاليم الداخلية والخارجية والدولية.

-يعمل التخطيط الإقليمي على التمهيد لإنشاء نظام إدارة مركزي في الحكم المحلي بحيث يصبح للإقليم دورا رئيسيا في توجيه وقيادة التنمية المحلية.

-الحد من المشاكل التي تعاني منها المراكز الحضرية الكبيرة حاليا لمشكلات النقل، المواصلات والتلوث البيئي والسكن والضغط على المرافق العامة وارتفاع قيمة الأراضي الناتجة عن ازدياد الطلب عليها.

-تحقيق أفضل شبكة خدمات عامة للإقليم ترقي إلى الكفاية التامة دون تبذير أو استهلاك مفرط، واعتماد على إمكانيات الإقليم الذاتية ضمن خطة عامة التي تهدف إلى تحقيق التعامل بين الأنشطة الاستهلاكية والإنتاجية والتي يجب أن تنعكس أثارها على جميع أجزاء الإقليم.

-تحقيق الضغط على المدن الكبرى والناتجة عن الهجرة السكانية وتخفيف الفوارق بين الريف والحضر كنتيجة لتنمية أقاليم الدولة وتوزيع الاستثمارات والخدمات بشكل عادل[2].

-يهدف التخطيط الإقليمي إلى تنظيم حركة التبادل التجاري بين الأقاليم أو بين أجزاء الإقليم الواحد سواء في المستخدمات أو المنتجات اعتمادا على خططه في تحديد الطلب الكلي أو

[1] شاكر سليمان جودة، المرجع السابق الذكر، ص25.

[2] ضياء سالم بيدة الخفاجي، المرجع السابق الذكر، ص34.

النهائي لحاجة الإقليم في مجمل قطاعاته الاقتصادية والتي يمكن حسابها بأحد الأساليب العلمية المعروفة بـ (المستخدم المنتج)[1].

-تحقيق النمو المتوازن بين مختلف أقاليم الدولة من جهة، وبين قطاعات الإنتاج المختلفة من جهة خلال التوزيع العادل للمشاريع المختلفة بين مختلف أقاليم الدولة وقطاعات الإنتاج المختلفة بما يتفق مع ظروف وإمكانات وحاجات كل إقليم أو قطاع.

-محاولة إيجاد نوع من التوازن بين مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي بين أقاليم الدولة المختلفة وخاصة المناطق الحضرية والريفية وبين القطاعات الزراعية والأقاليم الصناعية بكل مستوياتها وبمعنى آخر بين النطاقات المختلفة والمتطورة[2].

-إقامة صناعات جديدة وتطوير الصناعات القائمة في الإقليم وما يقابله من موارد بشرية ومالية ومتطلبات عمرانية تحتاج إلى تخطيط إقليمي لتحقيق التكامل والتوازن بين المستوى الإقليمي والمستوى القومي لتحقيق التنمية المحلية في ظل التنمية القومية.

-تنمية وتطوير الإقليم حيث يقوم التخطيط الإقليمي بدراسة مختلف الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للإقليم من تهيئة عمرانية وإقامة وحدات إنتاجية، خدماتية وصحية (مستشفيات، جامعات)، ولهذا يجب على الخطة الإقليمية أن تكون مرتبطة بالخطة القومية لتحقيق التنمية المحلية في مختلف الهياكل الاقتصادية والاجتماعية.

-يشجع التخطيط الإقليمي على التبادل التجاري بين مختلف أقاليم، وذلك بتوزيع الفائض من السلع في إقليم معين إلى إقليم آخر يفتقر إلى تلك السلع، وهكذا يحدث التبادل التجاري بين الأقاليم.

-يهدف التخطيط الإقليمي إلى تنظيم شبكة المواصلات والاتصالات التي تربط بين مختلف العلاقات الإقليمية والنشاطات القائمة بينها، حيث يساعد ذلك على تدفق المعلومات واستثمار الوقت.

---

[1] المرجع نفسه، ص35.

[2] فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، المرجع السابق الذكر، ص32.

-يدعم نظام اللامركزية ويساعد على تطور المدن والقرى وتوطين السكان بمدن محلية وتنفيذ الخطط الموضوعة دون الرجوع إلى السلطات المركزية.

-التعرف على مختلف الحاجات والرغبات الحقيقية للمجتمع من خلال المؤسسات والإدارات الإقليمية التي لها اتصال مباشر مع أفراد وسكان الإقليم (بلدية، دائرة، ولاية) لذا تقوم هذه الأخيرة بالمشاركة في التخطيط الإقليمي بتوجيه الموارد الإقليمية لأنها الأدرى بما يحتويه إقليمها نحو إتباع حاجات المجتمع لتحقيق التنمية القومية في ظل التنمية المستدامة[1].

المطلب الثاني: مبررات التخطيط الإقليمي

يهدف التخطيط الإقليمي إلى خلق نوع من التوازن بين الأقاليم Balance-Regiona والتخلص من ظاهرة الاختلال الإقليمي، ويكون ذلك عن طريق تضييق الفجوات بين المناطق المختلفة. وما دام التوصل إلى حالة التوازن المثلى في علاقات المناطق مع بعضها البعض عملية صعبة؛ بحكم الديناميكية المميزة للبيئات البشرية، فإن أقصى ما يطمح إليه المخططون هو العمل المستمر على تخفيف الهوة بين المناطق الهامشية Peripheral والمناطق المتطورة Région-Développed.

ويشير الباحثون إلى المبررات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تستدعي الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي، وهي:

-تخلف بعض الأقاليم وما له من آثار سلبية على عملية التنمية الشاملة، فتخلف أحد الأقاليم من شأنه أن يعوق نموه ويبطئ من عملية التنمية القومية بأسرها. وعلى ذلك فإن الأخذ بمبدأ التخطيط الإقليمي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو التي يمكن أن يحققها المجتمع ليس على المستوى الإقليمي فحسب إنما على المستوى الوطني ككل.

[1] سارة بوشارب، المرجع السابق الذكر، ص37-38.

-إقامة صناعة جديدة في إقليم معين و ما يصاحبها من احتياجات هائلة خاصة في الجوانب العمرانية والبشرية، ولا شك أن هذا العمل الكبير يتطلب تخطيطاً على مستوى الإقليم لإقامة، التنسيق والتكامل بين المستوى الإقليمي والمستوى الوطني.

-نشر الوعي التخطيطي على المستوى الإقليمي والمحلي، وما يلعبه من دور أساسي في الأداء التنفيذي للسياسة الوطنية ولا ريب في أن النشاط التخطيطي يتطلب مثل هذا الوعي على المستويات المحلية خصوصاً وأن الوحدات المحلية والإقليمية هي في ذاتها الوحدات المنفذة للخطة الإقليمية

-تحقيق اللامركزية الاقتصادية على المستوى الوطني، بمعنى أن الإقلال من تركيز المشروعات الصناعية في المدن الكبرى وتوزيع الجديد منها على الأقاليم من شأنه أن يدفع التطور الاقتصادي والاجتماعي الوطني.

-تحقيق الرابطة الاقتصادية والاجتماعية بين أقاليم الدولة مما يؤدي إلى تدعيم الوحدات المحلية وتأكيد إحساسها بالوحدة الوطنية، أي أن تدعيم وتطوير مختلف أقاليم الدولة من شأنه أن يقوي العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وأن يزيد من تماسك البنيان الاجتماعي للوحدات الإقليمية ويؤدي إلى تحقيق الرابطة الحقيقية بين الوحدات الإقليمية.

- امتصاص العمالة الزائدة عن حاجة المدن الكبرى، ويرجع هذا المبرر إلى أن عدم الاهتمام بالوحدات المحلية والإقليمية من الوجهة الإنتاجية والخدمية من شأنه أن يزيد من هجرة العمالة الزائدة من الريف إلى المدن الكبرى. إلى أن هذه العمالة غير مدربة، كما أنها زائدة عن الطاقة التشغيلية للعمل ونظرا المتاح بالمدن، فإن استمرار هجرتها من الريف إلى المدن يمثل مشكلة بطالة مقنعة يصاحبها مشاكل عديدة خاصة في مجالات الإسكان والنقل والمرافق المختلفة، وأيضاً في مجال الأمن[1].

[1] وسام داي ، **الذكاء الاقتصادي في خدمة تنافسية الإقليم ، دراسة حالة الصناعة الصيدلانية والبيو تكنولوجية في الجزائر** ،أطروحة دكتوراه ل.م.د علوم التسيير ، جامعة باتنة 1 ، 2015-2016 ، ص 106-108 .

خلاصـــــة واستنتاجات:

من خلال هذا الفصل تبين أن التخطيط عملية مورست منذ فترة زمنية بعيدة ، و هو يأخذ تعريفات عديدة نتيجة تعدد الباحثين و اختلاف وجهات النظر، بمفهومه العام هو الأسلوب أو المنهج الذي يهدف إلى تقديم الحلول و البدائل للمشكلات الحالية أو المتوقعة في المجتمع في إطار خطة منتظمة ذات ساسة و أهداف واضحة ، مع الأخذ بالحسبان الإمكانيات و الموارد اللازمة ، وكذا المتغيرات الحالية أو المستقبلية سواء كانت بشرية أو طبيعية .

كما تم التطرق إلى التخطيط كونه عملية يحدد الأهداف المستقبلية، و عملية متواصلة تتبع الطرق و المنهجيات العلمية لاستيعاب التطور الحادث في الجوانب الطبيعية، العمرانية، الاجتماعية و الاقتصادية ، من أجل تحقيق وضع مستقبلي مرغوب و التقدم من خلال تحديد الأهداف و رسم السياسات و الأساليب العلمية .

ثم للتخطيط الإقليمي لما له أهمية في تنمية الأقاليم والنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية بغية الإسراع في عملية التنمية وتقليص الفوارق الاقتصادية، الاجتماعية والعمرانية، كما تم أيضا في هذا الفصل التعرف على أهم مبررات التخطيط الإقليمي.

الفصل الثاني

تَشكُّل سياسة التَخطيط في

الجزائر:

المَعالم الأَولية و مَسار التطور

إن تحليل لسياسة التخطيط الإقليمي في الجزائر يدفعنا إلى استعراض المراحل التي مرت بها منذ الاستقلال حيث واجهت الجزائر اختلالات في التوزيع السكاني والمنشئات التنموية، نتيجة للسياسة الاستعمارية في التخطيط والبناء، والتي تمركزت في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية والتي تحتوي على الثروات الطبيعية ما أدى إلى عزل الكثير من المناطق عبر التراب الوطني خاصة الهضاب العليا والمناطق الجبلية والصحراء مع انعدام العدالة في تقسيم التنمية العادلة، اختلاف والتباين بين الساحل والمناطق الأخرى من اجل الحد من هذه المظاهر اعتمدت الدولة الجزائرية على التخطيط لإيجاد الحلول المثالية، سنتعرض في هذا الفصل إلى ابرز هذه المراحل من خلال تناول مختلف المحطات التي عرفتها سياسة التخطيط في الجزائر إلى غاية نهاية الثمانينيات.

المبحث الأول: مرحله التوازنات الجهوية 1962- 1978

شهدت الجزائر بعد الاستقلال كل مظاهر التخلف في مختلف المجالات ،ميزها مجالا جغرافيا متعدد الاختلالات من خلال تمركز الثقل الاقتصادي ومختلف الهياكل القاعدية والسكان في المدن الساحلية ،لذلك سعت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى معالجة هذه القضية من خلال تطبيق سياسة التوازن الجهوي حيث شكلت تحديا للجزائر المستقلة.

المطلب الأول: الملامح الأساسية للوضع في الجزائر غداة الاستقلال:

واجهت الجزائر بعد استقلالها العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعلى مختلف الأصعدة والمستويات خاصة بعد مغادرة المعمرين الأوروبيين أمام غياب نموذج تنمية واضح يمكن أن يساهم في تطوير الدولة وتحسين واقعها المتدهور [1] .

عرفت أوضاع مزرية في جميع المستويات، على المستوى الاجتماعي الفقر، البطالة، الأمراض، الأمية ونقص الكفاءات والإطارات [2] ، كما غادر ما يقارب مليون إطار تقني أوروبي الجزائر قبل إعلان الاستقلال مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين، منها حوالي 50,000 إطارا من المستوى العالي و35000 إطارا متوسطا و100000 عاملا ومستخدما[3] .

كذلك تميزت بعدم التجانس في توزيع الهياكل القاعدية وكذا المنشآت الاقتصادية والمراكز الحضارية[4] في الطرقات المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 10000 كلم و4300 كلم من السكك الحديدية و20 مطارا وشبكة الكهرباء 600 كلم من الخطوط الكهربائية

---

[1] دشراوي خيرة، **دور السياسة العمرانية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر 2006**-2019اطروحه الدكتورة «ل،م،د»تخصص: الإدارة العامة والتنمية المحلية جامعة محمد بن احمد- وهران 02-2020،2021.

[2] هاجر فخار-عايدة مصطفاوي- **سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر بين الواقع والمأمول** - مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ،ع12،ص577.

[3] عتيقة جعيجج- حلاب حكيم، **تخطيط التنمية المجتمع بين النهج الاشتراكي تحليل سويسو اقتصادي لتجربة الجزائر (1967-1989)** مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية- بحوث دراسات -مجلد 10، ع1، 2023 ص 240.

[4] عليان رادية- **التهيئة الإقليمية بين الجزائر من إطار التعاون المركزي ما بين 1980-2012 دراسة لحالتي تعاون الجزائري أوروبي،** مذكرة ماجستير تخصص التنظيم وسياسات العامة، جامعة مولود معمري تيزي وزو- 2015،ص 77.

إضافة المنشئات أخرى كميناء الجزائر، كلها تتركز في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية[1] حيث نجد السهول الساحلية ومناطق الاستغلال المكثف والسكان الأوروبيين تتمركز فيها معظم الهياكل الأساسية و العمرانية ، ومن ناحية أخرى نجد باقي البلاد موزعة بين مناطق ذات فلاحة مستغلة آليا ،والجهات المصدرة لليد العاملة الفلاحية الجزائرية المهمشة والضعيفة التجهيز[2] بالإضافة إلى فقدان العدالة في توزيع الموارد في أنحاء البلاد[3] حيث ركز الاستعمار اهتمامه بإقليم الساحل ومناطق إقامة المستوطنين في توطين الأنشطة والخدمات خاصة حول الموانئ التي كانت تشكل حلقة اتصال مع فرنسا تاركة باقي أنحاء الوطن تعيش في حياة يسودها الفقر والحرمان [4] .

حيث كان يسعى فقط إلى تحقيق مصالحه على حساب مصالح الجزائريين حيث حرم سكان الأرياف والمناطق الحساسة من جهود التنمية كالمناطق الجبلية والسهوب والجنوب [5] وهذا ما أدى إلى ظهور اختلالات كبيرة ميزت الإقليم الجزائري حيث يظهر ذلك من خلال عدة مظاهر توحي بعدم الانسجام والتناسق[6] الإقليمي والاجتماعي أهمها:

تسجيل هجرة كبيرة للسكان [7] حيث تشير الإحصائيات إلى نسبة عدد النازحين من الأرياف إلى المدن ما بين 1967 1977 قدر ب 1.3 مليون شخص بمتوسط سنوي يرتفع

---

[1] عتيقة جعيجع – حلاب حكيم، المرجع السابق الذكر، ص 240.

[2] سويهر نواري –**واقع وآفاق التهيئة القطرية بين الجزائر**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مجلد 15، ع1، يونيو 2007، ص119.

[3] هاجر فخار عايدة مصطفاوي، المرجع السابق الذكر، ص577.

[4] داودي جمال، دور **الجماعات الإقليمية في حماية البنية وتهيئة الإقليم**، أطروحة الدكتوراه ل م د في القانون العام، تخصص قانون البيئة جامعة الجزائر –1– بن يوسف بن حدة ،2020 – 2021، ص45–46.

[5] صارة يسمين تواتي – **مخطط الوطني لتهيئة الإقليم: دراسة قانونية**،مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في الدولة و المؤسسات العمومية،جامعة الجزائر –1– ، 2014–2015، ص .

[6] فيصل طحرور ، المرجع السابق الذكر، ص 1450 .

[7] نفس المرجع، صفحة1450.

إلى 130, 000 شخص مؤديا بذلكإلى ارتفاع معدل النمو لسكان المدن بـ 3.4 إلى 15.7 [1]

– وجود نسبة معتبرة من الفضاءات الهشة في الإقليم الجزائري.

–عدم تثمين الموارد الطبيعية في أجزاء كبيرة من الإقليم بالإضافة إلى انعدام البنية التحتية مع وجود تخلف هائل على مستوى مؤشرات التنمية البشرية خاصة في مجالي الصحة والتعليم [2] حيث كان المجتمع يعاني من التهميش والاستعباد من كل نواحي الحياة لصالح فئة أوروبية داخلية تستحوذ وتتحكم في كل المقومات المادية والمعنوية[3] .

لمواجهة هذه الأوضاع الحرجة[4] ومخاطر استفحال الفوارق الموروثة والمتوقعة تم الشروع على سبيل الاستعجال في عمليات إعادة التوازنات المجالية عن طريق بعث برامج لفائدة الجهات أكثر حرمانا في إطار السياسة المسماة آنذاك بسياسة التوازن الجهوي عبر سياسة التهيئة الإقليمية[5] .

كذلك انتهاجها لخطط تنموية طموحة بغية القضاء على عوامل التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي نتج عن مدة132 سنة من الاستغلال والاستعمار [6] حيث لم يكن لمائة واثنان وثلاثون سنة من التواجد الاستعماري على ارض الجزائر إلا أن يترك بصمات عميقة على إقليمها، شكل عائق لها في وجه التنمية ومحاولة النهوض باقتصادها بعد الاستقلال [7] .

---

[1] سايل مليكة، **دور سياسة تهيئة الإقليم في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة الدكتوراه علوم تخصص التنظيم السياسي والإداري جامعة الجزائر –03–، 2019–2020، ص 100

[2] فيصل طحرور،المرجع السابق الذكر،ص1450.

[3] عتيقة جعيجع، حلاب حكيم،المرجع السابق الذكر، ص 239.

[4] عليان رادية،المرجع السابق الذكر، ص 78.

[5] سويهر نواري،المرجع السابق الذكر، ص 120.

[6] قوريش نصيرة، **دراسة وتحليل إعادة هيكلة جهاز الإنتاج الصناعي في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر 2007–2008، ص 12 .

[7] سايل مليكة، المرجع السابق الذكر، ص 90.

المطلب الثاني: سياسة التوازن الجهوي والعمل على تقليص الفوارق المجالية:

يمثل التوازن الجهوي عنصرا أساسيا في نحت مجال وطني متوازن يضمن التنمية المستدامة التي لا تقوم إلا ببيئة مجالية وترابية لموازنة إمكانية التكيف والتأقلم مع الظروف السياسية والعالمية منه والجهوي (المتوسط، المغرب العربي، العالم العربي) فالتوازن الجهوي يصب اتجاه المصلحة الوطنية حيث يجنب البلاد الهزات ويمكن الاقتصاد من التأقلم مع الظروف الاقتصادية العالمية ويتجنب حدة الأزمات الجهوية [1] .

إن سياسة التوازن الجهوي هي تصور ورؤية تهدف إلى دفع حركة الاستثمار في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و السياسية مع مراعاة الخصائص التنموية لكل جهة أو مجال أو وحدة إقليمية، من حيث متطلبات المواطنين والموارد الطبيعية، الكثافة السكانية، المقومات الثقافية والسياحية، بالإضافة إلى الموارد المالية وعليه فسياسة التوازن الجهوي مكسب لتحقيق العديد من اختيارات الجوهرية أهمها بناء المناطق الريفية النائية وتعميرها وإعادة إحيائها ببعث أنشطة الاستثمار وتشجيعه في مختلف المناطق من اجل تقليص حدة البطالة وتوفير احتياجات السكان المختلفة وتوفير الأمن والاستقرار [2] .

تهدف سياسة التوازن الجهوي إلى:

– تخفيف التمركز الصناعي وتنظيم الفضاء الريفي والحضري والحفاظ على تمركز السكاني في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية والمهددة بالمخاطر طبيعية أخرى.

–تحقيق استقرار السكان وخاصة في المناطق الداخلية والجنوبية وعكس التيار الهجرة الداخلية نحوها عبر نشر وتعزيز مختلف المؤسسات الإنتاجية والمرافق [3].

---

[1] بن سعود فتيحة، شهبر خيرة، **الاقتصاد الجزائري وإشكالية التوازن الجهوي دراسة حالة توزيع الاستثمارات بين مدن الشمال والجنوب**، مذكره ماستر، تخص اقتصاد وتنمية 2016 2017، جامعة ابن خلدون تيارت، ص 38

[2] أسماء بوخروبة، المرجع السابق الذكر، ص 605.

[3] عون كريمة، **السياسة الوطنية لتهيئه الإقليم مخطط ترقية مدن الجنوب نموذجا**، ولاية بسكرة، مذكرة ماستر، تخصص عامة وادارة محلية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015–2016.

تشكل سياسة التوازن الجهوي محور رئيسيا في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، ومبدأ ثابت من المبادئ العامة للسياسة التنموية الوطنية قناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نموا متوازنا ، حيث يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة أفراد الشعب وذلك عن طريق التوزيع المتوازن والعادل للموارد والمرافق الاجتماعية والثقافية والنشاطات الإنتاجية والسكان عبر كامل الإقليم وجهات القطر، والقضاء على الفوارق الجهوية الصارخة بين مختلف جهات الوطن وبالخصوص بين مناطق الشمال والهضاب العليا الجنوب وبين السهول والمناطق الجهوية [1].

أكد دستور 1976 في الفصل الثاني بعنوان الاشتراكية المادتين 18 و22 على مبدأ التوازن الجهوي حيث نصت المادة 18" تشكل الثورة الثقافية والثورة الزراعية والثورة الصناعية والتوازن الجهوي والأساليب الاشتراكية لتسيير المحاور الأساسية لبناء الاشتراكية " .

المادة 22 « سياسة التوازن الجهوي اختيار أساسي وهي ترمي إلى محو الفوارق الجهوية بالدرجة الأولى إلى ترقية البلديات الأكثر حرمانا من اجل تامين تنمية وطنية منسجمة»[2] .

اعتبرت هذه المرحلة كمرحلة انتقالية خاصة وصعبة في نفس الوقت، وكانت تعرف عدة صعوبات اقتصادية ومالية، سياسية واجتماعية، وقد اتخذت فيها اللبنات الأولية الهادفة لبناء الاشتراكية من خلال وضع نظام التسيير الذاتي [3].

حيث اهتمت على تنمية القطاع الفلاحي والمتمثل في الأراضي الخصبة المتواجدة في الأقاليم المجاورة للمدن والمراكز العمرانية المتواجدة بالشمال كسهل متهيجة وسهول كل من وهران، الشلف، قسنطينة، تلمسان وسطيف حيث تبنى الأسلوب اليوغوسلافي في التسيير بغرض جلب

---

[1] صارة يسمين تواتي ، المرجع السابق الذكر، ص 8-9 .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1976، ص 22-23.

[3] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990- 2004**، أطروحة الدكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، جامعه الجزائر، 2005- 2006 ص340.

وإغراء الفلاحين في الأرياف، وكانت النتيجة إخفاق هذا النظام وأدى إلى تراجع في الإنتاج الزراعي والى استقطاب العديد من الفلاحين في المؤسسات الاقتصادية، مسيرة ذاتيا الأمر الذي شجع على ظاهرة النزوح الريفي [1] .

-إنشاء دواوين وشركات وطنية سواء لمراقبة جديدة لبعض النشاطات أو تطورها مثل ديوان التجارة، أو الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات[2] ،أو من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد مثل: شركة الكهرباء و الغاز، ديوان التجارة المكلف باستيراد المنتجات الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل وبيع المحروقات في سنة 1963،الشركة الوطنية للتبغ والكبريت سنه 1964، شركة(SNS) المختصة في قطاع صناعة الحديد 1964 وشركة(SONA) المختصة في الصناعة الميكانيكية والطائرات [3] .

- اختيار الاشتراكية جاء في العديد من النصوص الأساسية ابتداء من مؤتمر الصومام الذي أعطى الإشارة إلى التسيير الذاتي للمؤسسات[4] وفق ما جاء في ميثاق طرابلس بسواعد جزائرية نزيهة[5] .

ويتأكد الاتجاه نحو الاشتراكية بعد مؤتمر الصومام في جميع المواثيق الوطنية ابتداء من ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة في جوان 1962، ميثاق الجزائر 1964، ميثاق 1976. ولقد اهتدت الجزائر إلى نظام التخطيط لأنه أداة عمل مناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وليس لأنه مجرد وسيلة اشتراكية لأداء العملية الاقتصادية [6].

---

[1] سالم محمد، **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم كأداة لتنفيذ سياسة المدينة، مجلة** البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد 05، ع 1، 2022 ص 436-437.

[2] عظيم أسماء، **التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد 1988 م**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، 2016-2017 ص 43.

[3] أحمد نصير ،محاضرات في مقياس اقتصاد جزائري ،ص11

[4] دراوسي مسعود، المرجع السابق الذكر، ص 340.

[5] المرجع السابق الذكر، ص

[6] دراوسي مسعود، المرجع السابق الذكر، 340-341.

فميثاق طرابلس يرى إن التخطيط يشكل ضرورة حيوية تمكن وحدها تراكم الرأس مال اللازم لتحقيق تصنيع مفيد خلال فتره قصيرة نسبيا، وتركيز أهم قرارات الاستثمار والقضاء على أنواع التبذير والمصاريف الباطلة التي يعود سببها إلى التنافس بين المؤسسات [1].

كذلك اعتبر الميثاق الوطني التخطيط الأداة المثلى لتوجه الاقتصاد والسير به في طريق الديمقراطية وانه الوسيلة الفعالة لتوزيع عادل لثمار التنمية وتكاليفها واعتبر أيضا أن التنمية الشاملة المنسجمة للبلاد لا يمكنها أن تتحقق إلا بناء على تخطيط علمي مفهوم ديمقراطي التصميم، حتمي التنفيذ [2] .

ولقد نجحت الجزائر في هذا السعي وذلك عن طريق:

-تأميم أراضي المعمرين وجميع الأملاك الشاغرة وتطبيق نظام التسيير الذاتي.

-تأميم جميع المناجم في ماي 1966 وكامل شبكة توسيع مشتقات البترول الأجنبية سنة 1968.

-تأميم بنك الجزائر الذي تحول إلى البنك المركزي الجزائري وإلغاء العملة الفرنسية واستبدالها بالدينار الجزائري في جانفي 1963 ،ثم توسيع التأمين إلى جميع البنوك الأجنبية سنة 1966.

-تخطيط الاقتصاد الوطني، لقد أكد برنامج طرابلس سنه 1962 على أهمية التخطيط في تنظيم الاقتصاد وجاء هذا مرة أخرى في ميثاق الجزائر بتاريخ 1964/4/21 حيث نص على تنمية البلاد الاقتصادية متوقفة على التخطيط وهذا الأخير مدعوا إلى القضاء على التخلف المتراكم.

- الاقتناع بأن أسلوب العمل المناسب والفعال هو الأسلوب الاشتراكي وهو اقتناع تجسيد بكل أمانة الميول النفسية للشعب الجزائري وطموحاته في الحرية والاستقلال [3].

---

[1] رابح حمدي باشا، **التخطيط وتوجهات الجزائر الجديدة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي. جامعة الجزائر، د.س ،ص 29

[2] خالد عطا الله، **دور التخطيط في رسم السياسة العامة للتنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر (1999- 2012)** مذكرة ماجستير ، تخصص السياسات المقارنة، جامعه قسنطينة03، 2013-2014، ص98.

[3] محمد صالحي، **تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر**، أطروحة الدكتورة في العلوم والديموغرافيا، جامعة وهران- محمد بن احمد-، 2015-2016، ص 92.

– انصب اهتمام الجزائر في هذه الفترة من 1962 1966 في معالجة المشاكل المستعجلة ذات طبيعة، اقتصادية، سياسية، اجتماعية وكذلك إدارية، بسبب الرحيل الكثيف للخبراء والمسيرين الإداريين والفنيين، الأمر الذي عقد أكثر فأكثر من الوضعية الموروثة [1] .

كذلك تم الاعتماد في هذه المرحلة على قانون التعمير الموروث عن المستعمر الفرنسي الصادر سنة 1958 الذي بدأ تطبيقه سنه 1960م وذلك بسبب الظروف الصعبة التي عانت منها الجزائر غداة الاستقلال، فحرص الدولة الجزائرية على مطابقة نصوص هذا القانون مع الأوضاع الوطنية بصورة تدريجية من خلال الأمر رقم 157–62 الذي ينص "يمدد التشريع المعمول به إلى غاية 1962/12/31 باستثناء النصوص المخالفة للسيادة الوطنية" كما عرفت هذه الفترة الانطلاق الفعلي في انجاز العديد من المناطق الصناعية سنة 1965 والتي خضعت لتسيير الصندوق الجزائري لتهيئة الإقليم[2].

[1] سالم محمد، **المخطط الوطني لتهيئه الإقليم كأداة لتنفيذ سياسة المدينة**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد 05، ع، 2022، ص 436.

[2] مزاري محمد، **سياسات التهيئة العمرانية في الجزائر ودور البلدية في التسيير الحضاري**، أطروحة الدكتوراه علوم ، تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعه الجزائر 03،2020–2021،ص 34–38 .

المبحث الثاني: سياسة التخطيط دعامة أساسية للتنمية

باشرت الدولة الجزائرية عدة إصلاحات من أجل التقليل من الفوارق [1] من خلال بداية دخول الجزائر المستقلة إلى مرحلة التخطيط بالخطة الثلاثية 1967-1969 والمخططين الرباعيين 1970-1974،1973-1977 وبفضلهما تأكدت حقيقة هامة وهي الاهتمام بإعادة التوازن الجهوي[2] .

المطلب الأول: المخطط الثلاثي الأول: 1967-1969

تعتبر الخطة الثلاثية أول محاولة للتخطيط الجزائري حيث اعتبر هذا المخطط الديباجة أو المنطلق لعملية التخطيط [3]وتعتبر حاسمة كونها تطمح إلى تحقيق نتائج مادية ومعنوية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وكانت انطلاقة حديثة حيث الأوضاع في غاية الصعوبة وذلك لكون الجهاز الحكومي فتي وحديث يفتقر إلى الخبرة والتجربة وإلى المعدات واللوازم الضرورية لإنجاحها وديمومتها [4] .

وهو مخطط قصير الآجال وقد انصب موضوع المخطط الثلاثي [5] وارتكز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى[6].

ترجم من خلاله إقامة العديد من الأقطاب الصناعية الكبرى في المدن الساحلية قصد تحقيق التنمية والتخفيف من حدة التوازن بين جهات الوطن، بمعنى أن هذه السياسة ركزت كل آمالها

---

[1] عباس راضية، **تهيئة الإقليم والتعمير في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع4، ص 48.

[2] سويهر نواري، المرجع السابق الذكر، ص 122.

[3] خبيزي وهيبة، **التخطيط على مستوى الإقليم، الجوانب القانونية**، مذكرة ماجستير في إطار مذكرة الدكتورة، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية جامعه الجزائر 2013-2014، ص23.

[4] جعيجع عتيقة، حلاب حكيم،المرجع السابق الذكر، ص 242.

[5] دراوسي مسعود، المرجع السابق الذكر، ص341.

[6] عبد الوهاب داون، حورية بن طرية، **فعالية الإصلاحات الاقتصادية في إعادة التوازن لميزان المدفوعات دراسة حاله الجزائر 1970- 2014**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، مجلد 3، ع م، 2017، ص 58.

على قطاع الصناعات المصنعة والطاقوية بهدف إعطاء وجه جديد للبلاد نظرا لتمتعها بثروات طبيعية كالمحروقات والمناجم، الفوسفات والحديد وغيرها [1] .

خصص لهذا القطاع ما يقارب نصف الاستثمارات وهذا ما يعكس بوضوح التوجه العام لمسيرة التنمية في الجزائر في ظل هذه المرحلة والتي كانت تستهدف أساسا إلى خلق قاعدة صناعية متينة [2] وتوظيف وظائف التي فاقت 80%، بلغت 17,300 منصب عمل[3] ، خلق هذه القاعدة أدى إلى انطلاقة سريعة لباقي القطاعات عكس ما نجده في قطاعات السكن، التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى التي عرفت وتيرة ضعيفة مقارنة مع قطاعات الصناعة ما ترتب عنه نتائج سلبية انعكست على الوضع الاجتماعي للمواطن الجزائري.

ما ميز هذه الفترة هو التركيز على القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال خلق المؤسسات الوطنية العملاقة والأقطاب الصناعية المتخصصة في الصناعات المصنعة والطاقية بينما بقيت المجالات الأخرى المهمشة مثل: السكن، الماء، الهياكل القاعدية، التكوين ... الخ[4]

إن المبلغ المالي المحدد لتنفيذ هذا المخطط قدر بمبلغ 11.801 مليون دينار جزائري تم تقسيمه على مختلف القطاعات [5].

– إن التوجه البارز لهذا المخطط هو اهتمامه أو تركيزه على الجهاز الإنتاجي عموما والقطاع الصناعي على وجه الخصوص [6] واستهدف مبدأ التوازن الجهوي بين مختلف المناطق [7] .

---

[1] علیان رادیة، المرجع السابق الذكر،ص 78.

[2] عامر هني، **قراءة في مخططات التنمية بالجزائر 1967–2014** مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، ع04، ص 217.

[3] حكيمة حموش، **السياسة الاقتصادية في الجزائر 1962**–1978، عرض وتقييم. مذكرة ماستر تخصص تاريخ، جامعة محمد بوضياف،2015–2016، ص 34.

[4] علیان رادیة، المرجع السابق الذكر، ص 78.

[5] عامر هني، المرجع السابق الذكر، ص 217.

[6] خبيزي وهيبة، المرجع السابق الذكر، ص 23.

[7] داودي جمال، المرجع السابق الذكر، ص 47.

لقد اعتمدت الدولة الجزائرية على أسلوب التخطيط كأداة من أدوات التطور والتنمية الشاملة، وتطبيقا لهذا تم تنصيب مجلس وطني للتخطيط تحت وصاية مندوب الشؤون الاقتصادية، ويقوم هذا المجلس بضبط قائمة مشاريع المخططات، والبرامج قبل المصادقة عليها من طرف السلطات العليا للدولة، ويتكون المجلس الوطني للتخطيط مما يلي:

– مديرية الدراسات والتلخيص والتنسيق، وتقوم بتحضير الدراسات الضرورية في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

– مديرية البرامج وتقوم بتوجيه، تنشيط، وتنسيق الأشغال لتحضير المخططات والبرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذها على الصعيد الوطني، الجهوي، المحلي وكذلك ضبط البرامج السنوية لاستثمارات الجماعات المحلية، والمصادقة عليها.

– مديرية الإحصائيات وتقوم بمختلف التحقيقات والإحصاءات السكانية، الاقتصادية، الاجتماعية، والقيام بتحليلها ونشرها.

– مكتب التوفيق والعلاقات العامة وتقوم بتجميع الوثائق ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي الضرورية في عملية التخطيط، وكذا ضمان النشر وتوزيع الحوليات ذات الصلة بالتنمية والتخطيط.

وخلال شهر سبتمبر من سنة 1962 تم إعادة تسمية هذا الجهاز بتسمية أخرى وهي المديرية العامة للتخطيط والدراسات الاقتصادية حيث مارست هذه الأخيرة مهمة التخطيط إلى غاية 1970[1] حيث بتاريخ 25 أوت 1962 تم إنشاء لدى محافظة الشؤون الاقتصادية مديرية الدراسات الاقتصادية والتخطيط والتي كلفت برسم وتوجيه وربط أشغال مؤسسات التخطيط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تقوم بمتابعة ومراقبة تنفيذ المخططات والبرامج ،

[1] خبيزي وهيبة، المرجع السابق الذكر، ص23.

بالإضافة إلى القيـــام بكل الأشغال والدراسات والتحقيقات الضرورية لتحضير مخططـات والبرامـــج وتنفيذها[1] .

من خلال هذا المخطط فيما يخص البعد المجالي فإنه لم يتم إدخال هذا المتغير في المخطط التنموي رغم تسجيله غلاف مالي كبير.

– المخطط لم يتضمن منطق الجهوية، بل كان التفكير عنه غائبا إضافة إلى غياب عنصر التنمية المحلية فلم تظهر لا وسائلها ولا أهدافها [2] .

تركز البرامج على مستوى المناطق الساحلية والتلية مما زاد حدة الفوارق بين الشمال والجنوب، وذلك لغياب إستراتيجية واضحة المعالم من مجال التهيئة الإقليمية فنتج عنه استهلاك أراضي زراعية خصبة مما زاد نسبة النزوح السكاني من المناطق الداخلية وتم وتمركزهم في المناطق الشمالية وانتشار البيوت القصديرية على حواف المدن الشمالية، حيث استعملت الدولة عائدات البترول[3] من اجل إيجاد أقطاب صناعية كبرى تساهم في الحد من ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن، إلا أن ذلك أدى بدوره إلى ظاهرة تخلي سكان الأرياف عن الأراضي والالتحاق بالنمط الحضري للمعيشة، كما أن تمركز هذه الأقطاب في الشمال لم يشفع للدولة لتحقيق التوازن المطلوب [4] .

المطلب الثاني: المخطط الرباعي الأول: 1970-1973

من اجل إعادة توازن الجهوي ظهر هذا المخطط، وكان التركيز منصبا على الاستثمارات الصناعية والاقتصادية [5]، حيث استهدف استثمار 28 مليون دينار جزائري وكان صناعة المحروقات ومناجم الحديد والكهرباء تحتل الصدارة ب 63.75% وكانت 45% مخصصة

[1] خالد عطا الله، المرجع السابق الذكر، ص 99.

[2] عليان رادية،المرجع السابق الذكر، ص 78.

[3] عباس راضية،المرجع السابق الذكر،ص 48.

[4] طحرور فيصل المرجع السابق الذكر، ص 1451.

[5] عباس راضية، المرجع السابق الذكر، ص 48.

للقطاع الصناعي خاصة الصناعات الميكانيكية [1]، والكهربائية فتم بناء العديد من المصانع والمركبات منها: مصنع الأسمدة والفسفور في عنابة، ومصنع الجرادات في قسنطينة، ومركب الحافلات الصناعية ومصانع البترول بأرزيو وسكيكدة [2] .

جاء هذا المخطط كخطة ثانية بعد المخطط الثلاثي، حاول من خلال أهدافه النظرية أن يعطي مختلف جهات الوطن حظوظا متساوية في التنمية ومحاولة القضاء على الاختلال الجهوي بين الأقاليم وتجسيد ذلك من خلال تطبيق البرامج الخاصة[3] حيث أنه بغض النظر عن كون هذه البرامج تمثل إحدى أدوات سياسية التنمية الاقتصادية، التي سعت من خلالها الدولة إلى تحقيق توازن الجهوي، اعتبرها بعض المختصون في مجال التهيئة، أداة لتهيئة الإقليم في الجزائر في ظل غياب سياسة تهيئة بعد الاستقلال وهي عبارة عن برامج استثمارية تهدف إلى تحقيق التنمية على المستوى الجهوي والمحلي على حد سواء باعتبارها تشمل المشاريع صغيرة الحجم نسبيا وانجازها خاضع لإدارة السلطة المحلية سواء الولائية أو البلدية وذلك حسب أهمية المشروع وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.

جاءت استجابة للرغبة المعلن عنها في ميثاق الجزائر الذي أشار إلى القضاء التدريجي على الفوارق الجهوية وإيقاف الزحف الريفي، حيث جاءت هذه البرامج كحل استعجالي للعناية بالولايات المحرومة التي بلغ عددها 267 ولاية حسب تحقيق قامت به مجموعة من الطلبة سنة 1972، ليتواصل تطبيق هذه البرامج سنه 1974 حيث ارتفع عددها إلى 18 برنامجا، كذلك تبنيها لبرنامج البلديات المحرومة والبالغ عددها 300 بلدية ما بين سنه 1973 1978، وتبعه البرنامج الخاص بالجنوب سنه 1979.[4]

---

[1] حكيمة حموش، المرجع السابق الذكر،34.

[2] المرجع نفسه ،ص35.

[3] خبيزي وهيبة، المرجع السابق الذكر، ص 25.

[4] سايل مليكة، المرجع السابق الذكر، ص 102-103.

كما زاد في هذه الفترة التركيز على توسيع مجال مرفق التعليم والتكوين من خلال وضع منظومة تربوية جديدة وذلك بإنشاء المدرسة الأساسية لمدة تسع سنوات،و التي تقوم بتحضير الشباب للتعليم العام والتكوين المهني على السواء للتكامل بينهما، وكان لزاما تعميم جهاز التكوين عبر مختلفي قطاعات الجهوية وخاصة قطاع الزراعة، الري، صيانة الآلات والتجهيزات، المعدات المنزلية، التسيير التقني الإداري للمؤسسات واستيعاب التكنولوجيا الحديثة مع ضرورة تحقيق التوازن بين التكوين والشغل، وتوطيد العلاقة والتنسيق بين المؤسسات والجماعات المحلية ومراكز التكوين[1] .

ونظرا للنتائج السلبية التي أفرزها المخطط الثلاثي زاد الوعي بخطورة الوضع القائم الذي ميز المجال نتيجة الفوارق الجهوية التي أنتجتها الأوضاع المزرية جراء النزوح الريفي نتيجة الفقر، التهميش الذي شهدته الأرياف الجزائرية، وكذا التمركز حول المدن الكبرى بادرت الدولة بسياسة جديدة تهدف إلى تثبيت السكان في الريف، وتجنب الضغط على المدن وزيادة الإنتاج الفلاحي لأجل استعادة التوازن بين الأرياف والمدن ولتحقيق ذلك بادرت الدولة بثلاث ثورات والمتمثلة في[2]:

- **الثورة الصناعية:** حسب ميثاق 1976 كان اقتصاد الجزائر اقتصادا صعبا استغل من طرف الاستعمار للمواد الأولية لذلك عملت على بناء اقتصادها وإحداث تغيير جذري على اقتصاد الجزائر، وتطوير لأهم المنتوجات الصناعية والتحرر من الاستغلال الأجنبي وتنمية المناطق الصناعية بشكل خاص، فهي تعتبر أساس التنمية والازدهار والتقدم وإقامة اقتصاد عصري متطور بأكثر الوسائل حداثة، كما أنها تهدف إلى استرجاع الموارد الطبيعية واستغلالها أحسن استغلال، توفير مناصب شغل لأدراج العمال، التخلص من التبعية والتحرر الاقتصادي وذلك بتوفير التجهيزات الحديثة [3] .

[1] أسماء بوخروبة، المرجع السابق الذكر، 611.

[2] عليان رادية، المرجع السابق الذكر، ص 79.

[3] حكيمة حموش، المرجع السابق الذكر، ص 48.

ترتكز على نموذج الأقطاب الصناعية الهادفة إلى تنظيم المناطق الكبرى مثل الصناعة الميكانيكية، البتروكيماوية[1] .

❖ **الثورة الزراعية:** تم تنصيب اللجنة الوطنية للثورة الزراعية في 1972/01/01 بعد توقيع التعليمة المتعلقة بالثورة الزراعية في نوفمبر 1971، يهدف هذا البرنامج إلى ترقية الريف وتحسين ظروف العيش به [2].

وهي سياسة تهدف إلى إصلاح القطاع الزراعي بعد النتائج المخيبة للآمال التي عرفها القطاع في فترة الستينات خاصة بعد تأميم الأراضي، ويقتضي هذا الإصلاح محاربة البرجوازية الزراعية الاستغلالية، ولهذا فقط طبق هذا الإصلاح على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تم فيها نزع ملكية الأراضي البلدية والولائية وأملاك الدولة.

المرحلة الثانية: فخصت بنزع أراضي الخواص.

المرحلة الأخيرة: تم من خلالها وضع هذه الأراضي تحت تصرف الصندوق الوطني للإصلاح الزراعي وتحديد الشروط الجديدة للحصول عليها وإعادة توزيعها على شكل تعاونيات زراعية، كما تم تشكيل تعاونيات تربية المواشي [3] .

جاءت سنة 1971 لتدفع حدا لمظالم تاريخية نتجت عن مساوئ الإقطاعية الاستعمارية وترمي إلى تغيير عالم الريف [4] تمت من خلال إنشاء تعاونيات فلاحية [5] حيث اعتمدت الدولة على 114,100 هكتار من أراضي زراعية غير استعمارية، حيث قامت الثورة الزراعية على الإصلاح الزراعي (الأرض لمن يخدمها) الذي يتطلب القضاء على المخلفات الاستعمارية

---

[1] داودي جمال، المرجع السابق الذكر، ص 48.

[2] سعيد صابر، **الاختلالات السسيومجالية في المناطق الحضارية الجديدة لمدينة حدودية حالة مغنية**، مذكرة ماجستير في الجغرافيا والتهيئة، اختصاص تهيئة المجال، جامعه وهران 2011-2012، ص42.

[3] شبقبق عيسى، **محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري 1970**-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فـــرع: الاقتصاد الكمي، جامعة يوسف بن حدة 2008-2009، د ص.

[4] حموش حكيمة، المرجع السابق الذكر، ص 24.

[5] عليان رادية، المرجع السابق الذكر، ص 79

الزراعية ،وتقديم الأراضي للفلاحين بغية التنمية في البلاد وهي أن تعطي لكل فلاح الأرض لإعانة أسرته[1] .

تطبيق الثورة الزراعية ادخل من جهة مفهوم السكن الريفي بإطلاق حوالي 300 قرية اشتراكية فلاحية وانجاز تجهيزات حيوية مثل الماء، الكهرباء ومن جهة أخرى التأمين الكلي للممتلكات الخاصة سمح برفع المساحة العقارية بحوالي 50% وتكبير الرأسمالية الفلاحية[2].

❖ **البناء الذاتي:**[3] من أجل تحقيق التوازن الجهوي لاستفادة كل المواطنين من التنمية وتطوير البلاد بشكل متكامل وتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة كل الفوارق الاجتماعية، تم إطلاق مشروع بناء ألف قرية اشتراكية (فلاحية)[4] لتحسين ظروف سكان الريف، ومشاركتهم في عملية البناء وبالمقابل تقوم الدولة بتمويل التجهيزات القاعدية في المجال الحضري.

ساهم هذا البرنامج في توفير 4500 سكن حضاري استجابة للحاجيات السكنية عن طريق توطين وتطوير الصناعة في المراكز السكنية الكبرى [5] .

مست هذه القرى 6% من مجموع الأراضي الزراعية، وتم انجازها وتزويدها ماليا، وفي سنة 1976 سجل 171 قرية، في مارس 1976 تم تدشين قرية ايدوغ ذوي الحسين الاشتراكية ولاية تيارت، كذلك القرية الاشتراكية المعروفة باسم القتلة الزرقاء بولاية البويرة يوم 21 نوفمبر 1974 [6] إلا انه ميدانيا لم تنجز سوى 750 قرية فلاحية.

تم تبني مشاريع كبرى على المستوى الوطني، ومنها مشروع السد الأخضر [7]بطول 1500 كلم

---

[1] حموش حكيمة، المرجع السابق الذكر، ص 25-26.

[2] سعيد صابر، المرجع السابق الذكر، ص 42.

[3] المرجع نفسه، ص 43.

[4] حموش حكيمة، المرجع السابق الذكر، ص27.

[5] سعيد صابر، المرجع السابق الذكر، ص 43.

[6] حموش حكيمة، المرجع السابق الذكر، ص 25.

[7] نور الدين عنون، **دور سياسة التهيئة الإقليم وتنميته في تعزيز الأمن القومي الجزائري** ،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،العدد12 ،جانفي 2018 ص 194.

وعرض يتراوح ما بين 12 – 30 كلم[1] الذي يغطي 3 ملايين هكتار، من أهدافه استرجاع 12 مليون هكتار من الأراضي التي تصلح للزراعةوإنشاء شبكة من الطرق والسدود الترابية داخل الحزام وعلى أطرافه.

كما تم العمل على تنفيذ فكرة الطريق الصحراوي أو ما يسمى طريق الوحدة الأفريقية كعامل مكمل للمشروع الأول ويضمن السيطرة على المجال الصحراوي وإدماجه بالشمال، وهو كفكرة طرحت أول مرة سنة 1964 في إطار التعاون الإقليمي ولأنه يساهم في المبادلات بين الجزائر والدول الأفريقية[2] .

ثم خلق كتابة الدولة للتخطيط والتي كلفت بإعداد مشاريع مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس الاختيارات والتوجيهات الكبرى المقررة من جانب المحافل السياسية العليا للوطن، كما تقوم بتوجيه المعلومات الدورية المتعلقة بأفاق التنمية الاقتصادية الوطنية المهتمة تبعا للدراسات المنجزة حول الطاقات الكامنة في البلاد، والإمكانيات التي يفتحها تقدم العلوم والتقنيات[3].

حيث أنيط بها القيام بإعداد وإحضار مشاريع المخططات التنموية ذات المدى الطويل، المتوسط والقصير، بالإضافة إلى المتابعة والسهر على شروط وتنفيذ ومراقبة المخططات التنموية من حيث الجدول الزمني وعلى مختلف المستويات، وكذلك العمل على تقسيم النتائج الخاصة بالمخططات التي تمتد على عدة سنوات والمتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد [4] .

حاولت الدولة الجزائرية من خلاله إعادة التوازن الجهوي للإقليم الجزائري ومعالجة جملة الاختلالات الواردة في المخطط الثلاثي السابق، حسب المادة 5 منه [5]«يهدف المخطط

[1] حكيمة حموش، المرجع السابق الذكر، ص 27.

[2] نور الدين عنون، المرجع السابق الذكر، ص 194.

[3] خالد عطا الله، المرجع السابق الذكر، ص 99.

[4] خبيزي وهيبة، المرجع السابق الذكر، ص 25.

[5] طحرور فيصل، المرجع السابق الذكر،1452.

الرباعي إلى تقويه ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد» [1] كما جعل التصنيع المرحلة الأولى لتحقيق التنمية الاقتصادية، من بين أهم الإجراءات التي قامت بها الدولة في مجال تهيئه الإقليم وتنميته المستدامة:

أ. **مخطط التعمير (PUD):** حيث تلزم كل بلدية بوضعه لمدة ما بين 10 إلى 15 سنة ويهدف إلى وضع توازن بين النمو الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي وشغل الأراضي .

ب. **مخطط العصرنة العمرانية (PMU):**والذي يخص المدن الكبرى أو ذات أهمية [2]بهدف ترقية وصيانة مكتسباتها العمرانية[3] .

جـ .**المخطط البلدي للتنمية(PCD):** كأساس للتخطيط والتنفيذ المحلي للمشاريع التنموية،هو برنامج عمومي للتجهيز عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية يتم تجسيده على مراحل وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية، فهو مجموعة الوسائل القانونية والمالية التي تسمح للجماعات المحلية بتقدير وتجسيد سياستها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يشمل محتوى المخطط كل من أشغال التهيئة الحضارية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات الفلاحية والقاعدية والتجهيزات التجارية ،بالإضافة إلى حماية التربة والموارد المائية والاستغلال الأمثل لها[4].

إن إقرار مثل هذه البرامج يعتبر آلية لمعالجة تخلف المناطق الفقيرة والمحرومة ولتحقيق التوازن الإقليمي بينهما، وتشمل المحاور الكبرى التي أقرها المخطط الرباعي الأول لفائدة الجماعات الإقليمية في التجهيز الاجتماعي والإداري على العموم إلا أنه لم يتم انجاز كل البرامج المقررة

---

[1] الج ،الج ،الد،الش الأمر رقم 70-10 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام1389 الموافق 20يناير سنة 1970 خاص بالمخطط الرباعي 1970-1973، **الجريدة الرسمية** ،الصادرة في 20 يناير 1970 ،العدد 7 ،ص55.

[2] عباس راضية، المرجع السابق الذكر، ص 49.

[3] نور الدين عنون، المرجع السابق الذكر، ص 194.

[4] غرايسية خالد، سرير عبد الله رابح، **دور المخططات البلدية للتنمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة قرارات سياسية، مجلد 6، ع2، ص36-47.

في هذا المخطط بل استدعى الأمر إلى المواصلة مما أدى إلى بروز مخطط آخر لإتمام البرامج غير المكتملة [1] .

المطلب الثالث: المخطط الرباعي الثاني 1974-1977[2]

ظهر لاستكمال التنمية المحلية والجهوية والوطنية التي تضمنها المخطط الرباعي الأول، بحيث ركز بشكل أكبر على تحقيق التنمية المحلية على المستوى المحلي من خلال تعزيز اللامركزية في مجال تحقيق التوازن الجهوي وتطوير الهياكل القاعدية الأساسية، والتوجه نحو توسيع مجال التخطيط لأجل التنمية ليشمل كل مناطق الوطن في إطار تطبيق المخططات البلدية وتشجيع الاستثمارات المحلية[3] .

حيث يرمي هذا المخطط الرباعي الثاني إلى تدعيم الاستقلال الاقتصادي وإلى بناء اقتصاد اشتراكي بواسطة تقوية سريعة للإنتاج وتوسيع مجال التنمية عبر كامل تراب الوطني وذلك في إطار الخطة الإجمالية للتنمية [4] .

تم تخصيص حوالي 110 مليار دينار وتم تسطير الأهداف التالية:

- الاهتمام الواسع بالبنية الاجتماعية وتغيراتها.
- الحرص على تطويل القاعدة المادية للمجتمع.
- بعث اللامركزية من أجل تحقيق التوازن الجهوي.

خصصت 50،73 مليار دينار للأشغال العمومية، و10،5 مليار دينار جزائري للمواصلات والتخزين والتوزيع، 3،79 مليار دينار جزائري كاستمارات في البنية التحتية.

---

[1] خيري وهيبة، المرجع السابق الذكر، ص 26.

[2] محمد صالحي، المرجع السابق الذكر، ص 360.

[3] دشراوي خيرة، المرجع السابق الذكر، ص 157.

[4] الج ،الج ،الد،الش الأمر رقم 74-68 المؤرخ في 4جمادى الثانية عام1394 الموافق 24 يونيو سنة 1974 يتضمن المخطط الرباعي الثاني 1974-1977،**الجريد الرسمية** ،الصادرة في 28 يونيو 1974،ع52 ،ص715.

وخصص مبلغ 28،48 مليار دينار جزائري للبنية الاجتماعية، من خلال إنشاء مدن جديدة بكل المرافق الرئيسية الأساسية، بعث قوى اشتراكية في كل المناطق الريفية في ربوع الوطن، وإنشاء مراكز صناعية جديدة وتوطينها[1].

في هذا المخطط تم توفير مناصب شغل وتم تخصيص 43% للصناعات المعدنية الحديدية، وكان ثلث إنتاج صناعة الإنشاءات المعدنية مخصصة لإقامة مركب الحجار فهذه الصناعة ستصل إلى الإنتاج المعدني السنوي عام 1975 إلى 1.800.00 طن ويتجاوز 200,000 طن عام 1980 وتعمل على استرجاع ثرواتها الطبيعية وتوزيعها للمواطنين الجزائريين ليستفيدوا منها [2] .

يعد هذا المخطط ثالث مخطط تنموي أعدته الجزائر منذ الاستقلال [3] تزامن مع الارتفاع في المداخيل المالية للبلاد، نظرا لارتفاع سعر البرميل من البترول من 3،3 دولار سنه 1971 إلى 9.26 دولار في ديسمبر 1973، والزيادة في تصدير البترول من 23 مليون طن سنه 1963 إلى 42 مليون طن سنه 1969 إلى 46 مليون طن سنه 1972. التي ساعدت الدولة على الخوض في معركة التنمية الشاملة بصفة تامة[4] .

جاء هذا المخطط لمواصلة العمل وانجاز البرامج التي لم تكتمل خلال المخطط الرباعي الأول [5]، مع شمولية التخطيط لكل جهات الوطن خصوصا بواسطة تطبيق المخططات البلدية، من تحقيق سياسة التوازن الجهوي بالبحث عن الاستعمال الكامل للطاقات البشرية ولموارد البلاد وذلك في إطار تطبيق سياسة اللامركزية [6] .

---

[1] عتيقة جعجع، حلاب كريم، المرجع السابق الذكر، ص 248.

[2] حكيمة حموش ، المرجع السابق الذكر، ص 35.

[3] مسعود دراوسي، المرجع السابق الذكر، ص 343.

[4] عامر هني، المرجع السابق الذكر، ص 217.

[5] خبيزي وهيبة، المرجع السابق الذكر، ص 26.

[6] المادة 06، من الأمر 74-68 المتضمن المخطط الرباعي الثاني، ص716.

ويقصد به مشاركه البلدية في التخطيط والذي يشمل كل القطاعات كما انه الوسيلة المثلى للتهيئة الإقليمية[1]، لم يدخل حيز التنفيذ إلا سنة 1974 حيث تنازلت الحكومة عن قروض التجهيز والاستثمار لصالح البلديات في التخطيط التنموي لتنظيم النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وترقيته وذلك بموجب المرسوم 73-136[2].

- قطاع التهيئة الإقليمية أهم قطاع تضمنه المخطط البلدي للتنمية حيث تتكفل البلدية بالأعمال المتعلقة بأشغال تهيئة الهياكل القاعدية والأجهزة الخاصة بالشبكات التابعة لها بالإضافة إلى المحافظة على المواقع الطبيعية والآثار نظرا لطبيعته التاريخية والجمالية مع المحافظة على النظافة العمومية [3] .

تم السماح لكتابة الدولة والتخطيط تحقيق الاستثمارات العمومية وذلك من خلال إعداد برامج تصل مبالغ نفقاتها المرخص لها 110 ملايير دينار[4] .

إن الغاية من هذا المخطط البلدي، هو إقحام البلديات في ملحمة بناء اقتصاد الدولة باشتراكها في التخطيط لتنمية متوازنة ومنسجمة، مشكلة بذلك قطيعة مع الأساليب العشوائية التي كانت سائدة من قبل مترجما بذلك في عمقه التعبير عن نشاط تهيئه الإقليم، كونه يسعى إلى إخراج البلديات من الفقر والتهميش والعزلة في إطار هذه السياسة الشاملة المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي ، كما اتضح دورها الهام كوسيلة تهيئة إقليمية، كونها تدخل في المجال مباشرة من خلال ما تهدف إلى تحقيقه مثل : تحسين التجهيزات الاجتماعية، تطور الزراعة، حل مشكلة النشاطات الاقتصادية ذات الأولوية، و بناء السكن الريفي، تحسين البنى التحتية كالطرق وغير ذلك.

---

[1] صارة يسمين تواتي، المرجع السابق الذكر، ص 14.

[2] هاجر فخار، عايدة مصطفاوي، المرجع السابق الذكر، ص 579.

[3] صارة يسمين تواتي، المرجع السابق الذكر، ص14-15.

[4] المادة07 من الأمر رقم 74-68 المتضمن المخطط الرباعي الثاني ،ص716.

غير إن هذه المخططات البلدية رغم إطلاقها سنة 1974 إلاأنها لم تعرف تطبيقا فعليا وانتشارا واسعا إلا في سنة 1976 حيث تم تعميمها والتحكم فيها خاصة مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تزامنا مع إنشاء وزارة التخطيط وتهيئةالإقليم سنة 1979 لأول مره وكذا تبني المخطط الخماسي الأول(1980-1984[1]) .

كذلك من الناحية التشريعية تم إحداث لدى رئاسة مجلس الوزارة لجنة وزارية مشتركة لتهيئة الإقليم، وإنشاء مركز وطني للدراسات والبحث للتهيئة العمرانية، صدور الأمر رقم 75-67 ،المتعلق برخصة البناء ورخصة التجزئة المرسوم رقم 63-217 متعلق بتشكيل كل من مجلس المراقبة ومجلس الإدارة للصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية، بهدف تعزيز النشاط الاقتصادي وتهيئة المناطق الاقتصادية[2] .

في الرباعي الأول زاد الوعي بخطورة تأثير الفوارق الجهوية على الأمن الوطني حيث لأول مرة تم الحديث عن فك العزلة في المناطق الساحلية بتحديد خيار الهضاب العليا ، وبالاعتماد على الخبرة السوفياتية تم تخصيص 34 مليار دينار جزائري، كذلك سنة 1974 كان التقسيم الإداري باعتباره جوهرة الدراسات الإقليمية التي يتوقف عليها حل الكثير من المشكلات التنموية[3] صدر بموجب الأمر رقم 74-69 المؤرخ في 1974/07/02، أحدث هذا التقسيم تغيرا هاما يتعلق بتنظيم الإقليم حيث تبنى دمج كل من المناطق النامية والمجهزة والمتكونة من البلديات القديمة والمختلطة، وأسفر هذا التغيير عن 16 ولاية جديدة إضافة إلى 15 ولاية الموروثة بعد الاستقلال ليصبح العدد الإجمالي للولايات 31 ولاية، إضافة إلى 69 دائرة جديدة إلى 12 دائرة الموجودة ليصل عدد دوائر 181 دائرة، كما انبثق عن هذا التقسيم أيضا 31 بلدية جديدة، إضافة إلى 673 بلدية الموجودة، ليصل عددها إلى 704 بلدية.

---

[1] سايل مليكة، المرجع السابق الذكر، ص 117-118.

[2] داودي جمال، المرجع السابق الذكر، ص 49.

[3] نور الدين عنون، المرجع السابق الذكر، ص 193.

واكتنف هذا التقسيم الإداري نقائص مرتبطة أساسا للتنظيم الوظيفي لمعظم البلديات التي تم استحداثها حيث أن معظمها قروية تفتقر إلى التجهيزات والموارد المالية [1].

على صعيد السياسة العمرانية ظهر اهتمام الدولة بهذا الجانب من خلال إنشاء المناطق السكنية الحضارية الجديدة (ZHUN)، وذلك في إطار سياسة إنتاج السكن المتعلق بالمجموعات الكبرى، إلا أن هذه السياسة اهتمت بالحجم من خلال انجاز أكبر عدد ممكن من السكنات دون التركيز على نوعيه البناء والمعايير المعمارية الصحيحة [2] .

تبدأ دراستها من 1000 مسكن وترفق بشبكات للتجهيزات ومن أهم أهدافها: استغلال أراضي الاحتياطات العقارية ومخطط التعمير (PUD)،تنمية الطاقات استيعاب المدن، تلبيه الطلبات المتزايدة على السكن، برمجة التجهيزات وإدخال الشبكات وأشغال التهيئة[3] .

المناطق الصناعية (ZI):شرع في إنشائها سنة1970 تتمركز المناطق الصناعية في الغالب بضواحي المجمعات السكنية مستهلكة مجالا هاما [4].

ظهرت في شكلها الحديث سنة1973 ،حيث تم تحديد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات عبر كامل التراب الوطني ، ويتم تحديث شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84-45 مؤرخ في 3 مارس 1984 ،إما حاليا فتتكون الجزائر من 77 منطقة صناعية، و 449 منطقة نشاط اقتصادي بمساحة إجمالية تقدر ب 22,000 هكتار موزعة عبر كافه التراب الوطني أهمها المنطقة الصناعية بأدرار، واد ميلي بالشلف ،أقبو ببجاية، أريس جارمة بباتنة، سيدي خالد البويرة، واد السمار بالحراش ،المنطقة الصناعية برج بوعريريج ، سطيف [5] .

---

[1] سايل مليكة، المرجع السابق الذكر، ص 135.

[2] سالم محمد، المرجع السابق الذكر، ص 438.

[3] يمينه زرفة، زينب قماس، **أدوات التهيئة والتعمير بالجزائر بين الأهداف والتوظيف، حالة المنطقة السكنية الحضارية الجديدة «الوئام قسنطينة» ،مجلة العلوم الإنسانية** ،ع 34،مارس 2014، ص49.

[4] سعيد صابر، المرجع السابق الذكر، ص 77.

[5] حميد رابح، **مناطق الصناعية في الجزائر بين متطلبات التوطيد الصناعي وضوابط التنمية المستدامة**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 9، ع2، 2015، ص 159.

لقد كان لتطبيق سياسة توازن الجهوي بعض النتائج الإيجابيةفي هذه المرحلة التي تبتسم بالتخطيط المركزي ساهمت في توفير مناصب شغل في المناطق المستفيدة من المناطق الصناعية وكذلك الثورة الزراعية،الأمر الذي كان له الأثر في تحقيق معدلات نمو اقتصادية معتبرة[1] كذلك أعطت نتائج ايجابية مثل التقليص من الفوارق في ميدان الشغل وبالتالي في المداخيل وفي ميدان التربية وفي تنمية الهياكل الأساسية والتجهيزات والكهرباء، وتطوير الصناعات الصغرى والمتوسطة[2] .

كل هذه النتائـج كانت مؤقـتة وركزت خصوصا على المناطق الساحلية وهذا بسبب التركيز على القطاع الصناعي على حساب المجاري وفي المناطق الساحلية على حساب المناطق الداخلية والصحراوية[3]،والصورة التي تقدمها نتائج الإحصاء العام لسنة 1977 خير دليل على ذلك في هذا الشأن، فالفوارق بين الشريط الساحلي وباقي البلاد ازدادت قوتها وحركات النزوح الريفي نحو المدن قد انجر عنه عمران فوضوي زاد المشاكل الحضارية تعقيدا أكثر حيث أصبح هناك تبديدا لأمن الأراضي الزراعية التي استهلكت لفائدة العمران غير المراقب وإيجاد مواقع للوحدات اقتصادية أين خطط لها تخطيطا عموديا[4] .

كما إنها تميزت بمركزية التخطيط أو كل شيء يخطط، وكانت كل برامج الاستثمار والتجهيزات مسيرة من مختلف القطاعات الوزارية الموجودة، أمانة الدولة للتخطيط فكل قطاع (وزارة) تطبق برنامجها الخاص بدون أي تنسيق مع باقي القطاعات بالإضافة إلى تركيز جميع مهام التنمية في يد الدولة وهياكلها[5] .

بالرغم من إشراك إدارة الشركات والأجهزة التنفيذية للولايات في أشغال التخطيط، ومع ذلك فان مركزية الأعداد للمخطط لم تكن ديمقراطية، لان النقابات بين المؤسسات والمجالس الشعبية

---

[1] نورالدين عنون، المرجع السابق الذكر،ص194.

[2] سويهر نواري، المرجع السابق الذكر، ص 123.

[3] عليان رادية،المرجع السابق الذكر، ص 80.

[4] صارة يسمين تواتي، المرجع السابق الذكر، ص 15.

[5] عباس راضية، المرجع السابق الذكر، ص 49.

على المستويات المحلية قد اشتركت في إعداد الخطة، كذلك الدور الضئيل الذي لعبته الهيئات المنتخبة مثل: الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وكذلك مختلف المجالس الشعبية، كما أن القاعدة الاجتماعية لأعداد هذا المخطط لم تشمل جميع الفئات المتصلة بالميدان من اجل تطبيق الخطة.[1]

الاختيار غير الموفق حيث نالت الصناعة الحظ الأوفر من الاستثمارات على حساب باقي القطاعات[2] فالتخطيط الاقتصادي كان له الغلبة في التكفل الفعلي بالتنظيم المجالي للتراب الوطني، لان منطق نمطالتنمية المنتهج كان يمنح الأولوية للصناعة الثقيلة والنشاطات الاجتماعية المنبثقة عن توفر المحروقات كمحرك للتنمية[3] .

إن معظم المخططات من خلال توجهاتها وأهدافها لم تأخذ بعين الاعتبار الاقتصاد في الأراضي والمساحات حتى في طبيعة هذه الأراضي، هدفها كان موجه لإيجاد استثمارات إنتاجية وقطاعية، دون التنسيق مع كافة القطاعات، وبالتالي عرفت هذه المرحلة بسياسة التوازن الجهوي وبالتالي تدخل الدولة لتحقيق المساواة الاجتماعية[4] .

كما خصصت عمليات على مستوى المحلي كالمخططات البلدية والولائية للتنمية سنة 1974 التي حققت نتائج ايجابية لكنها لم تؤثر في الخارطة الإقليمية للبلاد بل تطابقت هذه السياسة مع سابقتها[5] .

بجانب غياب إستراتيجية رسمية لتهيئة الإقليم، حيث أن كل الإجراءات كانت تتم في غياب خطة شاملة للتنمية، وكان الهدف منها التقليل من عدم التوازن غير أن الواقع اظهر الآثار السلبية، لان مجهودات الدولة كلها أدت للتعمير السريع للإقليم والذي يمس المدن الكبرى

---

[1] محمد يسعد ليلى،**السسيولوجية المعاصرة لدراسة التنمية والتخلف (الجزائر نموذج)**، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 3، ع5، جانفي 2015،ص266.

[2] شبقبق عيسى، المرجع السابق الذكر، دون ص.

[3] سويهر نواري، المرجع السابق الذكر، ص 123.

[4] عباس راضية، المرجع السابق الذكر، 49.

[5] رادية عليان، المرجع السابق الذكر، ص 81.

والساحلية وذلك من خلال البرامج الاستثمارية والإنتاجية التي اعتمدت في كثير من المدن الجزائرية دون الأخذ بعين الاعتبار تهيئتها كأولوية[1].

هذا المجهود لم يعالج الاختلالات القائمة دليل ذلك استفحال ظاهرة النزوح الريفي من المناطق الداخلية الفقيرة إلى مدن الإقليم الساحلي: عنابة، وهران، الجزائر، زادت من تفاقم الأزمة الحضارية رغم أن الخطاب السياسي والسلطة الإدارية كانت غايتها العدالة الاجتماعية، والتوازن الجهوي لكن العكس الذي هو نتج (تعمق الفارق)[2] .

في الأخير يمكن القول أن هذه المرحلة ميزتها سياسة توازنات جهوية منها السياسة تهيئه الإقليم وما يلاحظ من تدهور خطير للتراب الوطني وما نجم عنه من أضرار وضعت مناهج جديدة وتصور آخر لسياسة تهيئه الإقليم[3] .

---

[1] عباس راضية، المرجع السابق الذكر، ص50

[2] لحسن فرطاس، **التهيئة الإقليمية في الجزائر بين مستلزمات الحكم الرشيد والممارسة في المجال الجغرافي**، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد1 ،2007، ص 261-262.

[3] رادية عليان، المرجع السابق الذكر، ص 81.

المبحث الثالث: معالم تشكل سياسة التخطيط الإقليمي 1978-1987:

شهدت سياسة التخطيط الإقليمي في الجزائر عدة معالم أساسية كان لها تأثير بارز على مسار التنمية الوطنية، تلك الفترة اتسمت بالسعي نحو تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم عبر مجموعة من السياسات والبرامج التخطيطية.

المطلب الأول: ملامح إدماج الإقليم في سياسة التخطيط:

شهدت أو تعتبر نهاية السبعينات من القرن الماضي منعرج هام في تاريخ التخطيط في الجزائر، حيث تم الاعتراف ببعدها الإقليمي بدلا من القطاعي الذي لم يستجيب لتطلعات المواطنين على المستوى المحلي ولا هل حتى المستوى الجهوي، بدليل الإخفاق في الحد من الفوارق الجهوية[1] .

شهدت فترة عشرية الثمانيات عدة تحولات في مجالات عدة بالنسبة للدولة الجزائرية[2]حيث أخذت منطلقا جديدا فيما يخص تهيئة الإقليم حيث سعت الدولة الجزائرية إلى إنتاج سياسة تنموية جديدة سعت إلى تدعيم الاقتصاد الوطني وإنعاش القطاعات أين لم تعطي لها الأهمية والأولوية من قبل، إلى جانب الاهتمام بالهياكل القاعدية، ولقد اعتمد فيعه اختيار المشاريع على أساس خصائص المحلية والجوهرية والوطنية، والاهتمام بالمحيط، وحماية الأراضي الزراعية، وتنمية أقاليم الهضاب العليا ،وإقامة بنية حضارية موزعة بشكل منسجم عبر مساحه البلاد، وإنشاء مجموعات سكنية حسب قواعد التخطيط العمراني المعتبر لخصوصيات البيئة[3] .

---

[1] سايل مليكة، المرجع السابق الذكر، ص 154.

[2] العباسي محمد، **برامج التنمية الاقتصادية وأثارها على الجنوب الكبير في دراسة ولاية إليزي 2001-2019**، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الجزائر -03- 2019-2020، ص57.

[3] صارة يسمين تواتي، المرجع السابق الذكر، ص 54.

لذلك أصبح التخطيط الإقليمي الوسيلة الناجحة لتحقيق التنمية بتثمين الإقليم وموارده للاستجابة لحاجيات المواطنين، وثم ذلك في ظروف تنذر بأزمة اقتصادية خانقة ومحدودية الإيرادات النفطية[1] .

ظهرت التهيئة الإقليمية في الجزائر في ظل المخطط الخماسي الأول في إطار سياسة التوازن الجهوي المعلنة والهادفة لتحقيق التنمية منسجمة بين مختلف مناطق الوطن، وقد تم سنه 1979 إنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية والتي ساهمت في حد كبير في وضع المخطط الخماسي الأول [2].

انطلاقا من لوائح المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني، وقرارات اللجنة المركزية، لاسيما خاصة منها بالتوجه والتخطيط وبأهداف المخطط الخماسي وبمقتضى المرسوم المتعلق بتطبيق النصوص الخاصة بالتخطيط والتهيئة العمرانية، وبممارسة الصلاحيات والمهام وتسيير الهياكل والوسائل والموظفين، تم إنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية والتي تم تنظيم إدارتها المركزية بموجب المرسوم رقم 81-262 المؤرخ في 1981/09/26.

حيث يكلف وزير التخطيط والتهيئة العمرانية بتنظيم الأشغال الخاصة بأعداد مخططات الوطنية للتنمية والمشاريع ذات الإجراءات التصحيحية الضرورية ومراقبتها وتقديم عرض عنها للحكومة، وذلك في إطار التوجيهات التي حددها الميثاق الوطني، قصد تحقيق الأهداف التي رسمها، والقرارات التي اتخذتها هيئات الوطنية أو المساهمة في ذلك [3].

كذلك يكلف الوزير بوضع نظام للتخطيط، يعتمد على أسلوب علمي وشامل ومتناسق ووحدوي يتبنى مبادئ غير المركزية، والتوزيع مع احترام القيادة المركزية للاقتصاد، ويرمي إلى ديمقراطية النظام الاجتماعي والاقتصادي، بإدراج أهداف المخطط الاقتصادي والاجتماعي في

---

[1] سايل مليكة، المرجع السابق الذكر، ، ص 57.

[2] رملاوي عبد القادر، التهيئة **الإقليمية وإشكالية التباين التنموي الجغرافي في الجزائر**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، مجلد 2، ع 2. ديسمبر 2018، ص 311.

[3] خالد عطا الله، المرجع السابق الذكر، ص 101.

منظور تهيئة محكمة للتراب الوطني تبرز موارد مختلف جهات البلاد تبعا لطاقتها واحتياجاتها للتنمية[1].

يكلف وزير التخطيط والتهيئة العمرانية في إطار تطبيق سياسة التوازن الجهوي والعادل للدخل الوطني، بتنظيم الأعمال التي يتطلبها تحسين الإطارات والظروف الخاصة بمعاش السكان[2] نظرا لما خلفه المخططان السابقة من أثار سلبية كمشكل الفروقات الإقليمية والنزوح الريفي، توقفت السلطات عن التخطيط لمدة سنتين 1978-1979،لأجل تحقيق وتقييم وإعادة النظر في المخططات السابقة، وتقييم ماذا فعاليتها في تحقيق أهدافها نظرا لعدم تطابق النتائج مع الأهداف المسطرة، قامت السلطات في بعض التدخلات كتخلي عن القرى الاشتراكية وإعادة تنظيم القطاع الصناعي وإدراكها ضرورة تبني سياسة تهيئه الإقليم[3]واضحة تأخذ على عاتقها مهمة تصحيح الاختلالات والفوارق المجالية التي أخذت تتفاقم منذ الاستقلال[4]والتي اقرها المؤتمر الوطني سنة 1986 ، حيث أن الاهتمام بالتهيئة العمرانية والتوازن الجهوي كان دوما أحد ثوابت الثورة الجزائرية خصوصا ،وقت سطرت لنفسها من بين الأهداف الأولوية تدعيم استقلال البلاد على الصعيد الاستراتيجي، الاقتصادي والثقافي ومن ثم لا يمكن أن تقبل بأي تفاوت تنموي بين مناطق البلاد، ذلك التفاوت الذي يجبر جزء من السكان على النزوح للبحث في مناطق أخرى عن التعليم والعمل ووسائل العيش التي يفتقرون إليها، ذلك أن التوزيع المتفاوت للنشاطات ومناصب العمل والمداخيل قد يكون مصدر اختلالات متعددة ومتنوعة، وعليه فان وجود مناطق حضرية مكتظة بالسكان والنشاطات ،ومن جهة، ومناطق شاسعة محدودة السكان، قليلة التنظيم، ضعيفة التجهيز ،من جهة أخرى، يفرض ضرورة تدارك التفاوت ،ويبرز الأهمية التي يكتسيها تطبيق ممارسة التهيئة العمرانية التي تبدو هي الأداة الضرورية

---

[1] الج، الج، الد، الش المرسوم رقم 81-261 المؤرخ في27 ذي القعدة الموافق 26يونيو1981، يحدد صلاحيات وزير التخطيط والتهيئة العمرانية، **الجريدة الرسمية**، الصادرة في 1981، العدد 39، ص 1370.

[2] المرجع نفسه، ص 1371.

[3] عليان رادية، المرجع السابق الذكر، ص 181.

[4] سايل مليكة، المرجع السابق الذكر، ص 59.

الوحيدة لتشييد مجتمع عادل يحظى بتنمية متزنة وبذلك تصبح شروط العيش المتكافئ للجميع حقيقة ملموسة في كل أنحاء البلاد[1] .

المطلب الثاني: المخطط الخماسي الأول 1980-1984: [2]

في سياق إعادة النظر في المجال الزمني للتخطيط بما يتوافق والطموحات المبتغى تحقيقها تم إعادة تحديد الفترة التي تغطيها المخططات إلى خمس سنوات[3]،أين تم الاعتماد في هذه الفترة على أسلوب المخططات الخماسية لمواجهة مكامن القصور في المخططات الثلاثية والرباعية الذي أدى إلى عدم استكمال المشاريع المبرمجة في هذه المخططات[4] لمعالجة نقائص المسجلة ومن بين هذه المخططات نجد: **المخطط الخماسي الأول1980-1984**

ولقد جاء هذا المخطط ليحاول إعادة التوازن للاستثمارات الوطنية، التي نتجت من المخططات السابقة حيث تم التركيز على القطاع الصناعي بشكل رئيسي كما هدف إلى تحقيق سياسة لا مركزية للهيئة المكلفة بالمشاريع [5].

وضع مع بداية الثمانينات مع أهداف سعى إلى تحقيقها من خلال إحداث تغيرات وإصلاحات في الاقتصاد الوطني، مع التركيز على الاهتمام بالجانب الاجتماعي [6] .

تم العمل على إعادة قرار التوازنات الاقتصادية وإعادة تنظيم المؤسسات وتثمين الطاقة وآليات نظام التخطيط [7]، كما ركز على القطاع الفلاحي [8]حيث تم تقسيم المؤسسات الوطنية ذات الحجم الكبر أو متعددة المهام إلى مؤسسات وطنية أو جهوية أو حتى محلية، حيث عدد

---

[1] الج ،الج ،الد ،الش ،الميثاق الوطني الصادر بموجب المرسوم رقم 86-22 المؤرخ في 30 جمادى الأولى الموافق 9 فبراير 1986 ،**الجريدة الرسمية** ،الصادرة في 16 فبراير 1986،العدد 7، ص 252.

[2] مزاري محمد،المرجع السابق الذكر،ص42.

[3] شبقبق عيسى، المرجع السابق الذكر، ص 35.

[4] سالم محمد، المرجع السابق الذكر، ص 438.

[5] طحرور فيصل، المرجع السابق الذكر، ص 1453.

[6] العباسي محمد، المرجع السابق الذكر، ص 60.

[7] عبد الوهاب داون، مرجع سابق ذكره، ص 59.

[8] داودي جمال،المرجع السابق الذكر، ص50.

المؤسسات سنه 1980 في حدود 150 مؤسسة وطنية بعد تقييم 1982 ارتفع عددها إلى 504 مؤسستو1079 من المؤسسات البلدية [1] .

حدد المبلغ الإجمالي للنفقات المرخص بها خلال فترة المخطط لإنجاز برامج الاستثمارات العمومية بقدر 400 مليار و600 مليون دينار جزائري توزع بين القطاعات[2] .

اهتم بإشباع الحاجيات الأولية للسكان من شغل، تربية، صحة وسكن [3] تحسين مستويات الاستهلاك الفردي والجماعي وحركية المداخيل المترتبة عن توسيع التشغيل المستمر وتحسين مستويات التأهيل، حماية القدرة الشرائية للجماهير، تقليص الفوارق الاجتماعية والجهوية[4] .

في هذا المخطط طرحت الهيئة الإقليمية كأداة لتنمية المناطق المختلفة في الجنوب والشمال، على أساس إنعاش الحركة الصناعية في هذه المناطق سوف تمكنها من الاستفادة من التشغيل، وارتفاع الدخول النقدية للعائلات، وتحسين مستواها المعيشي، وتشجيعها على الاستقرار الاجتماعي وصولا إلى تحقيق التوازن الإقليمي.

وقد كانت الأداة التي برمج الاعتماد عليها في ذلك هي تشجيع الاستثمارات الصناعية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالمناطق المختلفة عبر ثنائية، الأولى هي الجماعات المحلية والتي تمثل قطاع الدولة، والثانية هي القطاع الخاص مع تحديد مجال نشاطه كمكمل للإنتاج الصناعي لقطاع الدولة في هذه الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية، والحديدية أو كمتعاقد بالباطن مع قطاع الدولة، ذلك أن المنهج الاشتراكي المتبع فرض تحديد مجال تدخل قطاع الخاص بشكل كبير [5] .

---

[1] بلعباس محمد، المرجع السابق الذكر، ص 64.

[2] الج ، الج ،الد ،الش القانون رقم 80-11 المؤرخ في 13ديسمبر 1980 يتضمن المخطط الخماسي 1980-1984 الجريدة الرسمية ،الصادرة في 16 ديسمبر 1980 ،العدد 51،ص1927 .

[3] صارة يسمين تواتي، المرجع السابق الذكر، ص 16.

[4] القانون رقم 80-11 المؤرخ في 13ديسمبر 1980 يتضمن المخطط الخماسي 1980-1984، المرجع السابق الذكر، ص 1998.

[5] رملاوي عبد القادر، المرجع السابق الذكر، ص 306.

شهدت هذه الفترة عده تغيرات أدخلت في مجال التهيئة، والتي تعتبر من أهم مراحل بداية اهتمام السلطة بهذا الميدان ودوره في تحقيق التنمية في شتى المجالات [1] ولذلك تم استحداث الدائرة وزارية تمثلت في وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية منذ 1979 [2] صدر مرسوم 80-52 الذي تم بموجبه تحويل كتابة الدولة للتخطيط إلى وزارة التخطيط [3] .

لتكون بذلك الهيئة الأولى المخولة بدراسة وتحليل المجال الجزائري التخطيط الإقليمي في الجزائر [4] التي كلفت بالخصوص بإعداد المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية[5] .

لقد تم تأسيس هذه الوزارة في مارس 1979. وكان اعتمادها من قبل السلطة المركزية بمثابة حل ناجح للنقائص التي كانت يعاني منها الهيكل الأول للتخطيط التي تبنته الجزائر خلال السنوات الأولى من الاستقلال 1970، والمتمثل في أمانة الدولة للتخطيط.

حيث كلف وزير التخطيط والتهيئة العمرانية في إطار تطبيق سياسة التوازن الجهوي والتوزيع العادل للدخل الوطني، بتنظيم الأعمال التي يتطلبها تحسين الإطارات والظروف الخاصة بمعاش السكان ،بالإضافة إلى إعداد واقتراح التصاميم العامة للتهيئة العمرانية ودراسة آفاق تنمية مختلف النواحي وذلك لضمان توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بكيفية تتناسق مع أهداف التخطيط الوطني ومع احتياجات التنمية لكل ناحية، كما سهر على تنشيط أعامل التنمية الجهوية على أساس أنشطة هيكلية لظروف الخاصة لكل ناحية.

وعلى هذا الأساس ينشط الوزير مخططات التنمية الجهوية ويتأكد من تناسق المخططات الولائية والبلدية مع الأهداف القطاعية وتوازن مخططات الوطنية للتنمية[6] .

---

[1] مزاري محمد، المرجع السابق الذكر، ص 42.

[2] دشراوي خيرة، المرجع السابق الذكر، ص 158.

[3] هاجر فخار.، عايدة مصطفاوي، المرجع السابق الذكر، ص 580.

[4] نور الدين عنون،المرجع السابق الذكر، ص194.

[5] سويهر نواري، المرجع السابق الذكر، ص 124.

[6] الج، الج، الد، الش المرسوم رقم 81-261 المؤرخ في27 ذي القعدة الموافق 26يونيو1981، يحدد صلاحيات وزير التخطيط والتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية، الصادرة في 1981، العدد 39، ص 1371.

حيث في هذه الفترة ظهر مخططين مهمين لتنظيم وتخطيط التهيئة العمرانية على المستوى المحلي وهما المخطط الولائي والبلدي وذلك بعد صدور القانون المعدل والمتمم لقانوني الولاية والبلدية سنة 1981[1] .

وفق المرسوم 81-380 المؤرخ في 1981/12/26 المحدد لصلاحيات البلدية والولاية في قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية وفي المادةالأولى جد تساهم كل من البلدية والولاية في إعداد المخطط الوطني للتنمية لاسيما بما يأتي:

- تحديد احتياجات السكان الرئيسية.
- تحصي الطاقات البشرية والمادية، التي يمكن توفرها على المستوى المحلي.
- تقييم المشاريع وتقدم الاقتراحات الخاصة بموارد تمويلها .
- تميز المشاريع الواجب انجازها والأعمال واجب القيام بها في أي قطاع عمل.

كما تنص المادة9 منه: تعد البلدية والولاية المخطط المحلي للتنمية، طبقا للتشريع الجاري به العمل وفي إطار توجهات المخطط الوطني للتنمية وأهدافه.

أماالمادة6: يجب على البلدية والولاية أن تسهرا على انسجام التنمية وتوازنها[2].

أ - **المخطط الولائي للتهيئة العمرانية:** والذي يتم تجسيده والاعتماد عليه كأداة للتهيئة العمرانية على مستوى الولايات والذي تؤسسه الولاية انطلاقا من التشاور والأخذ برأي الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين، وممثلي الجمعيات المهنية والمجتمع المدني، ويقوم هذا المخطط بتحديد ما يلي:

- التوجهات الأساسية لكل البلدية وظيفتها الأساسية.
- يحدد مواقع الهياكل الكبرى ومناطق النشاطات الاقتصادية.
- توزيع السكان والأنشطة المختلفة بما يتوافق مع توجهات التنمية المقترحة في المخطط الولائي.

[1] مزاري محمد، المرجع السابق الذكر، ص 43.

[2] صالحي بن صالح، المرجع السابق الذكر، ص 90.

– تحديد المركزية الحضرية لمختلف المدن بالولاية وتوسيعها العمراني المستقبلي[1] .

ب – المخطط البلدي للتهيئة: ويعتبر أهم أداة على مستوى البلدية لما يتضمنه من أهداف تخدم بالأساس التنمية المحلية، وذلك من خلال التكفل بالحاجيات الأساسية للمواطنين المتعلقة بضمان التزويد بالمياه الصالحة للشرب، وانجاز مختلف الأشغال المتعلقة بالربط بقنوات الصرف الصحي ومختلف الخدمات الأخرى، ناهيك عن الاهتمام بالتهيئة الحضارية بفك العزلة عن العديد من المناطق الريفية وانجاز مختلف التجهيزات العمومية الجوارية لترقية الخدمات العمومية المختلفة[2] .

في هذه الفترة كذلك تم إحداث الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، تعمل لحساب وزاره التخطيط والتهيئة العمرانية تحتوي وصاية الوزير [3] .

ولذلك لتتمكن الدولة من تجسيد سياسة تهيئة إقليمها وتأكيد رغبتها في تبني تخطيط إقليمي وتوزيع مجالي لأنشطة التنمية[4].

ويكون هدفها وضع الأدوات الضرورية لتحقيق الاختيارات المتعلقة بسياسة التهيئة العمرانية، وتطوير الدراسات والأشغال التقنية والاقتصادية للتهيئة والهيكلة، وشغل المساحة من المستوى المركزي، عبر مختلف الجهات والمناطق الاقتصادية المتجانسة في الوطن، وذلك حسب الفترات القصيرة والمتوسطة والطويلة الخاصة بحصر الأعمال والأشغال بحصر الأعمال والاستعمال المعقول للمواد وتطهير المحيط وحمايته، كما تعمل على وضع المعايير التقنية والتنظيمية في مجال الشغل الفراغ الوظيفي للمحيط وحمايته [5] .

---

[1] محمد مزاري، المرجع السابق الذكر، ص 43.

[2] المرجع نفسه، ص 43.

[3] الج ،الج ،الد ،الش ،المرسوم رقم 80–277 المؤرخ في 14 محرم عام 1401 الموافق 22 نوفمبر 1980 ،يتضمن أحداث الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية ،**الجريدة الرسمية** ،1981،العدد 39،ص1739.

[4] سايل مليكة، المرجع السابق الذكر، ص 157.

[5] الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم، ص1739–1740.

كذلك مع صدور المرسوم رقم 80-52 وإعداد المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية(SNAT) التي وضع سنة 1982 من بين اقتراحاته التقليص من ظاهرة التسحل وجعل الحل في الرجوع إلى داخل البلاد وتطبيق ما يسمى باتجاه الهضاب العليا وبذلك خرائط الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بين (المدن الجديدة والصناعات التحويلية) [1]، مشاريع استصلاح التراب الوطني، برنامج خيار الهضاب العليا، تثمين المناطق الجنوبية بنشاء 140,000 وظيفة في الصناعة والبنيات التحتية من طرق وسكك حديدية، مشاريع ذات بعد وطني مشروع المدن الجديدة[2] والتي تستقطب 1.5 مليون مواطن ما بين 1980-1985[3] .

كما بدا اهتمام بمبدأ اللامركزية، حيث اتخذت عدة إجراءات في هذا الإطار ومنها اعتماد التقسيم الإداري الجديد سنه 1984 أقحم وأزداد عدد الولايات من 31 ولاية إلى 48 ولاية[4] و276 دائرة و1514 بلدية[5] منها 10 ولايات صحراوية وهي: أدرار، بشار، بسكرة، الواد، غرداية، إليزي، الأغواط، ورقلة، تمنراست وتندوف وذلك من اجل تعزيز فرص التنمية لان إضافة مراكز إدارية جديدة (ولايات بلديات دوائر) معناه إضافة هياكل ومرافق وخدمات إدارية واقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الاعتمادات المالية التي تخصص لميزانيتها في مجال التسيير والتجهيز والاستثمار مما يجعل هذه المراكز الإدارية الجديدة بمثابة نقاط جذب للسكان على مستوى مجالها[6].

---

[1] صارة يسمين تواتي، المرجع السابق الذكر، ص 18.

[2] نور الدين عنون، المرجع السابق الذكر، ص 195.

[3] عليان رادية، المرجع السابق الذكر، ص 82.

[4] بوخليفي قويدر جهينة، **التهيئة الإقليمية للمجال الصحراوي منذ الاستقلال**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ع48 ،سبتمبر2017، ص 411.

[5] عليان رادية، المرجع السابق الذكر، ص 82.

[6] بوخليفي قويدر جهينة، المرجع السابق الذكر، ص 412.

المطلب الثالث: المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

يعتبر هذا المخطط امتدادا لسابقه [1]، فقط خصص لهذا المخطط 550 مليار دينار جزائري كاستثمارات، جاء بدوره ليحدد مجموعة من الأهداف من خلال تطوير المشاركة الشعبية والمحافظة على الأراضي الزراعية والتحكم في التجمعات السكانية[2] وإزالة الفوارق الجهوية من خلال الاهتمام بالتهيئة الإقليمية والتوازن الجهوي [3] والقضاء على الفجوة بين الأرياف والحظائر نتيجة مشاكل نزوح الريفي إلى المدن طلبا لحياة أفضل وهروبا من الأوضاع المزرية التي كانت السمة الرئيسية للمجتمعات الريفية والصحراوية[4] وجعلها أولوية رئيسية يجب دعمها خاصة بعد صدور القانون 09/84 المتضمن تنظيم الإقليمي للبلاد، الذي يندرج في إطار سياسة التهيئة الإقليمية والتوازن الجهوي، ما أكده هذا المخطط هو تركيزه على ضرورة تدعيم نظام المخططات البلدية والولائية[5] .

شكل هذا المخطط مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة استهدفت تنظيم وتنفيذ البرامج الرامية إلى تدعيم متطلبات البناء الاشتراكي وتقوية الاقتصادية للدولة حيث تزامن مع تراجع عائدات المحروقات[6].

حددت البرامج الاستثمارية على محورين هما استثمار وتثمين الطاقات الاقتصادية المتاحة لتحسين مستوى استغلال طاقة الإنتاجية الوطنية الزراعية والصناعية، ولقد مكن مشروع إعادة هيكلة مؤسسات الوطنية من تحقيق نتائج مهمة من الناحية الاجتماعية، تم تجسيد فكرة التوازن الجهوي وفك العزلة من العديد من المناطق، وتوفير فرص العمل مميزة لسكان تلك المناطق،

---

[1] العباسي محمد، المرجع السابق الذكر، ص 66.

[2] داودي جمال، المرجع السابق الذكر، ص 53.

[3] خبيزي وهيبة، المرجع السابق الذكر، ص 30.

[4] حلاب حكيم، جعيجع عتيقة، المرجع السابق الذكر،ص 254.

[5] خبيزي وهيبة، المرجع السابق الذكر، ص 31.

[6] عبد الوهاب داون، حورية بن طرية، المرجع السابق الذكر، ص 59.

والقضاء على التمركز الجغرافي بتقسيم الشركات الكبرى المركزة في منطقه معينةإلى وحدات وفروع في مناطق أخرى[1].

كذلك في هذه الفترة تم توفير وتشييد الطرق والمسالك لفك العزلة عنها وإلحاقها وإدماجها بالجماعة الوطنية والتي تعد الهدف الأسمى الذي رأته بعد الاستقلال الوطني الذي يلح على تحقيق التنمية والنمو في كل ربوع الوطن [2].

في مجال التهيئة صدر قانون رقم 03-87 بتاريخ 20 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية[3] الذي يحدد الإطار التطبيقي للسياسة الوطنية لتهيئة العمرانية من خلال إعداد منظومة من الأدوات للتخطيط المجالي، تقوم على العمل ضمن عده مستويات للتخطيط الاستراتيجي للتنمية العمرانية وطنيا ومحليا[4].

وضع عدة أدوات على المستوى الوطني والجهوي وهي:

– المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SMAT).

– المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم (SRAT)والذي تندرج تحتهم 48 مخطط ولائي وبلدي للتهيئة [5]، كانت تهدف للحد من سيطرة التخطيط المركزي وإعادة بعد اللامركزي للتنمية

المحلية[6]، وكان يهدف منها التوازن في توزيع الثروات الوطنية وشغل الأراضي وضرورة ترقيه الفضاءات والتحكم في التجمعات الحضارية الكبرى.

وقد حدد هذا القانون المناطق المعنية من اجل التنمية والترقية وهي المناطق العليا والجبلية، المناطق الحدودية والمناطق الجبلية بتنظيمها وتنميتها، السهول والتلال والتحكم في تنميتها،

---

[1] حربي سميرة، مهدية هامل، **التوجه الإيديولوجي لمسار التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، ع3، ديسمبر 2015، ص251.

[2] حلاب حكيم، جعيجع عتيقة، المرجع السابق الذكر، ص 256.

[3] عباس راضية، المرجع السابق الذكر، ص 51.

[4] نور الدين عنون، المرجع السابق الذكر، ص 194.

[5] طحرور فيصل، المرجع السابق الذكر، ص 1455.

[6] عباس راضية، المرجع السابق الذكر، ص 51.

حماية وتثمين الساحل، التحكم في المجمعات السكنية الكبرى، حماية البيئة والمواقع الطبيعية، ترقيه الفضاءات الساحلية، وتدعيم المواقع الأثرية[1] .

غير أن هذا القانون بقي حبر على ورق، والأدوات التي أوجدها لم يكن لها أي حقيقة قانونية أو تنظيمية لغياب النصوص التنظيمية والهيئات المصادقة عليها، كما لم يوجد تنسيق مع القانون المتعلق بالتخطيط والذي يحيل بصفة واضحة للأدوات تهيئة الإقليم، وبقي التخطيط يتم وفق منهج قطاعي [2] .

-نقص التحاور والتشاور بين مختلف الفواعل [3].

-تداخل صلاحيات عدة وزارات مثل: وزارة التخطيط ووزارة السكن.

-تغييب دور المواطن في صناعة القرار[4] .

تعد هذه الفترة من أهم مراحل صعوبة التي مرت بها الدولة الجزائرية، ألازمة الاقتصادية لسنة 1986 أين أثقلت كاهل الدولة من جراء التدهور الذي مس قطاعاتها الحيوية وكذلك سقوط النظام الاشتراكي وانضمامها إلى النظام الرأسمالي، ودخولها عالم الاقتصاد الحر[5] والتخلي عن النمط المركزي في التخطيط حيث أدى انهيار سعر البترول إلى عجز تمويل المشاريع المبرمجة، وظهور بوادر أزمة اقتصادية واجتماعية حادة، أدت إلى انسحاب وتخلي الدولة عن كل استراتيجيه حيث حجبت كل عمليات التهيئة [6] .

كذلك نموذج التنمية الذي كان قائما على أساس الصناعات الثقيلة، زاد من الضغوط نحو الأقطاب الصناعية[7]، وبالتالي ظهور التعمير الفوضوي وزيادة التركز نحو المناطق الساحلية

---

[1] سايل مليكة ،المرجع السابق الذكر، ص 159.

[2] عباس راضية، المرجع السابق الذكر، ص52.

[3] عليان رادية، المرجع السابق الذكر، ص83.

[4] لحسن فرطاس، المرجع السابق الذكر،ص 262.

[5] بوشريب عبد الله، **البعد التنموي في ظل سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر**، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع3، سبتمبر 2017، ص 247.

[6] عليان رادية، المرجع السابق الذكر، ص83.

[7] صارة يسمين تواتي، المرجع السابق الذكر، ص20.

وزيادة الفقر والتهميش في المناطق الريفية [1] ما أدى إلى نزوح الريفي تفريغ المناطق من السكان نتيجة غياب الأمن مما أدى إلى ميلاد وظهور الأكواخ القصديرية[2] .

ما يلاحظ في هذه الفترة أن منهج التخطيط يعطي الأولوية للنظرة القطاعية أي قطاع الصناعة، الزراعة والخدمات دون أن يولي اهتمامات لواجب التناسق مع التوجهات المحلية، بالإضافة إلى إطفاء الطابع الاجتماعي شبه المجاني للموارد الطبيعية، خاصة الماء والأرض فقد أسهم في تبديدها، باستبعادها عن الحقل الاقتصادي كذلك تفضيل التنمية القطاعية على حساب الجانب المجالي يؤدي إلى التضحية بالنظرة طويلة الأمد لتحقيق النتائج ذات الأمد القصير [3] .

قانون 07-03 لم يعد يشكل المرجعية التخطيطية للمجال وأصبحت التنمية أمام عدة عراقيل، نقل المديونية وإعادة جدولتها، والخضوع إلى إشراف صندوق النقد الدولي الذي يخضع إلى صندوق النقد الدولي الذي لا يخضع إلا لمنطقة الاقتصاد الليبرالي فتميزت هذه المرحلة باستمرار التعمير العشوائي، ارتفاع درجة التهميش والفقر في الأقاليم الداخلية والمحرومة، وتدهور المستوى المعيشة للسكان ونقص الاستثمار الموجه للتنمية[4] .

[1] علیان رادیة، المرجع السابق الذكر، ص 38.

[2] صارة یسمین تواتي،المرجع السابق الذكر، ص20.

[3] سویهر نواري، المرجع السابق الذكر،ص 124.

[4] صارة یسمین تواتي، المرجع السابق الذكر، ص 20.

خلاصة واستنتاجات:

واجهت الجزائر بعد الاستقلال العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي مختلف الأصعدة، وفي ظل هذه الأوضاع الصعبة، وفي إطار تطبيق سياسة التوازن الجهوي تم اعتماد التخطيط كأداة لتحقيق التنمية في ظل النظام الاشتراكي، فظهرت بمخططات ثلاثية رباعية وخماسية كان ذلك سنة 1967 تاريخ ظهور أول مخطط ثلاثي برمج بغرض تنمية المناطق الفقيرة المحرومة، والنائية هدفه تحقيق التوازن الجهوي، ركز اهتمامه على التصنيع و كانت قراراته اقتصادية لأبعد الحدود، ولم يتم إدخال المجال ضمن اهتماماته، أما المخطط الرباعي الثاني حاول أن يعطي مختلف جهات الوطن حظوظ متساوية في التنمية والاهتمام بالريف من خلال التوازن بينه وبين المناطق الحضارية ومحو الاختلاف من خلال تطبيق البرامج الخاصة حيث بادرت الدولة في هذه الفترة بثلاث ثورات الصناعية، الزراعي، وبناء القرى الفلاحية. تم خلق كتابة الدولة والتخطيط التي كلفت بإعداد مشاريع المخططات التنموية وفي مجال تهيئة الإقليم من خلال مخطط العصرنة العمرانية والمخطط البلدي للتنمية.

جاء المخطط الرباعي الثاني استكمالا ومواصلة لأهداف التنمية التي تتضمنها المخطط الرباعي الأول بتعزيز اللامركزية لتحقيق التنمية المحلية.

تم إعداد تقسيم إداري ليصبح عدد الولايات 35 ولاية و181 دائرة و704 بلدية وإنشاء المناطق الصناعية.

تعتبر فترة السبعينات منعرجا هاما في التخطيط من خلال الاعتراف ببعدها الإقليمي بدل القطاعي والاعتماد على سياسة تنموية جديدة من خلال إعادة النظر في فترة المخططات إلى خمس سنوات، تم إنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية سنة 1979بدل كتابة الدولة ساهمت إلى حد كبير في وضع المخطط الخماسي الأول تم العمل على إعادة التوازنات الاقتصادية

وإعادة تنظيم المؤسسات وتثمين الطاقة وآليات نظام التخطيط، ظهر في هذه الفترة مخططين مهمين للتهيئة الإقليمية وهما المخطط الولائي والبلدي، وتم استحداث تقسيم جديد سنة 1984.

جاء المخطط الخماسي الثاني امتدادا لسابقه من أولوياته القضاء على الفجوة بين الأرياف والمدن، وجعلها أولوية رئيسية، وفي مجال تهيئة الإقليم صدر قانون رقم 87/03 بتاريخ 20 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية الذي يحدد الإطار التطبيقي للسياسة الوطنية للتهيئة العمرانية، ووضع عدة أدوات على المستوى الوطني والجهوي هدفها الحد من سيطرة التخطيط المركزي وإعادة بعث اللامركزية للتنمية المحلية(المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والمخططات الجهوية لتهيئة الإقليم الذي تندرج تحتهم 48 مخطط ولائي وبلدي للتهيئة.

الفصل الثالث

راهن التخطيط الإقليمي في الجزائر

على ضوء القانون: 02/10 وأبرز تحدياته

إن الأزمة الاقتصادية وما مرت به الجزائر في هذه المرحلة من واقع سياسي متأزم كان له تأثير كبير على باقي المجالات، حيث تم توقيف المشاريع التنموية التي انفردت بها الدولة، مشكل المديونية، عجز العديد من المؤسسات وحلها، غلق المصانع، نزوح ريفي نحو المدن نتيجة غياب الأمن في المناطق الجبلية والنائية ما نتج عنه نمو حضاري كبير وسكن عشوائي وفوضوية.

بدأت الجزائر مسار تحولها نحو اقتصاد السوق وبدأت السلطات في التفكير في التحديات التي تواجه التراب الوطني حيث باءت تهيئة الإقليم ضرورة ملحة لتفادي تفاقم الفوارق الجهوية.

من بين اهتمامات الدولة في تهيئة الإقليم هو الإصلاحات التي جاء بها دستور 1989 بصدور قانوني البلدية والولاية اللذان حددا صلاحيات ومجال تدخلهما في تهيئة الإقليم.

صدور قوانين ومراسيم بتبني توجهات الدولة في هذا المجال لمخطط التهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي في هذه الفترة زاد الوعي بوضع سياسة تهيئة إقليمية فصدر قانون20/01المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة من بين أدواته المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل .

المبحث الأول: الملامح الأساسية لسياسة التخطيط خلال الفترة 1988-2001:

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة العديد من التغيرات الهامة وذلك نتيجة التحولات السياسية و الاقتصادية التي كانت تجتاح البلاد خلال تلك الفترة ، فقد كانت هذه المرحلة حرجة ، حيث شهدت البلاد مسارا نحو التحرير الاقتصادي ، وفي إطار هذا التحول كان لا بد من تبني سياسات تخطيطية قادرة على تعزيز دور الإقليم في التنمية الشاملة.

المطلب الأول: السياق العام للتوجه نحو التخطيط الإقليمي:

تعتبر هذه المرحلة مرحلة انتقالية، حيث عرفت تغيرات من خلال القضاء على النظام الاشتراكي متبني الجزائر للنظام الليبرالي والاقتصاد الحر[1] كذلك ظهور وبروز الأزمة الاقتصادية نتيجة انخفاض سعر البترول[2] الذي يعتبر كمورد أساسي لخزينة الدولة الجزائرية، مما أثر سلبا على سياسة الدولة في كل القطاعات[3] ،فتعرضت التهيئة الإقليمية كغيرها من السياسات الأخرى التي انتهجتها الدولة كالسياسة الأمنية، الاقتصادية والمالية والاجتماعية والدبلوماسية ابتداء من سنه 1986 لصدمة أزمة الدول وتحملت عواقبها وأمام أزمة مالية ليس لها مثيل نجمت عن انخفاض سعر البترول وزاد من حركتها تقلبات سعر الدولار، انسحبت الدولة وتخلت عن كل عمليات التهيئة الإقليمية[4] ، كذلك أدت هذه الأزمة إلى قيام الدولة الجزائرية بعدة إصلاحات منها التخلي عن الوظائف المهيكلة للسلطة والجماعات المحلية التي كانت المتدخل الوحيد والرئيسي في كل المجالات التنموية (المسير،المنجز، صاحب المشروع) فكانت ترجمة هذا التوجه الجديد من خلال دستور 1989 الذي اقر النظام الاقتصادي الحر والاعتراف بحق الملكية الفردية وحمايتها [5] ،تعطيل العمل بالقانون 87-03 الذي لم يعد

[1] عباس راضية، المرجع السابق الذكر، ص 52.

[2] نور الدين عنون، المرجع السابق الذكر، ص 195.

[3] مزاري محمد، المرجع السابق الذكر، ص 46.

[4] سويهر نواري، المرجع السابق الذكر، ص 125.

[5] مزاري محمد، المرجع السابق الذكر، ص 47.

يشكل مرجعية تخطيطية للمجال كذلك خضعت الجزائر إلى إصلاحات اقتصادية وتصليحات هيكلية بإشراف صندوق النقد الدولي في الفترة 1989 –1991 نتج عنها نتائج سلبية مباشرة مست جوانب عدة بالاقتصاد الوطني، برزت ملامح أزمة أمنية هددت كيان الدولة ككل ،هيكلة الديون الخارجية في الفترة 1991–1993، تزايد حجم البطالة، برنامج تصحيح الهيكلي الأول في الفترة1993–1994 والذي تضمن حل 89 مؤسسة واستقلالية خمسة مؤسسات من بين 23 مؤسسة عمومية برنامج التصحيح الهيكلي الثاني 1995–1998 هدفه تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وفق الشروط المبرمة مع صندوق النقد الدولي [1] كذاك هذا التحول لم يكن سهلا وميسورا بل تميز بأزمة عميقة و شاملة أدت إلى شبه كامل للمرافق الخدمية في الأرياف و العديد من المدن و حركة واسعة من النزوح الريفي اتجاه المدن الكبرى و اكتظاظها وتدهور محيطها البيئي و إطارها العمراني[2].

من بين الإصلاحات التي شرع في تطبيقها دستور 1989 فيما يخص سياسة تهيئة الإقليم هو صدور قانوني البلدية رقم 90- 08 و الولائية 90–09 اللذان حددا إصلاحيات ومجال تدخلــهما في هذا المجال [3] فالمجلس الشعبي البلدي أن يكون من بين أعضائه لجانا دائمــة أو مؤقــتة قصــد دراســـة القضايا التي تهم البلدية لا سيما في مجال التهيئة والتعميـر، وتعـد البلدية مخططها التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى وتصادق عليه وتسهر في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونيا، وبانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخطط التهيئة العمرانية، وبهذه الصفات تعلن عن آرائها وقراراتها وفقا لأحكام التشريع والتنظيم المعمول بهما.كما يشكل مجلس الشعبي الولائي من بين أعضائه لجانا دائمة في مجال التهيئة العمرانية والتجهيز وتشمل

[1] طحرور فيصل،المرجع السابق الذكر، ص 1455.

[2] صارة يسمين تواتي، المرجع السابق الذكر، ص 21.

[3] جمال داودي، المرجع السابق الذكر، ص 54.

اختصاصات المجلس الشعبي الولائي بصفة عامة أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتهيئة الإقليم الولاية وحماية البيئة وترقية حصائلها النوعية[1] .

في سنة 1990 صدر قانون 90-29المتعلق بالتهيئة والتعمير الذي تبنى توجهات الدولة من خلال مخطط التوجيه للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي اللذان كان يهدفان أيضا غالى تحقيق فكرة التهيئة على المستوى المحلي[2] ، وهذه المخططات هي ترجمة شكلية وعادية للإرادة تنظيم وتطوير وتوسع المدن في نفس الوقت والتي تترجم ضرورة التخطيط لمساحات ولأحسن توازن بين مختلف الوظائف للأراضي ونوعية البنايات ومختلف النشاطات[3] .

في سنة 1991 صدر مرسوم رقم 91- 321المؤرخ في 14 سبتمبر 1991 يتعلق بالتهيئة العمرانية تم بموجبه إدراج ما كان يسمى (مناطق محرومة، مناطق الجنوب، مناطق أقصى الجنوب، مناطق معزولة) وهي المناطق الأقل التنمية، تم إدراجها تحت مسمى جديد وهو (مناطق يجب ترقيتها) وهي مجموع بلديات تحدد قائمتها وتراجع بناء على مقاييس ديموغرافية واجتماعية ومادية واقتصادية ومالية باستشارة السلطات[4] .

في سنه 1993 صدر المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار تم فيه: إحداث مسمى مناطق التوسع الاقتصادي وهي مناطق تتكون من فضاءات جيواقتصادية تنطوي على خصائص مشتركة من التجانس الاقتصادي والاجتماعي أو متكاملة وتتركز بطاقات من الموارد الطبيعية والبشرية والهياكل أو القاعدية المطلوب حشدها ورفع شأنها أو الكفيلة بتسهيل إقامة الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات وتطويرها.

تصنيف المناطق الواجب ترقيتها إضافة إلى مناطق التوسع الاقتصادي على أنها مناطق خاصة وخصصت امتيازات معتبرة لمن يستثمر في هذه المناطق هدف هذه الامتيازات هو

---

[1] صارة يسمين تواتي، المرجع السابق الذكر، ص 22.

[2] بوشريب عبد الله، المرجع السابق الذكر، ص247.

[3] عباس راضية، المرجع السابق الذكر، ص 54.

[4] رملاوي عبد القادر، المرجع السابق الذكر،ص307.

توجيه وتركيز الاستثمار في هذه المناطق من أجل تحقيق معدلات تنمية بها تفوق غيرها من المناطق وذلك في خلق الانسجام والتوازن المطلوب في التنمية[1] .

المطلب الثاني: عودة الاهتمام بالإقليم كركيزة للتنمية:

عاد الاهتمام بالتهيئة الإقليمية إلى الواجهة بعد أن كانت توكيل مهمتها إلى وزارات أخرى كمهام ثانوية خلال فترة التحول الذي عاشته الجزائر [2]. حيث نظمت سنة 1995 استشارة وطنية واسعة حول الإستراتيجية الجديدة للتهيئة العمرانية في الجزائر، شارك فيها إلى جانب السلطات العمومية والوزارات و الجماعات المحلية والجامعات والجمعيات المدنية والخبراء ،لإثراء وثيقة صممتها الوزارة المختصة عنوانها «الجزائر غدا» تضمنت حصيلة الوضعية الراهنة للتراب الوطني و الإشكالات والاختلالات التي يعاني منها وبعض المقترحات للتطوير، برز خلاله تياران أساسيان، الأول يدعو إلى اعتماد سياسة الدعم تشجيع المبادرة الحرة على أساس المنفعة العامة، والثاني يدعو إلى أهمية تدخل الدولة في ترشيد التنمية وتهيئة المجال مع ترك دور للقطاع الخاص في إطار التحفيزات، وقت كللت هذه العملية بوضع مشروع وطني لإستراتيجية جديدة لتهيئة العمرانية كان متوقعا بداية تطبيقه سنة 1997 ويمتد إلى 15 سنة[3] .

وكمحاولة لتنظيم المجال شرعت الدولة على العمل بالإجراءات التالية:

خيار الهضاب العليا وهو الخيار الذي قد سبق وان ورد في المخطط العمراني لتهيئة العمرانية، يتم العمل على تطبيق جزئي له باختيار مجموعة من البرامج وتوزيعها على أربع مشاريع جهوية كبرى متجانسة[4] .

– تبني سياسة الأقطاب الفلاحية أين تم تحديد ثلاث أقاليم جغرافية تضم ثلاث مشاريع اهرى تشكل متحدة مخطط اصطلح على تسميته بالمخطط الشامل للتهيئة والتنمية المستدامة، بهدف

---

[1] رملاوي عبد القادر، المرجع السابق الذكر، ص307.

[2] رملاوي عبد القادر، المرجع السابق الذكر، ص322.

[3] داودي جمال، المرجع السابق الذكر، ص56.

[4] نور الدين عنون، المرجع السابق الذكر، ص195.

تطوير زراعات مناسبة مع نظام توزيع الموارد المائية مع عمليات التشجير لأنواع مناسبة ومحددة كحماية أحواض السدود وربط هذه الأقطاب ببرامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبشبكات البحث العلمي [1] .

إن الأزمة الأمنية الحادة والأوضاع التي عاشتها البلاد افرز تعقيدات كبيرة حالة دون الاستمرار في تطبيق السياسة الإقليمية الجديدة مما جعل بعض القوانين الهامة لاسيما المتعلقة بالرقابة البعدية وكذلك ضبط قواعد البناء المناطق المحمية تتأخر عن الصدور طيلة ثمان سنوات مما خلف فراغ تشريعي كبير حتى 1998، صدر بعد ذلك قانون 98- 04 المؤرخ في 5 جوان 1998 يتعلق بحماية التراث الثقافي ثم القانون 99-01 المؤرخ في 6 ديسمبر 1999 يحدد قواعد الفندقة.

في سنه 2000، تم إنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة وتدعم مصالح اللامركزية على الصعيد المحلي بـ 48 مديرية ولائية لتهيئة الإقليم وأربع مفتشيات جهوية للبيئة إضافة إلى مجموعة من الوكالات والمراصد للاتفاق على توجيه ومتابعة هذه الإستراتيجية من بينها المرصد الوطني للبيئة المستدامة والمرصد الوطني للإقليم والتنمية المستدامة، والوكالة الوطنية للنفايات في المجلس الوطني للتهيئة العمرانية والتنمية المستدامة، وندوات الإقليمية لتهيئة الإقليم، والمحافظة الوطنية لمراقبة الساحل ومندوبية المخاطر الكبرى والتنمية المستدامة ومرصد المراقبة المناطق الجافة والصحراوية [2] .

إن السياسة التي كانت معتمدة أظهرت مجهودات تنموية غير انه نظرا للظروف التي عانتها البلاد وجدت نفسها أمام:

-تعمير فوضوي، استهلاك اللاعقلاني للأراضي، عدم احترام تشريعات البناء، كما تسببت في أضرار على البيئة وهي: تدهور الموارد الطبيعية نتيجة الإسراف وتسارع حركه العمران، تلوث

[1] نور الدين عنون، المرجع السابق الذكر، ص196.

[2] المرجع نفسه ،ص196.

المياه، تقهقر المحيط نتيجة تسيير وانسحاب الدولة في هذه المرحلة وتخليها عن عمليات التخطيط، أدى إلى محدودية التنمية فصدر قانون 01-20 المؤرخ في: 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة من بين أدواته المخطط الوطني لتهيئة الإقليم المصادق عليه بموجب القانون 02-10[1] ، من خلاله بدأت الدولة تستعيد دورها في تهيئة الإقليم وبدأ إدراج البعد التنموي وحماية البيئة بصفة رسمية والتحكم في تهيئة الإقليم وتصحيح شغل المجال كذلك وضع التوجهات والإدارات المتعلقة بذلك والتي من أهدافها تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة مستدامة .

إن في هذه المرحلة زاد الوعي لدى الدولة بأنه لا مجال لإتباع السياسات القديمة وانه حان الوقت لوضع سياسة تهيئه الإقليم وتنميته المستدامة، وهذا الأمر يستدعي القيام بتحولات جذرية في السياسات المتبعة والأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الداخلية والخارجية وذلك في إطار الإصلاحات المعتمدة من قبل الدولة لتدارك المخاطر الناتجة عن اللامبالاة بمجال تهيئة الإقليم والتعمير.

هذا الأمر ترتب عنه وضعيات متناقضة وفوارق كثيرة سواء على مستوى الطبقات الاجتماعية والمجالية (الريفية، الحضارية، شمال وجنوب، سواحل وهضاب عليا) وكذلك التحولات العالمية والتي تفرض المواكبة لجعل من الإقليم أكثر جاذبية لاستقطاب المستثمرين المحليين والأجانب

ومن اجل ذلك حددت الأهداف الإستراتيجية للسياسة الوطنية للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم والمتمثلة في ضمان تنمية منسجمة لكافة التراب الوطني، وذلك من خلال ربط الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وترقية الإنسان وحماية البيئة والتي تترجم في المخطط الوطني تهيئه الإقليم[2] .

[1] عباس راضية، المرجع السابق الذكر، ص55.

[2] المرجع نفسه، ص56-60.

المبحث الثاني: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم قراءة في المضامين والأبعاد.

تسعى الجزائر من خلال مختلف السياسات المنتهجة تحقيق التنمية في البلاد، ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة و البرامج التنموية كان لزاما أن ترسم خطة وطنية ترجمت في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

المطلب الأول: لماذا المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

إن فكرة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم تعود إلى سنة 1982، حيث كلفت الوكالة الوطنية للتهيئة إقليمية بمباشرة البحث منذ هذه السنة، وفي مرحلة أولى أحدث تقرير وسطي سنة 1984 تم عرض مجموعة من التوجيهات والنشطة ذات الأولوية سنة1988، أما سنة 1989 فقد حضرت تقرير شامل عن م.و.ت.إ، وهكذا توالت البحوث إلى أن أعدت التقارير الخاصة ب المخطط 2023، حيث اعتمد على قاعدة بيانات لإحصاء السكن والسكان سنة 2008[1].

المخطط الوطني لتهيئة الإقليم مخطط مشروع مجتمع متكامل، متعدد الأبعاد يشمل كل قطاعات المطالبة بتنسيق جهودها لتحقيق أهداف هذا المخطط [2] فهو الفعل الذي تعلن الدولة من خلاله سياستها لتهيئة الإقليم خلال العشرون (20) سنة القادمة، وذلك من خلال تطوير كل جزء من التراب الوطني وازدهاره، وعدم تركه للمصادفة، في إطار إستراتيجية شاملة ومتحكم فيها[3].

حيت تضمن الدولة تعويض العوائق الطبيعية والجغرافية لضمان تثمين الإقليم الوطني وتنميته وأعماره بشكل متوازن، وتصحيح التفاوتات في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية ومحاربة كل أسباب التهميش والإقصاء الاجتماعيين في الأرياف والمدن على حد

---

[1] وفاء بشاينية، **إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة، أداة لتجسيد الاندماج الإقليمي حالة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، ع4، م1،ص60-61 .

[2] داودي جمال، المرجع السابق الذكر، ص277.

[3] الج، الج، الد،الش قانون رقم 02-10 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية العدد 61، 21 أكتوبر 2010 ، ص 06 .

سواء،دعم الأنشطة الاقتصادية وضمان توزيعها وانتشارها عبر كامل التراب الوطني، والتحكم في نمو المدن وتنظيمه[1].

حيث استحدثه المشرع الجزائري بموجب القانون رقم01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وتم المصادقة عله في 2010 بموجب القانون رقم :10-02 المؤرخ في 19 جوان 2010 [2] .

كأداة مركزية لتجسيد السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة [3]،فهو يترجم بالنسبة لكافة التراب الوطني ،التوجيهات والترتيبات الإستراتيجية فيما يخص هذه السياسة ،وضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة[4]، فهو يعد وسيلة دعم رئيسية لهذه السياسة كمخطط أوللأدوات تهيئة الإقليم ،وتشارك في إعداده كافة القطاعات الحكومية ،ويحدد التوجهات العامة لعمل الوزارات والقطاعات الأخرى على مايكون عليه التراب الوطني في المستقبل مراعيا في ذلك إمكانيات وخصوصيات أجزاء الإقليم ،وعدم ترك أي جزء من الإقليم عرضة للتهميش والعزلة [5] .

فهو يشكل الإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية في مجال التهيئة والتنمية، وذلك حسب خصوصيات كل إقليم كما يبين مساعي الدولة في إرساء التوازن بين الأقاليم والمناطق المختلفة [6].

---

[1] الج، الج، د، ش قانون رقم 01-20 المؤرخ في 27رمضان عام 1422 الموافق 12ديسمبر سنة 2001 ، يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ، **الجريدة الرسمية**، العدد 77 ، 15ديسمبر2001 ، ص 20 .

[2] تركي شهرزاد ،صالحي صونية ،**البعد البيئي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتطبيقاته في قانون التعمير**، مذكرة ماستر ،تخصص قانون الجماعات المحلية والهيئات الإقليمية ،جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ،2015-2016 ،ص7 .

[3] دعموش فاطمة الزهراء ،**سياسة التخطيط البيئي في الجزائر** ،مذكرة ماجستير في القانون فرع تحولات دولية ،جامعة مولود معمري تيزي وزو ،2010،ص76 .

[4] م1م7 من**القانون 01-20المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة**،ص19-20 .

[5] السعيد طهراوي ،أم الخير قوق ،**تعديل مفاهيم التنمية المستدامة في إطار سياسة تهيئة الإقليم** ،المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ،م7،ع1،2023،ص1985 .

[6] فردي كريمة، **إستراتيجية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة في تحقيق الإنصاف الإقليمي**، مجلة السياسة العالمية، م7، ع1،2021 ص195.

يكون المخطط الوطني موضوع تقييمات دورية كل خمس (05) سنوات لأن هذه الوثيقة الإستراتيجية ليست مشروعا جامدا ،بل هي قابلة للتحيين والمتابعة بصفة دورية لإضافة المستجدات التي تطرأ على الساحتين الوطنية والعالمية[1]، عن طريق مجلس وطني يضطلع بوجه الخصوص على اقتراح التقييم والتحديث الدوري على م.و.ت.إ والمساهمة في إعداد المخططات التوجيهية الوطنية والجهوية ،مع تقديم تقرير سنوي عن تنفيذ المخطط أمام غرفتي البرلمان [2] .

لم يضع المشرع الجزائري تعريف محدد للمخطط، إلا انه يمكن توضيحه بأنه مشروع ضخم يحمل في طياته العديد من الأهداف الجوهرية والسيناريوهات ويحتوي على برامج تنموية في جميع المجالات وله آفاق 2030 [3] .

يعتبر المخطط الوطني رهانا حقيقيا وتحديا كبيرا يوجه كل الفاعلين العموميين والخواص، لذلك قامت الدولة بتهيئة الفرصة للمشاركة الفعالة في تنفيذه بإدماج كل الهياكل الوزارية التابعة لها والجماعات الإقليمية، كما عمدت الدولة على إرساء قواعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتشجيع دور المواطنين وفعالية المجتمع المدني [4] .

المخطط الوطني لتهيئة الإقليم عبارة عن عمل تعلن من خلاله الدولة مشروعها الإقليمي، حيث يوضح الطريقة التي تقوم الدولة من خلالها بضمان التوازن الثلاثي والمتمثل في الإنصاف الاجتماعي، الفعالية الاقتصادية، والإسناد البيئي في إطار التنمية المستدامة على مستوى كامل

---

[1] سالم محمد، المرجع السابق الذكر، ص440.

[2] المادة 21 من القانون 01-20 ص21.

[3] أسماء بوخروبة ،المرجع السابق الذكر ،ص613 .

[4] شدادة قاسة، **الأبعاد البيئية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم**،مذكرة ماستر تخصص قانون إداري، جامعة عبد الرحمن محمد خيضر بسكرة ،2012-2013، ص168.

التراب الوطني بالنسبة للعشرين سنة القادمة [1]، وهو بهذا أداة تعكس وتشكل التوجيهات الإستراتيجية للتهيئة المستدامة للإقليم [2] .

المطلب الثاني: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الرؤية والأسس:

يستهدف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم تجسيد الرؤية التي اوجد منها بالارتكاز إلى جملة من الأسس فالمخطط يحمل تصورا ورؤية معينة يمكن تناولها من خلال مايلي :

-يعرض المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الصورة المرجوة لجزائر المستقبل، بالارتكاز على الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.

-يحمل إجابات على الرهانات الكبرى والتحديات الأولى للإقليم الوطني في سياق عالمي.

يشكل فرصة كبيرة للمشاركة، الاستماع، التشاور، الشراكة والاتفاق على جزائر الغد.

-هو أداة إستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية للإقليم الوطني.

-تعتبر المخططات الخماسية الإطار الملائم لتجسيد هذه الإستراتيجية المقترحة في المخطط وت إ.

-المخططات الجهوية معدة بالتوازي مع المخطط أي أنها تسير وفق نفس الفترة الزمنية.

-نسجل دمج المقاربة التشاركية في مرحلة إعداده، التطبيق، المتابعة والتقييم باعتبارها شرط أساسي لنجاحه وتحقيق التكامل بين القطاع العام والخاص وتعبئة كل موارد الإقليم.

-استند المخطط الوطني على منظور الاستقبالية الإقليمية التي تعتبر رؤية تسبق الأحداث المستقبلية معتمدة في ذلك على مجموعة من الفرضيات المقترحة في شكل سيناريوهات.

يشمل المخطط الوطني واحدا وعشرون مخطط توجيهي قطاعي (كالمخطط التوجيهي للفضاءات الطبيعية والمناطق المحمية، للطرق والطرق السيارة، للسكك الحديدية، للمطارات،

---

[1] حسونة عبد الغاني، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012-2013، ص168.

[2] أحميد اتو محمد، انتصار عريوات، **دور الجماعات المحلية في مجالي التهيئة والإقليم والتنمية المحلية**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، ص172.

للتكوين الصحة، النقل، مخطط تهيئة رواق الطريق السيار شرق غرب)، أربع مخططات توجيهية لتهيئة الحواضر الكبرى (الجزائر ،وهران ،قسنطينة ،عنابة) ،تسع مخططات جهوية لتهيئة الإقليم ، ثمانية وأربعون برنامج لتهيئة إقليم الولاية[1].

*أسس المخطط الوطني لتهيئة الإقليم: يعتبر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم خريطة عمل تكفل التخطيط الإستراتيجي على مستوى إقليم الدولة [2]، وهو يركز على ثلاث أسس واستحقاقات أساسية وهي:

-الرهان الديمغرافي: وهو استحقاق مبرمج بدقة مع وصول الموجة الكبيرة من طالب العمل

-الرهان الاقتصادي: بمضمونه المرتبط بالتنافسية وتأهيل الأقاليم، ويتزامن هذا الرهان مع إنشاء منطقة التبادل الحر، والدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة.

-الرهان الإيكولوجي: الذي يتطلب الحفاظ على الرأسمالي الطبيعي والثقافي في ظل وضعية ندرة واضطراب المياه والتربة، حيث تزداد المنافسة قوة بين الاستعمال واستدامة الموارد..

فهو يبين الطريقة التي تعتزم من خلالها الدولة ضمان التوازن الثلاثي: الإنصاف الاجتماعي، الفعالية الاقتصادية، والإسناد البيئي في إطار التنمية المستدامة على مستوى الجزائر في العشرين سنة المقبلة [3].

تسمح إستراتيجية المخطط بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثالثة، وبالاستجابة لاستحقاقات المستقبل والرهانات الديموغرافية والاجتماعية والرهان الايكولوجي والتي تمثل تحديات يتعين التكيف معها وذلك بالأخذ بعين الاعتبار المتطلبات التالية:

---

[1] وفاء بشاينية، **إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة، أداة لتجسيد الاندماج الإقليمي حالة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم**، المرجع السابق الذكر،61.

[2] نور الدين حاروش ، رفيقة حروش ،**التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ،م05،ع2،ص490 .

[3] حامد بدر الدين، **مخطط تهيئة إقليم الولاية بين الواقع والتجسيد**، دراسة حالة مخطط تهيئة إقليم ولاية الوادي، مذكرة ماستر عمران وتسيير مدن، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2018.2019، ص15.

– الاختلالات في تموقع السكان والنشاطات في الإقليم، وتفعيل جاذبية الأقاليم من خلال إنشاء التجهيزات ووفرة الخدمات، والحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي وتثمينه[1].

المطلب الثالث: خصائص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ومراحله:

1–مركزية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وشموليته:

أضفى المشرع الجزائري الطابع المركزي على المخطط طبقا لقانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، والذي نص على أن تتولى الدولة إعداد المخطط باعتبارها صاحبة الاختصاص الأصيل في المبادرة بوضع السياسة في مجال التهيئة الإقليمية ، أما الطابع الشمولي فيبرز من خلال تكييفه من قبل المشرع الجزائري وفقا لمتطلبات ومقتضيات التنمية المستدامة حيث نصت المادة الأولى القانون 01–20"تحدد أحكام هذا القانون التوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم التي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستدامة"، وهو ما يجعل من م.و.ت.إ يتضمن في ثناياه إلى جانب الاعتبارات البيئية ،البعد الاقتصادي والاجتماعي وفق ما يقتضيه متطلبات تحقيق التنمية المستدامة[2].

كذلك الشمولية من خلال عدم إهمال الدولة للإقليم وتركه عرضة للمصادفة، فكل فضاء هو جزء من التراب الوطني يعترف له الحق في التطور والرفاه، ولكل جزء منه كذلك يمثل أحد عناصر الثروة الوطنية، لذلك له الحق في الازدهار في إطار إستراتيجية شاملة ومتحكم فيها، فعلى الصعيد المحلي يتعين خلق الشروط التي تمكن الإنسان من العمل والعيش في المنطقة التي يرغب فيها مع إعادة خلق الروابط مع الإقليم [3].

2–إلزامية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

---

[1] هاجر شنيخر ، **إستراتيجية التهيئة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة و الفاعلية الاقتصادية– المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة (SNAT) نموذجا** ،مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، م ج ل 07 ،ع 03 ، ديسمبر 2020، ص 203.

[2] بوطالبي سامي، المرجع السابق الذكر، ص89 .

[3] وثيقة القانون رقم 10–02، المؤرخ في 2010/06/29، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ص 8–9.

نظرا لأهمية المخطط، استدرك المشرع الجزائري الوضعية بإضفاء الطابع الإلزامي عليه، بمناسبة عرضه على البرلمان من أجل المصادقة عليه،أين ساهم النواب ببلورة فكرة الطابع الإلزامي على اثر تدخلاتهم ،توج في الأخير بمادة ثانية في قانون المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لتكرس هذا الاتجاه حيث تنص:"تلتزم كل القطاعات الوزارية وكذلك الجماعات الإقليمية ،والمؤسسات الوطنية والمحلية ،باحترام ضوابط وقواعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،والعمل بها في إعداد كل مشاريعها ومخططاتها " .

3-الطابع العلاجي والوقائي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

يظهر الجانب العلاجي للمخطط من خلال سعي السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم إلى تحقيق أهداف مختلفة منها :حماية الفضاءات الهشة ايكولوجيا واقتصاديا ،حماية الأقاليم والسكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية ،التثمين والتوظيف العقلاني للموارد الطبيعية والتراثية والثقافية وحفظها للأجيال القادمة ،أما الجانب العلاجي فيظهر من خلال الاستجابة إلى رهان إعادة التوازن بين الأقاليم والمناطق المختلفة، بالاستغلال العقلاني للفضاء الوطني ،خاصة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كافة الإقليم ،وكذا التوزيع الفضائي للمدن والمستوطنات البشرية [1].

وبالنسبة لمراحل تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم فإن تطبيق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يكون بصورة تدريجية، فهو ذو قيمة سواء من حيث المحتوى أو مسار التنفيذ، فالرهان كبير والأهم لهذا المخطط هو أن يكون قابل للتطبيق من حيث الانسجام في تشخيصه وفي إشكاليته وفي اختياراته الأساسية، وأن يكون قابلا للتمويل.

فقد عقدت لجنة بين القطاعات أين جمعت مختلف الوزارات القطاعية المعنية بتهيئة الإقليم اجتماعات بصفة منتظمة، قامت بمسعى تشاوري مع الفاعلين الإقليميين على امتداد إعداد

[1]العيفاوي كريمة، خرف الله سليمة، **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم "أداة لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة** «، مذكرة ماستر، تخصص قانون الجماعات المحلية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية ،2012.2013 ص 9.8.

المخطط، فهو فرصة كبرى توضح الدور التشاركي للفاعلين والوطنيين المحليين العموميين والخواص في تجسيد أنماط الحكم وتصور مستويات جديدة للتخطيط. فالتشاور يحسن الفعالية والملائمة بين تجسيد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم فالمقاربة من أعلى إلى أسفل من شأنها تحفيز أفضل الطاقات من أجل تنمية الأقاليم. أما الشراكة فهي أحد الثوابت من تفعيل التنمية فالدولة تتولى تحديد وتوجيه ومرافقة التنمية الاقتصادية باتخاذ الإجراءات التشريعية والتنظيمية الضرورية مع ضمان التضامن الإقليمي الوطني ويضمن القطاع الخاص بصورة تدريجية تجنيد مجمل القوى الإنتاجية على أساس الترتيبات المتخذة من طرف الدولة.

وبمسعى تساهمي استشرافي من خلال الملتقيات حول المواضيع واللقاءات المنظمة، حيث سمح النقاش الوطني المنظم في شكل ملتقيات ضم 50.000 مشارك في مختلف مناطق البلاد وبرسم معالم سياسة تهيئة إقليمية وإعداد سبعة عشر مجلدا أدت بدورها إلى صياغة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم [1] .

إن الجزائر تعول كثيرا على هذه الأداة لتحسين أوضاعها، ونظرا لأهميته فإن الدولة رأت هذا القرار السيد يتمثل في تبيين منهجية مرحلية في تنفيذ المخطط ويمر بمرحلتين[2]:

المرحلة الأولى: تمتد إلى سنة 2015:

الانتقال من السياسة الطوعية لتهيئة الإقليم مع الصعود القوي للشركاء العموميين والخواص وتتميز بهيمنة الدولة على تنفيذ المخطط الوطني وتمتد هذه المرحلة إلى غاية سنة 2015، ذلك أن الطابع الشمولي له امتداد يشمل كامل التراب الوطني جعل من الدولة تتحمل مسؤولية تنفيذه ويقع على عاتقها تجسيد برامج التهيئة المنصوص عليها في المخطط الوطني وفقا بما حدد لها من وظائف من خلال تجسيد المخططات التوجيهية والقطاعية في إطار مخطط إنعاش ودعم نمو المخطط الخماسي [3].

---

[1] ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10-02 ،المرجع السابق الذكر، ص 104 ،115.

[2] وفاء بشاينية،إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة،المرجع السابق الذكر، ص 94.

[3] هاجر شنيخر ، المرجع السابق الذكر ، ص 216 .

المرحلة الثانية: مرحلة الشراكة ما بعد 2015:

و تتميز هذه المرحلة بمشاركة أكثر أهمية للقطاع الخاص في تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم من منطق الشراكة العمومية و الخاصة المدعمة ،فالمستوى الوطني يجب أن يلعب دوره الإستراتيجي كاملا من حيث يجب أن يصبح المستوى المحلي بمثابة الفضاء للتخطيط الإستراتيجي الإقليمي و الذي بدوره يسمح للاختلاف المحلي بالتعبير بصفة إيجابية ضمن آفاق المصلحة الوطنية ، وتلعب الدولة دورا متزايدا في الضبط و التحكم من خلال وضع مختلف أدوات تهيئة الإقليم، كذلك تحديد و تنفيذ سياسة تهيئة الإقليم فهي تدعم الجهاز التشريعي و التنظيمي و تقوية الأجهزة المكلفة بالتجسيد و تسيير إجراءات الشراكة بين القطاعين العمومي و الخاص ،المجتمع المدني من خلال تحديد القواعد المتعلقة بالا تمركز واللامركزية قصد السماح بإنجاز أهداف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،كذلك ترافق الدولة و توجه التنمية الاقتصادية من خلال وضع الترتيبات التقني و المالية أين تشجع التنمية الاقتصادية بمنطق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،تجسيد الجوانب الاقتصادية لبرامج العملPAT ،إنجاز المنشآت العمومية المهيكلة كالتكوين، تتدخل بصفة مباشرة في بعض القطاعات الرئيسية مثل تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و الطاقة كذلك تعتبر الدولة ضامن للتضامن الوطني و الاجتماعي و الإقليمي.

الدولة فاعل اقتصادي في بعض القطاعات الرئيسية مثل قطاع: المحروقات فهي تتحمل مسؤولية سياسات إقليمية تضمن الإنصاف والانسجام الإقليمي الذي يهدف إلى تحقيق التوازن المستدام للأقاليم. كذلك تجسد الدولة الشراكة والتشاور بينهما من خلال تهيئة تملك فيها حق التدخل إلى تهيئة وتشاور فيها فقد تم وضع إجراءات خاصة قصد تمكين السكان من المشاركة في التصور وفي متابعة مشاريع التهيئة والتطوير، وبالتالي شعور المواطنين بالانتماء إلى المجموعة الوطنية.

إن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم غير قابل للتقييم، لأن الأهم هو أن يكون منسجما في اختياراته الأساسية وفي إشكاليته كذلك أن يكون قابلا للتمويل، ولذلك يجب أن تنتقل الدولة من

اقتصاد الريع الذي يقوم على مداخيل المحروقات والنفقات العمومية إلى نمو داخلي يقوم على اقتصاد خلق الثروة من خلال التطور التكنولوجي والمنافسة العالمية[1].

3-أهداف المخطط الوطني:

تهدف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة إلى تنمية مجموع الأقاليم الوطنية تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي وتساهم في إنشاء دعائم الوحدة الوطنية وتدمج بالإضافة الأهداف التنموية التالية: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومتطلبات السيادة الوطنية بالدفاع عن الإقليم ويهدف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته إلى:

- خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل.
- تساوي الحظوظ في الترفيه والازدهار بين جميع المواطنين.
- الحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم لدعائم التنمية ووسائلها باستهداف تخفيف الضغوط على الساحل والحواضر والمدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب.
- دعم الأوساط الريفية والأقاليم والمناطق والجهات التي تعاني صعوبات وتفعيلها من أجل استقرار سكانها[2].

وفي سنة 2006 تم تبني سياسة تسوية ريفية شاملة عرفت بـ(سياسة التجديد الريفي) في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي صدر في القانون رقم: 20/01 المؤرخ في: 2001 تهدف إلى تحقيق تنمية ريفية متكاملة تضمن تنمية متوازنة للأقاليم، مع الأخذ في الحسبان خصوصياتها ومعوقاتها، التهيئة الإقليمية وإشكالية التباين التنموي.

تقوم هذه السياسة على تبني مفهوم (الأقاليم الريفية) وتكريس النظرة إلى العالم الريفي على أنه فضاء خاص بمعطيات خاصة به والانتقال من نظرة الفضاء الأدق للمدينة إلى نظرة (الفضاء

[1] ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10-02، المرجع السابق الذكر، ص 104، 109.

[2] المادة 4 -5 من القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة، ص 19-20 .

الخاص) التي تعتبر الريف كيانا جغرافيا خاصا. تقوم سياسة التجديد الريفي على أربعة برامج ولائية بالأهداف للتنمية الريفية المتكاملة، حيث أن كل المشاريع التي يبادر بها محليا تندرج في إطار هذه البرامج الرئيسية الأربعة وتضمن مشاريع جوارية متكاملة للتنمية الريفية مجمعة حسب الأهداف والبرامج.

4-هذه البرامج هي:

البرنامج الأول: يتعلق بتحسين ظروف المعيشة لسكان الريف فهو يختص بتحديث الأرياف خاصة فيما يتعلق بالسكن الريفي وإزالة الأحياء القصديرية.

البرنامج الثاني: يتعلق بتنوع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي ويشمل كل ما يتعلق بضمان دخل بديل لسكان المناطق الريفية بواسطة مشاريع لإدخال أنشطة اقتصادية جديدة وتقنيات جديدة.

البرنامج الثالث: يتعلق بحماية المواد الطبيعية والتراث الريفي المادي و غير المادي وبتثمينها بالنسبة لحماية الموارد الطبيعية فإنه يتضمن مكافحة التصحر، حماية أحواض المنحدرات و مكافحة انجراف التربة في المناطق الجبلية و حماية الواحات و بالنسبة لحماية التراث الريفي فهو يتعلق بالمباني التي تشكل بما يسمى الهندسة المعمارية الريفية (قرى، تجمعات سكنية ومباني متفرقة، المناظر التي تشكلت بمر العصور المنتجات التقليدية المتكيفة مع الظروف المحلية [1].

البرنامج الرابع: يتعلق بتدعيم القدرات البشرية والمساعدة التقنية يمكن أن يتم تنشيطه على المستوى المركزي وتدعيمه على مستوى الولايات [2].

- حماية الفضاءات والمجموعات الهشة إيكولوجيا واقتصاديا وتثمينها.
- حماية الأقاليم والسكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية.
- الحماية والتثمين والتوظيف العقلاني للموارد التراثية وحفظها للأجيال القادمة [1].

[1] رملاوي عبد القادر، المرجع السابق الذكر، ص 314.

[2] المرجع نفسه، ص 314.

- الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني خاصة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية عبر كامل التراب الوطني.
- تثمين الموارد الطبيعية واستغلالها العقلاني ودعامة الأنشطة الاقتصادية المعدة حسب الأقاليم.
- حماية التراث الإيكولوجي الوطني وتنميته، وحماية التراث التاريخي والثقافي وترميمه وتثمينه.
- تماسك الاختيارات مع المشاريع التكاملية الجهوية[2].

كذلك من بين أهداف م.و.ت. إ هي مواجهة التحديات التي تواجه الإقليم لأن العالم في تقدم مستمر برز من خلاله ظهور فاعلين اقتصاديين جدد ،السياق الطاقوي، بالإضافة إلى الدور المتزايد للتكنولوجيا الجديدة حالة اللاأمن التي تسود العالم[3] ،رهان الهجرات الجديدة في إفريقيا جنوب الصحراء ،كلها تحديات يتعين التكيف معها للحفاظ على وحدة و انسجام الإقليم الوطني و يمكن إيجاز هذه المتطلبات في مايلي[4]:

1-الاستجابة للاختلافات في تموقع السكان و النشاطات في الإقليم:

من خلال إحصاء السكن و السكان لسنة 2008 تبين أن63% من مجموع السكان يتركزون في الشمال على مساحة تقدر بـ: 04 %من التراب الوطني في حين أن 28%من السكان يتموقعون في الهضاب العليا بنسبة 09 %من مساحة الإقليم، على غرار مناطق الجنوب التي تشكل 87% من المساحة الإجمالية للبلاد لا تستقبل إلا 09 %من السكان [5]. هذا التوزيع من شأنه أن يخلق مشكلة حقيقية يترتب عنها تكاليف باهظة خاصة إذا ما نظرنا إلى القضية من

---

[1] المادة 4 من القانون 01-20 المتعلم بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، ص 20 .

[2] سالم محمد، المرجع السابق الذكر، ص 441.

[3]ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10-02، المرجع السابق الذكر، ص 5.

[4]سايل مليكة ، المرجع السابق الذكر ،ص 204.

[5]ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10-02، المرجع السابق الذكر ،، ص 5.

زاوية الفضاءات المخصصة للفلاحة وممارسة الأنشطة الزراعية، إذ نجد أنها مهددة بالزحف العمراني بالإضافة إلى إثارة مشكل العقار الحضاري والبناء الفوضوي والأحياء القصديرية[1].

هذه الاختلالات مكلفة بالنسبة للمجموعة الوطنية ومصدر تأثر بالنسبة للموارد الطبيعية لا تتعلق بمقارنة أو مفاضلة بين الأقاليم، بل من أجل ضمان تنميتها بطريقة منتجة بما تتناسب وطاقة التحمل لدى الأوساط الطبيعية دون أن تتدهور أو تتلف [2].

2-**تفعيل جاذبية الإقليم:** ويكون هذا من خلال:

- إنشاء التجهيزات ووفرة الخدمات، وخلق مناصب شغل.

- تحسين وتنويع ما هو متوفر من المنشآت بتطوير القدرات العلمية والتكنولوجية والإبداعية، ويكون هذا من خلال إقامة حلقة تدفق عالي لتكنولوجيا الاتصال.

- تهيئة المناطق الاقتصادية والتكنولوجية استقبال المؤسسات وعصرنة شبكات النقل.

- إنجاز قواعد لوجستية وخدمية وكذلك توفير إطار حياة راقي ويجب أن تعتمد هذه الإستراتيجية على تنظيم فضاءات البرمجة الإقليمية.

- بروز أقطاب جاذبة وإنشاء مناطق مدمجة للتنمية الصناعية ومدن جديدة وانطلاقا منها يتم وضع الآليات الكفيلة بتوزيع النمو على مجمل التراب الوطني.

3-**التنمية المستدامة (الحفاظ على الرأسمال الطبيعي والثقافي وتنميته):**

بناء إقليم مستدام من خلال المحافظة على مستقبل الأجيال القادمة، بإعطاء الأهمية للعلاقة بين التنمية وأعباء البيئة [3].

أخضع مشروع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أيضا إلى ضرورة مراعاة للخصوصيات التي يتميز بها الإقليم الجزائري [4].

---

[1] يوسفي نور الدين، المرجع السابق الذكر، ص 594.

[2] ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10-02، المرجع السابق الذكر، ص 5.

[3] ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10-02، المرجع السابق الذكر، ص 5، ص 6.

[4] دعموش فاطمة الزهراء، المرجع السابق الذكر، ص 11.

أ-المحافظة على المناطق الساحلية والجرف القاري:

وذلك بحمايته من أخطار التلوث واحترام شروط تمدن المناطق الساحلية وشغلها، وتنمية أنشطة الصيد البحري، حماية المناطق الرطبة والتراث الأثري للمباني.

ب-حماية المناطق الجبلية:

حشد الموارد المائية بواسطة التقنيات المناسبة، وتربية المواشي بالمناطق الجبلية وتطوير الزراعة وتشجير الغابات وتطوير الصناعة التقليدية والسياحية والأنشطة الترفيهية التي تلائم الاقتصاد الجبلي، وترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وفك العزلة من خلال تحسين شبكات المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية وإقامة التجهيزات والخدمات الضرورية للعيش في هذه المناطق.

ج-ترقية مناطق الهضاب العليا وتهيئة السهوب:

من خلال مواءمة نظام الاستغلال الريفي للخصوصيات السهبية، مكافحة التصحر و الاستغلال الفوضوي للأراضي و حماية المساحات الرعوية و تجهيزها و تجنيد سكان السهوب الدائم في أعمال التنمية، ترقية مراكز الحياة ، تطوير و تحديث البنى التحتية للنقل البري ،السكك الحديدية ، النقل الجوي و البنى الخاصة بالتكوين و البحث ،و المواصلات و الاتصالات السلكية و اللاسلكية و الإعلام و ترقية مراكز الحياة و الترقية الاجتماعية عن طريق القيام بأعمال في مجالي التربية و الصحة [1].

د-حماية المناطق الجبلية:

من خلال ترقية الموارد الطبيعية و خاصة الموارد المائية الباطنية و السطحية ،الزراعة الصحراوية و الواحات ، الترقية الاجتماعية عن طريق القيام بأعمال في مجالي الصحة و التربية ، حماية المنظومات البيئية في الواحات و الصحاري و المناطق الرعوية و تجهيزها، تطوير البنى التحتية و تثمين الطاقة الزراعية و استصلاح أراضي جديدة عن طريق إعداد

[1] قانون رقم 01-20 المؤرخ في 27رمضان عام 1422 الموافق 12ديسمبر سنة 2001،يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ص 21-22.

برنامج عقلاني لاستغلال الموارد المائية الباطنية استغلالا طويل الأمد و تطبيقه و تطوير الأنشطة الاقتصادية توائم ظروف هذه المناطق ، خاصة الصناعات المرتبطة باحتياجات السكان و تثمين المحروقات و الموارد المنجميةو إنشاء مراكز للحياة مطابقة لخصوصيات هذه المنطقة و الحفاظ على التراث الطبيعي و الثقافي و التاريخي و تثمين التراث السياحي ، مكافحة التصحر ، الترمل و صعود المياه.

هـ-تنمية المناطق الحدودية:

ترقية مراكز للحياة وامتصاص الاختلالات فيما يخص التجهيزات المرتبطة بالإطار المعيشي للسكان المعنيين والمحافظة على ثرواتهم الطبيعية والحيوانية، تثمين الموارد المحلية، وتطوير أنشطة تكميلية في إطار الاندماج المغاربي، وما يترتب عليه من مبادلات وتعاون حدودي وتنمية مشتركة مع البلدان والمناطق المجاورة، وفك العزلة عن طريق تنمية شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية.

و-وضع ترتيبات خاصة بالتنمية للمناطق الواجب ترقيتها:

المناطق الواجب ترقيتها تنمية مدعمة وتفاضلية تشمل:

-الأقاليم المتميزة بضعف مستوى تنميتها الاقتصادية وبعدم كفاية نسيجها الصناعي والخدماتي.

-الأقاليم الريفية المحرومة التي تتميز بضعف مستوى تنميتها الاقتصادية وتواجه صعوبات خاصة.

-المناطق الحضرية الحساسة المتميزة بوجود مجموعات كبرى أو أحياء سكنية متدهورة وباختلال توازن حاد بين السكن والشغل.

-وكل إقليم آخر يتطلب أعمالا ترقوية خاصة من طرف الدولة.

كما يهدف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

-الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني وخاصة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كافة الإقليم الوطني.

-تثمين الموارد الطبيعية واستغلالها العقلاني

-التوزيع الفضائي الملائم للمدن والمستوطنات البشرية من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية وبناءبنية حضرية متوازنة.

-دعم الأنشطة الاقتصادية المعدة حسب الأقاليم .

-حماية التراث الإيكولوجي الوطني وتنميته

-حماية التراث الثقافي والتاريخي وترميمه وتثمينه.

-تماسك الاختيارات الوطنية مع المشاريع التكاملية الجهوية.

إن تحقيق أهداف تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة يقتضي اتخاذ ترتيبات ترمي إلى :

-حماية الفضاءات الحساسة التي هي الساحل والمرتفعات الجبلية والسهوب والمناطق الصحراوية وتثمينها.

-إعادة إحياء الفضاءات الريفية.

-تنظيم سياسة المدينة[1].

[1]قانون رقم 01-20 المؤرخ في 27رمضان عام 1422 الموافق 12ديسمبر سنة 2001 ، يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ،ص 23-27.

المبحث الثالث: تحديات وأفاق التخطيط الإقليمي

الإقليم هو مجمع شاسع ومتنوع لالتقاء فضاءات كبرى جغرافية وثقافية تشكل عبر تاريخ ثري، إلا انه يعاني من تناقضات اجتماعية، ريفية وحضرية، فالفوارق جلية وواضحة للعيان بين الفئات الاجتماعية والفضاءات الريفية والحضرية ،هضاب عليا ، الساحل، الجبل، السهوب، فالإقليم الوطني اليوم يحتاج إلى أداة للتخطيط قادرة على دفع وتنسيق وتنميته وتكون مرجع استدلالي لجميع القطاعات، فهناك رهانات كبرى تتحملها البيئة، والمناخ والثروة الطبيعية، وأساسا الماء مصدر نزاعات هامة و أزمات ايكولوجية ، ستكون الطاقة نادرة ، وباهظة في المستقبل، استمرار العولمة، السياق الطاقوي الدولي، لهذا يجب أن تستعد الجزائر لهذه الرهانات ويحاول المخطط الوطن لتهيئة الإقليم الأخذ بعين الاعتبار لهذه التحديات والاستجابة لها من اجل وضع معالم الجزائر متوازنة، مستدامة وتنافسية [1].

المطلب الأول: التحديـــــات:

1-نضوب الموارد وأساسا الماء:

إن ضعف الموارد والثروات يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية وتثمين للحد من التعرض لمخاطر كبرى ولضمان دوام الأنشطة الاقتصادية لحد الآن، خيارات التنمية اعتمدت على تفضيل استغلال الموارد والتجهيز المفرط للبلاد، دون مراعاة المدى الطويل، والأثر البيئي، وهكذا فان الجزائر وصلت إلى القطيعة مع أوضاع لم يعد بعضها قابله للتدارك.

- ندره المورد المائي.
- هشاشة التربة(عرضه للانجراف) والأنظمة البيئية.
- التعرض للمخاطر الكبرى المرتبطة بالتحميل غير المراقب.
- إهمال التراث الثقافي.

[1] ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10-02، المرجع السابق الذكر، ص 23-41-43.

يجب أن يصبح مبدأ الديمومة عاملا للتحكم في استراتيجيات تهيئه الإقليم والتنمية الاقتصادية، فالانتقال البيئي انتقال موازن لنجاح الانتقال الاقتصادي.

2-أزمة عالم الريف:

باستثناء القرى الواقعة على مشارف المناطق الحضرية والقطاعات التنافسية، فإن عالم الريف يتعرض إلى نزول ريفي ويوجد في وضعية صعبة، ويلوح في الأفق اتجاهان: التوجه نحو المدن الصغيرة والمتوسطة، أو العودة إلى الحياة الريفية. ولا تعني هذه الأخيرة العودة إلى السكن المشتت ولكنها تعني استعادة القرى لطبيعتها الفلاحية. وفي الحالتين يفترض التجديد الريفي ربطا قويا بين الريفي والحضري.

3-انحلال الرابط الديموغرافي- الاقتصادي:

يشكل فك الارتباط الديموغرافي- الاقتصادي اليوم التحدي الوطني الكبير ويبقى مشكل النمو الديموغرافي قائما برمته: مواجهة وصول الأجيال التي ولدت منذ عشرين سنة إلى سوق العمل وذلك بنسب نمو اقتصادي غير كافية.

فهنالك جيل من الشباب النشط يوجد اليوم عرضة للبطالة ولظروف معيشية هشة في اغلب الأحيان، ولا يجد الشروط القادرة على تثمين طاقته في خدمة الإقليم ولا على تلبيه حاجيات نوعية الحياة. فالهيكل الاقتصادي في حد ذاته مصاب بإعاقات تجعله غير قادر على مواجهة حاجيات البلاد، سواء من حيث خلق الثروات أو توفير مناصب العمل للشباب.

4-الأزمة الحضارية:

المسألة الحضارية هي أولوية للمخطط الوطني لتهيئه الإقليم ليس فقط التنمية الحضرية غير المستدامة، بل لكونها تؤدي إلى مخاطر وخيمة، فالمشكل مضاعف: التعمير يؤدي إلى ريف قاحل والى عقم البيئة. والمدن تنمو بلا تمرك، ولا نوعيه، إنه خطر على الانسداد الاجتماعي وعلى تطور المجتمع الذي يخضع بهذا الانسجام وكذلك على دخول المدن المنافسة الدولية.

ويبدو النظام الحضري مختلا بصورة كبيرة بين قمة المراكز الكبرى الضخمة وقاعدة مبهمة من المدن ذات الوظائف والعلاقات ضعيفة الهيكلة. اختيارات نمط للتعمير النوعي هي في الواقع خيارات مجتمع ونمط اقتصادي [1].

5-انفتاح الاقتصاد الوطني ورهاناته:

تندرج الجزائر ضمن فضاءات اقتصادية جوارية وتقيم علاقات تجارية مميزة مع الإتحاد الأوروبي والمغرب العربي، وهذه الوضعية ترافق إصلاحات جهازها الإنتاجي نحو اقتصاد سوق حر وتنافسي. إن الجهاز الإنتاجي يندرج في تكامل اقتصادي يزداد اتساعا أكثر فأكثر، ويرافق هذه التحولات اقتصاد المعرفة، مع إزالة الطابع المادي المتنامي للمبادلات لخلق القيم المضافة الحاسمة في ميدان الإبداع ومعالجة نشر المعرفة، وتصبح الجاذبية والتنافسية ضرورة للانخراط في هذه الحركيات الجديدة. وتشكل عوامل هامه لإعادة التأسيس الإقليمي، وهكذا تبدو الأقاليم بمثابة قواعد للإنتاج والمبادلات.

6-تقوية الرابط الإقليمي والحكم الإقليمي:

يتقاطع هذا الرهان مع بقية الرهانات الأخرى.

ويتمثل المشكل الأساسي في خلق "علاقة إقليمية" من نوع جديد قصد تطوير الصياغة الجديدة لممارسة المسؤولية على الأقاليم.

إن رهان الأقلمة يكمن في تقاطع التنمية والدمقرطة، ويجب على الدولة أن تخلق ظروف تجنيد عام للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وتتواجد هذه الرهانات الستة في مرحلة تشدها ثلاث استحقاقات:

1من وجهة نظر اقتصادية مع تزايد حدة السياق وفتح الحدود.

2من وجهة نظر اجتماعية مع وصول الجهة الجديدة إلى سوق العمل وبأعداد كبيرة.

3من وجهة نظر ايكولوجية مع اقتراب النظرة المائية المعممة.

[1] ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10-02، المرجع السابق الذكر، ص 43-44.

وهكذا تجد الجزائر نفسها فيما يتعلق بالبديل في مواجهة:

الاستمرار في التوجهات التي قد تترتب عنها قطيعة اجتماعية وإقليمية.

وتتجه مخاطر هذه القطيعة نحو إقليمين حساسين، الفضاء الريفي بما يحمله من مخاطر الإهمال والتخلي وفضاء المدينة وهو إقليم جميع الرهانات، وفي مواجهة تعقيدات هذه المشاكل ومئات المؤشرات المرتبطة بالماء والتربة وبالفضاء الريفي والمدن: فإن الطريقة المثلى تكمن في البحث والتعرف انطلاقا من الرهانات الستة عن الخطوط الموصلة إلى الطرق المثلى التي من شانها استعادة الخطوط العريضة التي تسمح بإعادة النظام للإقليم.

فالتصحيحات والانعطافات التي يتوجب القيام بها من خلال سياسة إقليمية (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم) تقتضي مسعى فكريا جديدا وسلوكات جديدة من اجل نموذج جديد للتنمية [1].

المطلب الثاني: الآفاق والخطوط التوجيهية الأربعة والبرامج العشرون للعمل الإقليمي:

جاءت هذه الخطوات الأربعة لتهيكل المخطط الوطني وترد على رهانات تنمية الإقليم، وتشكل الخيارات الأساسية والأهداف الوطنية الكبرى للتنمية نحو إقليم مستدام، إعادة التوازن الإقليمي، جاذبية وتنافسية الإقليم والإنصاف الإقليمي.

ترتكز هذه الخطوط على واقع الإقليم الوطني والسياسات القطاعية أو الإقليمية الجاري تنفيذها، وتدمج بالتالي عدد كبير من الترتيبات والمشاريع الموجودة، مع محاوله تكييفها مع رهانات التنمية الإقليمية الخاصة بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ويتعين عليها أن تعمل على التوافق ومفصل الديمومة، الإنصاف والتوازن بين الفعالية الاقتصادية وهي منطلقات يقوم عليها المخطط الوطني.

ويتم تنفيذ هذه الخطوط من خلال عشرين برنامج للعمل الإقليمي، PAT.[2].

[1] ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10-02،المرجع السابق الذكر ،ص 44-45.

[2] المرجع نفسه ، ص 45.

وتعتبر بمثابة برامج عملية وقد جعل حجمها وطابعها الأفقي من هذه البرامج عمليا طويلة المدى تجمع فاعلين متعددين ومتنوعين والمتمثلة في[1]:

إقليم مستدام،إدماج إشكاليه البيئة في بعدها القاري:

يرمي هذا الخط إلى بناء إقليم يقيم علاقة متينة بين تهيئة الإقليم والديمومة، ويجعل من هذه الأخيرة انشغالا مسبقا لأي تدخل في ميدان التهيئة لان النموذج الوطني للتنمية المتبع منذ عقود أدى إلى أزمة بيئية، يتعين إيجاد حلول طموحة لها ، كذلك توجد الجزائر في حالة انتقال بيئي ، ديموغرافي واقتصادي، وجب عليها أن تتزود بوسائل لنجاح هذين الانتقاليين بالنظر إلى الارتباط الوثيق بينهما وارتهان احدهما بالآخر، والاقتصاد لا يمكن أن يتطور عندما يلحق الضرر بالبيئة وبالموارد، فلا يمكن فصل حماية التراث والأنظمة البيئية عن فرص وعراقيل التقويم الاقتصادي ، وتعد المقاربة الإقليمية للتنمية المستدامة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم بـ:

–حماية التراث الطبيعي والثقافي وديمومته قصد نقله للأجيال القادمة، وعدم المجازفة بقدراتها في الاستفادة منه.

–تقويم اقتصادي واجتماعي لهذا التراث وبصفة خاصة في إطار السياسة للتنمية المحلية.

–تشكل التنمية المستدامة للإقليم بعدا يوجه مجمل الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم: إعادة التوازن بين الساحل والداخل، دعم الموارد و تثمينها والمحافظة عليها.

أ–ديمومة المورد المائي:

يهدف هذا العمل إلى حماية وتثمين المورد المائي قصد بقائه من خلال تهيئة الإقليم بإدماج استخدامات للمياه تتماشى والمحافظة على المورد المائي وتجديده من اجل تلبيه الحاجيات من الماء في العقدين القادمين، كل هذا يكون من خلال تعبئة متزايدة للمورد الإنصاف الإقليمي من

[1] شهرزاد مناصر، لطيفة بهي، آليات **تهيئة الإقليم كأساس للجماعات الإقليمية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مجلة ضياء للدراسات القانونية، مجلد 3، العدد 2 ،2021، ص 82.

خلال تحويلات الماء بين الأقاليم (تحويلات من عين صالح إلى تمنراست ومن كدية أسردون إلى بوغزول ، الجنوب و الهضاب العليا) .

الإنصاف في استخدام الماء وتجديد طريقة تسيير المياه: اقتصاد الماء [1].

ب-المحافظة على التربة والتصحر:

من خلال حماية وتثمين المورد من التربة، وضع تقنيات جديدة لمحاربه زحف الرمال في إطار مكافحة التصحر، محاربة ملوحة الأراضي وتصاعد المياه في الصحراء السفلى. يتضمن إعداد مخطط وطني للمحافظة على التربة والتصحر من خلال وضع دراسة تراعي العلاقة بين الإنتاجية والموارد الطبيعية والنزوح والفقر، الغرض منها:

-إعادة خريطة تصنيف الأراضي الفلاحية.

-توضيح التنظيم العقاري للأراضي الفلاحية والسهبية (حقوق الملكية،الاستفادة والاستغلال).

-تحديد إطار قانوني يسمح بمساهمة السكان المحليين والمجموعات والشركاء الآخرين والفلاحين والمربين في مشاريع مرتبطة بالمحافظة على الثروة الطبيعية.

-متابعه التحكم في سياسة فتح القطاع التابع للدولة على التنازل، كذلك تحسين القدرة الإنتاجية الفلاحية من خلال تأهيل المستثمرة الفلاحية وبرنامج لاستصلاح الأراضي(مليون هكتار في آفاق 2030) .

-تأهيل مخطط تهيئة الشاطئ وحماية المناطق والمواقع الحساسة.

-تهيئه أحواض السفوح (أحواض تدفق السيول)، وتوسيع الثروة الوطنية الغابية(1.050.000 هكتار في آفاق 2030).

-مكافحة التصحر من خلال استئناف أشغال السد الأخضر في إطار إستراتيجية متجددة تشمل مجمل أعمال التهيئة والتطوير [2].

ج-الأنظمة البيئية:

[1] ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10-02،المرجع السابق الذكر ، ص 47-48 .

[2] المرجع نفسه ، ص 53.

تحتل الأنظمة البيئية الجافة ثلثي الفضاء الوطني، ويتعلق الأمر بالأوساط الأكثر هشاشة والأكثر أهمية بالنسبة للجزائر قاطفه.

يهدف هذا البرنامج إلى حماية وتثمين وإعادة الاعتبار للأنظمة البيئية(حماية الساحل، الجبل، الأنظمة البيئية السهبية والواحات والغابات).

إحداث تحول فكري قصد إدراك البعد الكامل للأنظمة في العمل العمودي، أما بالنسبة لحماية وتثمين الساحل يرمي المخطط إلى تصنيف وتهيئة 11 حضيرة برية وبحرية في آفاق 2030، وتصنيف وتهيئة 21 محمية بحرية وبرية.

أما فيما يخص حماية وتثمين الجبل حدد المخطط الوطني 20 كتله جبلية.

وتم تحديد مخططات تهيئة الساحل الجبلية كل على حدى مخططات استعمال التربة، التهيئة الرعوية، حماية وتثمين الأنظمة البيئية السهبي من خلال مخطط خاص بالسهوب،حماية و تثمين نظام الواحات والمحافظة على الفضاءات المحمية وتنميتها.

د-المخاطر الكبرى:

-يهدف هذا البرنامج إلى تفعيل سياسة تهيئة إقليمية تسمح بالوقاية من المخاطر الكبرى والحد من أثارها من خلال تحديد ومراقبة التعمير في المناطق ذات المخاطر، وذلك للحد من التمركز العمراني في المناطق التلية خاصة الشريط الشاطئي، ونقل المؤسسات الصناعية ذات المخاطر من الحواضر السكانية الكثيفة وبناء مدن جديدة في مناطق أقل عرضة للزلزال.

-منهجه مخططات الوقاية من المخاطر وإدماجها في وثائق التعمير مع معايير مقاومة الزلزال.

-مخطط للحد من المخاطر والتكيف مع المخاطر المناخية.

-مساعدة تقنية لتحسين وتجنيد الفاعلين من خلال وضع سياسات للتكوين والتحسيس .

-الحد من حرائق الغابات ومن انعكاساتها[1].

هـ-التراث الثقافي:

[1]ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10-02، المرجع السابق الذكر، ص 54، 56.

يهدف هذا البرنامج إلى حماية وتثمين التراث الثقافي باعتباره عامل للتنمية المستدامة للأقاليم من خلال:

-أقطاب اقتصاد التراث: يقترح المخطط الوطني لتهيئة 18 قطب اقتصادي للتراث .

-إجراءات حماية وتثمين الممتلكات الثقافية: من خلال حماية الممتلكات الثقافية، معرفة التراث الثقافي، ترميم الممتلكات الثقافية، صيانة المخطوطات، تسيير واستغلال الممتلكات الثقافية، تأهيل المتاحف ، حماية و تأمين الحظائر الثقافية.

-الأعمال ذات الأولوية.

-الإدراج في السياسات القائمة .

وكل هذا ضمن إستراتيجية تقوم على وضع إجراءات لجرد وحماية التراث الثقافي ووضع أقطاب لاقتصاد التراث الثقافي ، التكوين والتوعية لحمايته [1].

إنشاء ديناميات إعادة التوازن للإقليم:

يهدف إلى بعث ديناميات توازن جديدة بين الشريط الساحلي والمناطق الداخلية ووضع نظام حضري في خدمة الإقليم.

يهدف هذا الرهان إلى بروز خطوط جديدة للتقسيم واستقطابات جديدة تهيكل تنظيما متجددا للإقليم، من اجل هذا وضع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ثلاث إستراتيجيات:

-إستراتيجية إعادة هيكلة الفضاءات الساحلية والتلية: من خلال إنشاء مدن الربط للتل تشكل بديلا لتمركز التنمية في المدن الكبرى وحدها.

- إستراتيجية التنمية الطوعية للهضاب العليا: قصد إبقاء السكان وتحولها إلى فضاءات جذابة على المستوى الوطني من خلال تدعيم الأنظمة الحضارية عبر مدن التوازن ومدن الربط في الهضاب العليا، وعلى تنميه قواعدها الإنتاجية والتواصل المتزايد مع مجمل الإقليم.

[1] ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10-02، المرجع السابق الذكر، ص 57.

– إستراتيجية تنمية طموحة للجنوب: تقوم على تثمين الموارد الخاصة به، وعلى تثمين تنظيم إقليمي في أرخبيلات انطلاقا من مدن تنمية الجنوب، ويتعلق الأمر بتثبيت السكان وجعل الجنوب فضاء جذاب ودعم أشكال التعاون مع الهضاب العليا والشمال.

يتمثل هذا الخط التوجيهي في خمس برامج أعمال إقليمية:

– كبح التسحل وتوازن الساحل: من خلال التحكم في نمو الساحل وتمكينه من تنمية نوعية، وتهيئة في العمق لمجمل الشريط الكلي.

–عن طريق تحديد ومراقبة تعمير الساحل وكبح التوسع الطولي للمدن الشاطئية، الإبقاء عن نوافذ ساحلية طبيعية بمسافة خمس كيلومترات.

كبح توسع التجمعات السكنية في الوسط الفلاحي والمحافظة على الأراضي الفلاحية، إعادة توجيه ونشر التعمير بعمق في المرتفعات، المدن الجديدة كأداة للتنظيم ودافع لفك الاكتظاظ (سيدي عبد الله، بوينان، العفرون، سيدي عمار والناصرية، الجزائر العاصمة)، وهران (عكاز رأس فكرون)[1].

–خيار الهضاب العليا: من خلال جعل هذا الفضاء جذاب بالنسبة للسكان ومجمل جزائريين بضمان تنميته المدعمة والمستدامة،وإدراجه مع مستوى من العلاقات والتكامل العالي.

عن طريق دعم النظام الحضاري للهضاب العليا، وضع مخططات عمل خاصة وإضافية للهضاب العليا، حيث تعتبر مدن تبسة، باتنة، سطيف، الجلفة، تيارت، سعيدة، المسيلة، الأغواط كمد توازن الهضاب العليا، مدن عين الصفراء، المشرية البيض، بوسعادة، برج بوعريريج كمدن ربط للهضاب العليا، بالإضافة إلى تشكيل المدينة الجديدة بوغزول.

– خيار تنمية الجنوب: حماية و تثمين نظام الواحات، الاستغلال المستدام لموارد نظام المياه الجوفية الصحراوية، دعم نظام حضاري في شكل أرخبيل عن طريق فضاء البرمجة الإقليمية وسياسة المدن الجديدة التي تشمل: متليلي الجديدة، المنيعة، حاسي مسعود، أيضا تدعيم شبكة

[1] ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10–02،المرجع السابق الذكر ، ص 59–62.

فعالة للمواصلات في الجنوب وكذا بين الجنوب والفضاءات الأخرى(الشمال والهضاب العليا)، دعم قواعد تنمية مستدامة وتغيير الاتجاه قصد إعطاء جاذبية أفضل وإنصاف إقليمي لهذا الفضاء.

– تغيير موقع الأنشطة والتمركز الإداري: عن طريق إنشاء قواعد إنتاج وخدمات قوية في أقاليم أقل تجهيزا عن طريق إعادة توقع الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات الإدارية، حيث تم إنشاء صندوق وطني لتهيئة الإقليم لمساعدة المستثمرين على إعادة التموقع في الهضاب العليا ،ووضع ترتيبات تحفيزية لإعادة التموقع مثل المزايا الجبائية والمادية(منح قروض)– نظام حضري متسلسل متمفصل [1]: يقوم هذا البرنامج على نقطتين، وجود أربع حواضر كبرى تتمثل في الجزائر بالوسط الشمالي كعاصمة سياسية واقتصادية، وهران بالشمال الغربي ، عنابة و قسنطينة بالشمال الشرقي مدن كبرى متوسطية.

–مدن لربط التل ومدن توازن الهضاب العليا.

– مدن تنمية الجنوب التي تساهم في دعم التنافسية وخلق الجاذبية [2].

المدن الجديدة: تم إقامة ثلاثة أنماط من المدن الجديدة وهي:

–المدن الجديدة للامتياز: سيدي بوعبد الله، بوينان، وعكاز.

– المدن الجديدة لإعادة التوازن الإقليمي: بوغزول.

المدن الجديدة لدعم التنمية المستدامة: المنيعة، حاسي مسعود.

– وضع نظام للاتصال ودعم النظام الحضري (استكمال التنمية النوعية في المناطق الموجودة برواق الطريق السيار المتوسطي من تلمسان إلى الطارف).

[1] ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10–02، المرجع السابق الذكر، ص 62–69.

[2] تهميش وفاء بشاينية **إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة والتخطيط الإقليمي: دراسة للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، ومخططات المدن الجديدة في الجزائر**،المرجع السابق الذكر،ص 123.

خلق شروط جاذبية وتنافسية الأقاليم:

السياق الاقتصادي الشامل الذي تندرج ضمنه الجزائر هو سياق العولمة وبروز اقتصاد المعرفة، وفي نهاية الثمانينات دخلت الجزائر في مرحلة انتقال اقتصادي، من خلال هذه الازدواجية يعتزم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم خلق شروط التنافسية والجاذبية للأقاليم بتأكيد قدراتها على الإنتاج والتبادل، وفق قواعد الاقتصاد العصري وجذب المهارات والتكنولوجيات والاستثمارات الأجنبية المرفقة بعدة عناصر تبدو أساسية لتطوير الجاذبية والتنافسية [1].

تشكل هياكل التنافسية جانبا أساسيا لهذه الأخيرة، فهي تضمن فعالية الإنتاج والمبادلات الداخلية والدولية وتشكل عنصرا هاما للجاذبية، وتتكون على الخصوص من شبكات إمداد تركز على مطارات وموانئ دولية ومراكز إمداد، ومنشآت ذات طاقات كبيرة وخدمات نقل فعالة (طرق سريعة، خطوط سكك حديدية) وتتكون أيضا من قدرات عقارية أو تجهيزات ومنشآت تضمن التمويل بالماء والطاقات والمعلومات للمؤسسات البشرية والانفتاح.

التنظيم الإقليمي للقواعد الإنتاجية بدعم القدرات الإنتاجية للأقاليم، ويضاعف التعاون ويعمل على بلوغ حجم يسمح بدخول الأسواق الداخلية والدولية، وهكذا فإن تحديد أقطاب الجاذبية ومناطق مندمجة للتنمية الصناعية(SIDI) مدعومة بحظائر ومقاطعات تكنولوجية وفي نفس الوقت عصرت أربع مدن كبرى ذات طابع يدفع بالإقليم نحو الاقتصاد العالمي،ناهيك عن تطوير اقتصاد محلي، هي بمثابة آفاق من شأنها دعم التنافسية في الجزائر [2].

دعم الانفتاح الدولي للجزائر بواسطة تقوية المنشآت والخدمات الخاصة وكذا وضع استراتيجيات مؤقتة للانفتاح خاصة حول الحدود في إطار المغرب العربي، يشكل جانبا حاسما للتنافسية يسمح بانخراط البلاد في الديناميات العالمية.

---

[1] ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10-02المرجع السابق الذكر ، ص 69-71.

[2] وفاء بشاينية ، **إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة والتخطيط الإقليمي: دراسة للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، ومخططات المدن الجديدة في الجزائر** ،المرجع السابق ذكره ، ص 117 .

– تشكل الديمومة إذا عاملا للتنافسية والجاذبية للمدى الطويل بتهيئة رأس المال البيئي والإقليمي وترقيه قيمته.

– التوازن والإنصاف الإقليمي يدرجان مبدأ التنافسية يسمح برفع أثارها وتفادي تهيئه إقليم من زاوية قائمة على النفعية والإنتاجية المحضة.

إن هذا الخط يتمثل في سبع برامج عمل:

1– عصرنة وربط هياكل الأشغال العمومية والنقل والإعداد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال:

–تطوير وتعزيز منشآت الطرق من خلال إنشاء محورين اثنين للطريق السيار شرق غرب في مواقع خاصة خط جديد، انجاز 23 وصفة للطريق السيار بهدف دعم هيكلة شبكة النقل وربط مختلف الأقطاب: الولايات، الموانئ، ومطارات البلاد [1].

– تحديث منشآت السكة الحديدية: تحديث خطوط السكك الحديدية الموجودة (ازدواجية الخط)، كهربة الجزء إعادة الاعتبار لنظام الإشارة لخط السكة الحديدية والأمن.

– تطوير قدرات مينائية جديدة(تحويل الكامل أو الجزئي لأنشطة ميناء الجزائر إلى ميناء مركزي جديد)، تطوير قدرات جديدة لحركة الحاويات في موانئ بجاية، سكيكدة، جنجن.

– تنمية وتعزيز المنشآت المطارية .

– تنمية أرضيات الإمداد للتخزين.

– تدعيم هياكل الطاقة (التمديد إلى أقصى حد ممكن لعمر مخزون الطاقات الباطنية عن طريق تنمية فضاءات جديدة لإنتاج المحروقات .

– رقمنة الأقاليم: تكنولوجيا الإعلام والاتصال وسيلة قوية لبناء مجتمع المعلومة والاقتصاد الرقمي الذي يترجم عن طريق تحقيق المشاريع الإستراتيجية، تعزيز الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسية المؤسسات الوطنية خاصة عن طريق بروز الخدمة الصناعية لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال .

[1] ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10–02المرجع السابق الذكر ، ص 71-72 .

– تحسين إنتاجية الإدارة .

–دعم قدرات قطاعات التربية والبحث والابتكار.

– تحسين نوعية حياة المواطنين خاصة بتحسين نظام الصحة [1].

– كذلك تطوير التكنولوجيات الفضائية أداة للمساعدة على التنمية المستدامة ودعم السيادة الوطنية من خلال رصد الأرض وحماية البيئة والوقاية وتسيير المخاطر.

– الاتصالات الفضائية،التموقع والملاحة بالأقمار الصناعية.

– يهدف مخطط التهيئة الرقمية فيما يخص البريد بضمان توزيع فضائي متوازن لشبكة البريد، توفير خدمة عمومية جوارية للسكان، تحديث هياكل البريد وتوجهها نحو تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

– إعادة تشكل وضبط مجمل عوامل الاتصال سواء في ميدان السمعي البصري أو في ميدان الصحافة المكتوبة قصد الاستجابة للحاجيات الوطنية ومواجهة التحديات المترتبة عن المنافسة وتطور التكنولوجيا.

– الرهانات الكبرى فيما يخص شبكة التعليم العالي والمهني: تحدي الأعداد، الامتياز وتحسين النوعية،انفتاح المؤسسات على عالم الاقتصاد، الملائمة والتوازن الإقليمي للهيئات التي يتعين خلقها مع الخاصيات والطبيعة الإقليمية.

2– تأهيل عصرنة المدن الأربعة الكبرى: الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة.

من خلال جعلها مولدا لنمو يشكل محطات الاقتصاد معولم وقاطرة لشبكة نمو تغذي في العمق إقليما متوازنا.

– تأهيل الخدمات الموجهة لتحديث المدن الأربعة الكبرى.

– تنمية ثلاثة أقطاب للجاذبية حول هذه المدن:

[1] ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10–02المرجع السابق الذكر ، ص 75–80.

الجزائر(سيدي عبد الله، بوينان)، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، التكنولوجيا المتقدمة، البيوتكنولوجيا.

– وهران (وهران، مستغانم، سيدي بلعباس،تلمسان) الكيمياء العضوية والطاقات، تكنولوجيا الفضاء، المواصلات السلكية واللاسلكية.

–قسنطينة وعنابة (قسنطينة، عنابة وسكيكدة)، البيوتكنولوجيا (الغذائية والصحة)، الميكانيك والبتروكيمياء.

– إطار حضري جذاب وعملي وإستراتيجية الواجهة وانجاز مداخل وطرق ناجحة.[1]

–إعادة المدن الكبرى: من خلال إنجاز شبكة تعاون بين المدينة الكبرى ومدن منطقة جاذبيتها ووضع شبكة فيما بين الحواضر.

جعل الجزائر العاصمة مدينة كبرى(بوابة دولية للجزائر قاطبة)و وهران،قسنطينة،عنابة، مدن كبرى متوسطية.

– أقطاب الجاذبية والمناطق المندمجة للتنمية الصناعية: هذا البرنامج يهدف لتهيئة الإقليم و هو دعم قدرات الانخراط في الديناميات اقتصاد العالم في تحول حيث تفقد فيه الموارد الطبيعية ورأس المال المادي نسبيا أهميتها أمام العوامل غير المادية: الإعلام ، البحث . التدفقات المالية ، ويعتمد بروز اقتصاد المعرفة على القدرة على الانفتاح و معالجة المعلومات و على القيام بالأنشطة البحث المولدة للتكنولوجيا التي تعتبر الرهان الحقيقي [2] .

كما يهدف هذا البرنامج إلى تنمية القطاع الصناعي، رفع مستوى الجاذبية خلق، التوازن والتعاون هذه العناصر تتحدث بناء على عامل كثافة المؤسسات، توفر التجهيزات المادية والبنيات التحتية، المساهمات الابتكارية وحاضنات صقل هذه القدرات [3] .

---

[1] ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10-02المرجع السابق الذكر ، ص 82-83.

[2] ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10-02المرجع السابق الذكر ، ص 84.

[3] وفاء بشايينية، **إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة والتخطيط الإقليمي: دراسة للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، ومخططات المدن الجديدة في الجزائر** المرجع السابق الذكر، ص124.

الأقطاب التقنية : تنشأ في المناطق التي تتوفر على عدد من المؤسسات ذات الحجم الكبير والتي تنشط في مجال معين مثل عنابة بصناعة الحديد والصلب حيث تتوفر عنابة على مراكز التكوين في هذا المجال والمداخل التي تسهل وتسمح بالتبادل التعاون الدولي والمحلي.

– الحضائر التكنولوجية خاصة بالمدن الجديدة: بالرغم من قلتها إلا أنها تمثل رهان أساسي يعتمد عليه لتحقيق انطلاقة قوية قصد تطوير مجالات معينة تركيزا على دعم الإبداع، البحث والابتكار مثل الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله المختصة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال [1]

– المناطق المندمجة للتنمية الصناعية: نميز بين صنفين المناطق المندمجة للتنمية الصناعية المتعددة الخدمات ولاية الجزائر، بومرداس،بجاية، المناطق المندمجة للتنمية الصناعية المختصة تتوقع ببجاية للصناعات الغذائية،غرداية للطاقات المتجددة[2] .

–أقطاب الجاذبية في الوسط الريفي: الهدف منها هو تقليص البطالة وسوء التشغيل ورفع مستوى معيشة السكان بالاستفادة من جميع الإمكانيات التي تقوم عليها هذه المناطق والجيوب ونميز بين الصنفين من الأقطاب:

– أقطاب الصنف أ: ذات طابع تكنولوجي تهتم بالصناعات التقليدية والخدمات المحلية كقطب، الطارف، عنابة يختص بتربية المائيات، قطب البويرة، بجاية، سكيكدة يختص إنتاج زيت الزيتون [3].

أقطاب الصنف ب: تهدف إلى استغلال المستدام للموارد الطبيعية، الثقافية السياحية والمحلية: مثل قطب تمنراست، جنات، إليزي، قطب القبائل[4] .

[1]ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10-02، المرجع السابق الذكر، ص 87.

[2]: ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10-02المرجع السابق الذكر ، ص 124.

[3]ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10-02المرجع السابق الذكر ، ص 125.

[4]ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10-02، المرجع السابق الذكر، ص 87-88.

أقطاب الجاذبية للسياحة: إن الجزائر في كل طرف من أطراف ولاية الجزائر تحوز على طاقة سياحية لا يستهان بها، فهذه الأقطاب تساهل في دعم التنافسية، الجاذبية، القيمة المضافة، ترابط الأقاليم [1].

فضاءات البرمجة الإقليمية: تهدف إلى تطوير اقتصاد إقليمي يحشو الطاقات الأقاليم ويدمجها في شبكات النمو بصفتها فضاء للتشاور حول المشاريع والبرامج المشتركة للعديد من الولايات، وتشمل09 فضاءات على مستوى التل، الهضاب العليا، الجنوب[2] .

– التنمية المحلية: يهدف هذا البرنامج إلى إعطاء الإمكانيات لتنمية مجمل الأقاليم وإدراجها في شبكات النمو ، إدراج الاقتصاد المحلي ضمن الاقتصاد الشامل بشرط أن تكون هذه التنمية المشتركة بين الدولة والجامعات الإقليمية وفضاءات البرمجة الإقليمية، والخواص والمواطنين ويتحقق ذلك من خلال جرد الموارد والقدرات قصد تقييم قدرات التنمية المحلية في ميدان الموارد والثروات الحيوانية والنباتية، والموارد الاجتماعية والاقتصادية، دعم قواعد التنمية من خلال التأهيل المحلي للهياكل والتجهيزات وتطوير هندسة الإقليم لتركيب المشاريع ودعم التكوين والعمل، تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسط و الصناعات التقليدية قصد توفير مناصب الشغل هيكلة الجاذبية المحلية وإقامة إدارة محلية ملائمة تتوزع في فيها الوظائف وفضاءات البرمجة الإقليمية[3] .

– **الانفتاح على الخارج** :يهدف هذا البرنامج إلى تحسين الشروط الإقليمية للانفتاح ،تهيئة المناطق الحدودية وتنميتها بدعم التنمية الاقتصادية وسهولة الوصول إلى هذه المناطق ، دعم

---

[1] وفاء بشاينية،**إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة والتخطيط الإقليمي: دراسة للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، ومخططات المدن الجديدة في الجزائر**المرجع السابق الذكر، ص125.

[2] ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10-02، المرجع السابق الذكر، ص89.

[3] داودي جمال ، المرجع السابق الذكر، ص 308.

التجهيزات والخدمات وتنمية العلاقات العابرة للحدود [1]،وتتجسد عن طريق فتح إنشاء القطاعي المشترك[2]وتتمثل هذه المناطق الحدودية في :

الساحل الشرقي: القالة، الطارف من خلالها يمكن أن تطور علاقات عابرة لحدود مع تونس وتطوير علاقات بين عنابة وبينبنزرت .

الهضاب العليا الشرقية: قسنطينة، تبسة وتتيح تم فصولات كاملة مع فريانة والقصرين في تونس

التل الشرقي: سوق أهراس يمكن أن تطور علاقات مع تونس

الجنوب الشرقي: الوادي يمكن أن تطور علاقات مع نفطة وتوزر.

– الجنوب الكبير الشرقي: الدبداب، عين أميناس، إليزي، وجنات، يمكن أن تطور علاقات مع جنوب تونس وليبيا .

– الجنوب الكبير الخط العامل الصحراء، تعرف مبادلات هامة مع الساحل الإفريقي، وتشكل منطقة تهيئة ذات أولوية وهي مستقطبة من طرف تمنراست، كما يمكن أن تطور علاقات مع النيجر ز مالي وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها.

– الجنوب الغربي: من خلال جهود التنمية المدعمة للانفتاح على موريتانيا ومالي، كذاك منطقة بشار قدرة انفتاح على المغرب، كذلك يمكن لمشروع تثمين الموارد المعدنية لغار جبيلات (تندوف) أن يكون له أثر اقتصادي على المنطقة وكل الغرب الجزائري، إدماج مشاريع إعادة التأهيل والاعتبار للأنظمة البيئية الهشة ومكافحة زحف الرمال.

– الهضاب العليا الغربية: تمتد من ولاية النعامة إلى مناطق السهبية والجبلية الأطلس الصحراوي.

التل الغربي: تلمسان، مغنية توفر قاعدة صلبة للتنمية وعلاقات عابرة مع وجدة، بركان، الناظور وفاس بالمغرب .

[1] ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10-02، المرجع السابق الذكر، ص92.

[2] داودي جمال ، المرجع السابق الذكر ، ص 309.

– فضاء التعاون الإستراتيجي: يعتبر الاندماج المغاربي ضرورة إستراتيجية حيوية قصد دعم ودمج القدرات الاقتصادية المشتركة وتوفير ضمان شروط ملائمة قدر الإمكان لمجمل الدول المغاربية.

لمواجهه منافسة عالمية وانفتاح على الفضاءات الأكثر اتساعا للتعاون أو الاندماج ، من خلال دعم المناطق الحدودية ، تطوير مشاريع مغاربية للبنية التحتية (طريق السيار المغاربي) إدماج مشاريع مكافحة التصحر لرسم مخطط العمل الشبه الجهوي ، دعم التعاون المغاربي في إطار الأمن الغذائي[1] .

- **تحقيق الإنصاف الإقليمي:**

يتعلق الأمر استدراك المناطق ذات العوائق، واستباق التأهيلات كالتي تعاني من معوقات الجاذبية والتنافسية، حيث تخلق التنافسية تباينا تداخل الإقليم باعتبار أن التنمية لا توزع بإنصاف ولا ثلاثة أبعاد ويعالج:

– فضاءات ريفية، خاصة المناطق السهمية والجبلية نتيجة النزول الريفي أصبحت مفرغة وتوجد في وضعية عجزه في ميدان التواصل والتجهيزات والخدمات .

–المدن: نتيجة النمو السريع الذي أدى إلى مضاعفة السكن وتزايد حدة السكن الهش والعشوائي ما جعل بعض الأحياء عرضة للإقصاء.

– مناطق ذات العوائق الخاصة: تتميز سواء بطابعها المعزول كبعض الأقاليم الجبلية أو بتواجدها في بعض الجيوب في الهضاب العليا.

ويعتز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم جعل الإقليم الجزائري فضاء مشترك لجميع الجزائريين يضمن مستوى عالي من التضامن الإقليمي وتحقيق الإنصاف الإقليمي عن طريق نظام ملائم لإعادة توزيع بين الأقاليم الأفضل تجهيزا والأقاليم الأقل تجهيزا

[1] الملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10–02،المرجع السابق الذكر، ص92.

– تنصب المحاور الرئيسية لتحقيق الإنصاف الإقليمي حول السكن والخدمات القاعدية، التواصلية والنقل، الاتصال، التمكن من الخدمات، تنمية القواعد الإنتاجية الخاصة، وهو في سياق تكامل مع الخطوط التوجيهية الأخرى.

– **التجديد الحضري وسياسة المدينة:** إن التجمعات البشرية الكبرى الناتجة عن النزوح نحو المدن أفرزت وضعية معقدة، لان نسبة 86% من السكان تقيم في مقر الولايات و البلديات بالإضافة إلى توسع النسيج العمراني غير المهيكل وسوء التجهيز، مما أدى إلى تهميش إحياء بأكملها وانتشار السكن العشوائي والبيوت القصديرية، فأصبحت المدن فضاءات اللامساواة ولاسيما نموها السريع والحديث الذي ضعف الضغط على السكن، دون أن تتيح القواعد الإنتاجية والخدمات والتجهيزات نفس الوتيرة مما يجعل من أحياء كاملة عرضة للإقصاء [1].

إن تنمية المدينة تعد أساسا ينبغي رفعه عن طريق مسعى مدروس وخلاق وهذا المسعى يعيد المدينة بعدها الأكثر من خلال إعادة وتطبيق برامج طموحة وتتمثل في:

– التحديث الحضري: ويتمثل في إعادة الاعتبار للمدن لأنها تقريبا وخاصة المدن الكبرى تعاني من نسيج عمراني قديم ومتدهور للتجمعات الكبرى وهش ويكون ذلك عن طريق، إعادة الاعتبار للسكنات الكبرى وإزالة السكن العشوائي، الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب وقنوات التطهير، تحسين الربط مع الفضاءات المركزية في المدينة وبين الأحياء.

– إعادة الاعتبار للفضاءات العمومية واستصلاحها وصيانتها، تدعيم وتثمين التراث التاريخي والثقافي، حماية وتثمين مواقع الحضرية، تثمين مساحات الخضراء وعصرنة شبكات فعالة التطهير.

– استدراك وإدراج المناطق الحضارية ذات العوائق: يهدف هذا البرنامج إلى التقليل من الفوارق لضمان انسجام والاندماج مختلف أحياء المدينة عن طريق التدخل في المناطق ذات العوائق من خلال:

[1] فردي كريمة، المرجع السابق الذكر، ص197.

– إزالة السكن الهش وانجاز سكنات الاجتماعية للأحياء أو تكملتها قصد الحصول على التجهيزات الجامعية تربية صحة رياضة، تحسين اندماج الحضاري الأحياء وربطها بهياكل وشبكات النقل الجماعي، توفير تجهيزات جوارية وتمكين السكان المشاركة في المشاريع التي تهمهم [1] .

– إصلاح التسيير والإدارة في المدن: وذلك من خلال تحسين قدرات الإدارة البلدية، وتعميم آليات اتخاذ القرار فيما يتعلق بتطوير المدينة، ووضع أدوات جديدة تنظيميه خاصة بالأقاليم الحضرية.

– التجديد الريفي: يهدف هذا البرنامج لتحقيق الإنصاف الإقليمي في الوسط الريفي عن طريق المساواة بالنسبة لجميع المواطنين في الإقليم الوطني على سكن، صحة، تكوين، تربية خدمات عموميه خاصة بالنقل، تحقيق تنمية ريفية ومرافقتها بتجهيزات وخدمات فعالة وربط الريف بالمجمعات العمرانية الصغيرة في علاقة حضرية ريفية متكاملة ومكثفة وتدعيم قواعد إنتاجية وتنوع ريفي، عن طريق تأهيل الهياكل والتجهيزات القاعدية وتحسين إنتاجية أنظمة الزراعة وتربية الحيوانات والغابات، تنويع الاقتصاد الريفي.

– وضع مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة: هي عبارة عن مشاريع متكاملة والمواضيع التي تبنى حولها هي، عصرنة وإعادة الاعتبار إلى القرية والمجمعات الصغيرة وتحسين نوعية وشروط الحياة فيها، تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي وتثمين وحماية التراث الريفي والمادي والغير المادي، وضع وسائل التمويل كالقروض المصغرة، بنوك المجموعات، إنشائها هيئات ضمان القروض، دعم الاستثمار في الوسط الريفي[2] .

–استدراك وتأهيل المناطق ذات العوائق: بهدف تفادي تهميش المناطق ذات العوائق وضعت الدولة برنامج عمل في إطار مخطط الوطنية يرتكز على تحسين شروط الحياة في هذه المناطق وتثمين الأقاليم وذلك بحماية وإحياء الأوساط الطبيعية وتنويع الأنشطة الاقتصادية فيها وتحديث

[1] ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10-02، المرجع السابق الذكر، ص97.

[2] ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بالقانون رقم 10-02، المرجع السابق الذكر، ص98-100.

التسيير المحلي، بوضع إدارة جوارية تشجع مشاركة المواطنين في الحياة المحلية وإعادة مخطط تأهيل المناطق ذات العوائق [1] .

[1] عيفاوي كريمة ، خلف الله سليمة ، المرجع السابق الذكر ، ص 40 .

خلاصة واستنتاجات الفصل:

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال على التخطيط التنموي الذي يعتبر التخطيط الإقليمي أحد أساليبه، وتجسد ذلك من خلال مخططات التنموية الاقتصادية والبرامج الكبرى الهدف منه هو الاهتمام بالاقتصاد الوطني، تحقيق النمو والاكتفاء الذاتي وتحقيق التوازن الجهوي.

بالإضافة إلى تهيئة الإقليم وتحسين المحيط.

ومن أبرز هذه المخططات هو المخطط الثلاثي الأول 1967-1969، والمخططين الرباعيين الأول والثاني، والخماسيين.

إن السياسة التي كانت تعتمدها الدولة أظهرت مجهودات تنموية، غير أن الظروف التي مرت بها الجزائر وضعت نفسها أمام تعمير فوضوي، استهلاك غير عقلاني للأراضي والتلوث، هذا ما أدى إلى إصدار قانون متعلق بتهيئة الإقليم 01-02، من بين أدواته المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، حيث جاء ليحدد الصورة المستقبلية لما تكون عليه جزائر الغد، والتوجهات الكبرى، كذلك وضع هذا المخطط البرامج عمل تعمل لإيجاد حلقة ربط بين الطموحات والأفاق المنتظرة والإمكانيات المتاحة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

خاتمـــــــــة:

بعد دراستنا لموضوع التخطيط الإقليمي في الجزائر الراهن والتحديات فإن التخطيط الإقليمي في الجزائر يعتبر رهانا كبيرا يحمل في طياته تحديات عدة للجزائر، بتنوعها الجغرافي والثقافي الكبير وبمواردها الطبيعية الضخمة، تسعى من خلاله إلى تحقيق التنمية وإيجاد التوازن بين الأقاليم المختلفة.

لقد عاشت الجزائر بعد الاستقلال أوضاع مزرية، تخلف من كل نواحي الحياة، عدم تجانس في الهياكل القاعدية وبنى تحتية مدمرة، ما جعل اهتمام الدولة في هذه الفترة منصبا على إخراج الشعب الجزائري من التخلف والنهوض بالاقتصاد الوطني باتجاهها إلى التصنيع والقطاع الفلاحي، واعتماده إستراتيجية تنموية تعتمد على التخطيط المركزي كوسيلة للتخطيط وعلى قطاع عمومي ذو كثافة رأسمالية يشكل حصة الأسد في النشاط الاقتصادي، غايتها الاستجابة للحاجات الاجتماعية الأكثر استعجالا (توظيف، تدريس) والعمل على التحرر التدريجي للتبعية وإقامة اقتصاد من شانه توسيع الطاقات البشرية والمالية.

إن الاستعمار الفرنسي خلف حالة من اللاتوازن بين أنحاء البلاد بين أقاليم تحضى بالإمكانيات اللازمة والرفاهية، وأقاليم مهمشة تفتقر لأدني الهياكل الضرورية ولتفادي هذه الأوضاع وفك العزلة وإعادة التوازنات المجالية اتخذت عدة إجراءات إصلاحية وفق التوجه الاشتراكي بتطبيق سياسة التوازنات الجهوية، من خلال المخططات التنموية احتوى المخططين الثلاثي والرباعي الأول أفكار لتهيئة الإقليم هدفها فك العزلة ترجمت بإقامة العديد من الأقطاب الصناعية، وإقامة الثروات (الزراعية، الصناعية والبناء الذاتي) واعتمادها على مخططات التعمير (مخطط العصرنة العمرانية والمخطط البلدي للتنمية)،أما المخطط الرباعي الثاني ركز بشكل كبير على تحسين التنمية المحلية بتعزيز اللامركزية، من خلال إسناد الجماعات المحلية مهمة تحديد المشاريع اللازمة للسكان وذلك من خلال مخططات البلدية للتنمية.

زادت جهود الدولة في فترة الثمانينات في مجال التخطيط الإقليمي من أجل تحقيق التوازن الجهوي وتم ذلك من خلال إنشاء وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية سنة 1979 و صدور القانون رقم 03-87المتعلق بالتهيئة العمرانية الذي يحدد الإطار التطبيقي للسياسة الوطنية للتهيئة العمرانية من خلال إعداد منظومة من الأدوات للتخطيط المجالي.

شهدت فترة التسعينات ظهور أزمة اقتصادية وأزمة سياسية توجهت الدولة من خلالها إلى نظام الاقتصاد الحر كما لجأت إلى المؤسسات المالية و الدولية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تراجعت عن كل مشاريع التنمية من بينها الاهتمام بالإقليم و ذلك بسبب انخفاض أسعار البترول .

إن الظروف التي عاشتها الجزائر نتيجة اللاأمن ترتبت عنها هجرة كبيرة للسكان ،ما أدى إلى اختلال كبير في الإقليم الجزائري، استمر هذا الوضع إلى غاية سنة 2001 ، حيث صدر قانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، والذي شكل بحق نص قانوني في مجال تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة الذي من بين أدواته المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يبرز السياسة التي تعتزم الدولة إتباعها لتهيئة الإقليم في آفاق سنة 2030 و الآدات المفتاحية للإستراتيجية الوطنية التي ترسم الصورة المجالية لجزائر الغد لان الإقليم الجزائري متباين ويعاني اختلالات كبرى وفوارق خطيرة بسبب وجود موارد طبيعية محدودة تعرف منحى تنازلي في مقابل نمو سكاني توسع ويعرف منحى تصاعدي.

يمكن استخلاص النتائج التالية:

إن التخلف الذي ورثته الجزائر خلال الفترة الاستعمارية مرحلة لا يمكن تجاوزها إلا بتبني التصنيع وقطاع المحروقات.

إشكالية التنمية الإقليمية في الجزائر يعود بشكل أساسي إلى ضعف التخطيط الذي يرجع إلى هيمنة التخطيط المركزي على التخطيط الإقليمي بحيث لا يراعي مبادئ الجغرافيا الاقتصادية كما أنها تفتقد للدقة في إعداد المخططات التنموية لاسيما في الاختلاف الواسع في

الخصوصيات التنموية بين مختلف الأقاليم الجزائرية وتتجاهل أيضا للقدرات التنفيذية للهيئات الإقليمية وبالتالي تعثر التنمية من ناحية التخطيط ومن ناحية التنفيذ.

-المركزية الشديدة التي تميز هيكل الدولة الجزائرية والغياب العملي للمستوى الجهوي أي المستوى الوسطي بين الدولة والولاية في التنظيم الترابي للبلاد.

-المركزية في التخطيط والتي انفردت بها السلطة في رسم واتخاذ كل القرارات المتعلقة بالتهيئة الإقليمية دون الاهتمام بآراء مختلف الفاعلين والمتداخلين فيها ما أضعف من فعالية مختلف البرامج والمخططات.

-يحمل المخطط الوطني مجموعة من المشاريع إذا تم تجسيدها سوف تحمل التنمية إلى آفاق واسعة وذلك من خلال تعاون كل من الدولة والخواص والجماعات المحلية والتركيز على العامل البشري لذي يعتبر أساس نجاح كل مشروع.

إن الجزائر تتمتع بمساحة شاسعة وتجد في التخطيط الإقليمي أداة للموازنة بين المناطق الغنية بالموارد وتلك الأقل حظا وجب عليها عدم التركيز على النفط ووضع إستراتيجية قطاعية واضحة الأهداف ،مع التركيز على القطاعات الإنتاجية والاهتمام بالابتكار والتطوير ،والعنصر البشري للوصول للراشدة الاقتصادية والتخلص من مظاهر البيروقراطية ،وتطبيق الحكم الراشد حتى يتسنى للدولة التحكم في عناصر التراب الوطني ،وضمان سياسة إقليمية ناجحة وعادلة ،ومشاركة ديمقراطية لمختلف القوى الفاعلة في المجتمع ،وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص للمساهمة الإيجابية للمؤسسات في تسيير مختلف ورشات التنمية الإقليمية ،وتفعيل الحوكمة المحلية من شأنها تمكين المناطق من اتخاذ القرارات التي تمكنهم من تلبية حاجياتهم الفعلية ،تنمية المناطق الحدودية وتنمية السياحة في الجزائر من خلال تثمين وجهة الجزائر بغية مضاعفة جاذبيتها وقدرتها على التنافسية وتحسين تموقعها، والاستثمار في الطاقات المتجددة من شأنه أن يصبح مصدر أساسي للطاقة والدخل الاقتصادي.

قائمـــــة المراجـــــع :

الكتـــــــــب:

1-فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني: مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري، عمان: الدار المنهجية، ط1، 2016،

2-فليح حسن خلف،التنمية والتخطيط الاقتصادي،عمان: علم الكتب الحديث، ط 1،2006.

3-محمد خميس الزوكة،التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية،الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.1991.

4-محمد الفتحي بكير محمد،التخطيط الإقليمي،الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.د , 2009.

المقـــــالات:

01-أسماء بوخروبة، سياسة التوازن الجهوي في الجزائر، مجلة البحوث والعلوم السياسية جامعة خنشلة، المجلد 09، العدد 01، 2022.

02-الطاهر لعشيبي، التهيئة الإقليمية وإشكالية التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع 14، جوان 2008.

03-السعيد طهراوي، أم الخير قوق ،تعديل مفاهيم التنمية المستدامة في إطار سياسة تهيئة الإقليم ،المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ،م7،ع1،2023.

04-أحميد اتو محمد، دور الجماعات المحلية في مجالي التهيئة والإقليم والتنمية المحلية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية.

05-بوخليفي قويدر جهينة، التهيئة الإقليمية للمجال الصحراوي منذ الاستقلال ،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ع48 ،سبتمبر2017.

06-بوشريب عبد الله، البعد التنموي في ظل سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع3،سبتمبر 2017 .

07-حاجي صليحة، عوفي مصطفى،التخطيط الحضري بين الواقع والإنجاز، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2020/02/12 .

08-سهام بشير، النظريات المفسرة للتخطيط الإقليمي، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة قسنطينة، المجلد 14، العدد،01 2023 .

09-حميد رابح، مناطق الصناعية في الجزائر بين متطلبات التوطيد الصناعي وضوابط التنمية المستدامة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 9، ع2 – 2015.

10-حربي سميرة، مهدية هامل، التوجه الإيديولوجي لمسار التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، ع3، ديسمبر 2015 .

11-رملاوي عبد القادر ،التهيئة الإقليمية وإشكالية التباين التنموي الجغرافي في الجزائر،مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ،مجلد 2،ع 2. ديسمبر 2018.

12-فضيل إبراهيمي مزاري، التخطيط الإقليمي ورهانات التنمية في حوض الشلف، مجلة مدارات سياسية، مجلد07، ع 2023،2.

13-سويهر نواري -واقع وآفاق التهيئة القطرية بين الجزائر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،مجلد 15، ع1،يونيو 2007.

14-سالم محمد، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم كأداة لتنفيذ سياسة المدينة مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد 05، ع 1، 2022.

15-عتيقة جعيجج - حلاب حكيم،تخطيط التنمية المجتمع بين النهج الاشتراكي تحليل سويسو اقتصادي لتجربة الجزائر (1989-1967) مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية- بحوث دراسات -مجلد 10، ع1، 2023.

16-طحرور فيصل،المنحنى التطوري لتهيئة الإقليم الجزائري وتنميته المستدامة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مجلد 6، العدد 1، السنة 6، جانفي 2021.

17-شهرزاد مناصر، لطيفة بهى، آليات تهيئة الإقليم كأساس للجماعات الإقليمية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة ضياء للدراسات القانونية، مجلد 3، العدد 2 ،2021.

18-عبد القادر صافي .، دور ومساهمة التخطيط الإقليمي في دعم التنمية الحضرية المستدامة(آليات تخطيط البنية التحتية لترقية الخدمات المجتمعية والمرافق العامة)، مجلد 19، ع 03، ديسمبر 2022.

19-عادل انزارن، انتصار عريوات: دور المخططات البلدية في التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع6، جويلية2018.

20-مصطفى منصور جهان، التخطيط الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مجلة كلية الآداب ع6.

21-عباس راضية، تهيئة الإقليم والتعمير في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع، 4.

22-عبد الوهاب داون، حورية بن طرية، فعالية الإصلاحات الاقتصادية في إعادة التوازن لميزان المدفوعات دراسة حاله الجزائر.1970- 2014، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، مجلد 3، ع م، 2017.

23-عامر هني، قراءة في مخططات التنمية بالجزائر 1967-2014 مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، ع04.

24-نور الدين عنون، دور سياسة التهيئة الإقليم وتنميته في تعزيز الأمن القومي الجزائري ،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،العدد12 ،جانفي 2018 .

25-غرايسية خالد، سرير عبد الله رابح، دور المخططات البلدية للتنمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مجله قرارات سياسية، مجلد 6، ع2.

26-فردي كريمة، إستراتيجية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة في تحقيق الإنصاف الإقليمي، مجلة السياسة العالمية، م7، ع2021،1.

27-لحسن فرطاس، التهيئة الإقليمية في الجزائر بين مستلزمات الحكم الرشيد والممارسة في المجال الجغرافي، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد1 ،2007.

28-محمد يسعد ليلى،البيولوجية المعاصرة لدراسة التنمية والتخلف (الجزائر نموذج)، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 3، ع5، جانفي 2015.

29-مطانيوس مخول، عدنان غانم، ماهية التخطيط الإقليمي وتحدياته في التنمية المستدامة، مجلة علم إنسانية، ع46، السنة 2010،08.

30-محرز نور الدين، صيد مريم، التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017مجلد 3 .

31-نور الدين حاروش، رفيقة حروش، التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم،المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ،م05،ع2.

32-نايلي محمد، متطلبات التخطيط الإقليمي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية. العدد 4,ديسمبر 2017 .

33-هاجر فخار-عايدة مصطفاوي - سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر بين الواقع والمأمول - مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية «ع 12» .

34-هاجر شنيخر ،إستراتيجية التهيئة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة و الفاعلية الاقتصادية- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة (SNAT) نموذجا ،مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، م ج ل 07 ،ع 03 ، ديسمبر 2020 .

35-وفاء بشاينية، إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة، أداة لتجسيد الاندماج الإقليمي حالة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، ع4، م،1.

36-يمينه زرفة، زينب قماس،أدوات التهيئة والتعمير بالجزائر بين الأهداف والتوظيف، حالة المنطقة السكنية الحضارية الجديد«الوئام قسنطينة» ع،2014.

الرسائـــل والمذكـــرات:

1-العباسي محمد، برامج التنمية الاقتصادية وأثارها على الجنوب الكبير في دراسة ولاية إليزي 2001-2019، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية،جامعة الجزائر -03- 2019-2020.

2-حسونة عبد الغاني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012-2013.
3-دشراوي خيرة،دور السياسة العمرانية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر 2006-2019اطرحوه الدكتورة «ل،م،د»تخصص: الإدارة العامة والتنمية المحلية جامعة محمد بن احمد- وهران 02-2020،2021.
4-داودي جمال، دور الجماعات الإقليمية في حماية البنية وتهيئة الإقليم، أطروحة الدكتوراه ل م د في القانون العام، تخصص قانون البيئة جامعة الجزائر -1- بن يوسف بن حدة ،2020 - 2021
5-دراوسي مسعود،السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990- 2004، أطروحة الدكتورة قسم العلوم الاقتصادية، جامعه الجزائر، 2005- 2006 .
6-سايل مليكة، دور سياسة تهيئة الإقليم في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه علوم تخصص التنظيم السياسي والإداري جامعة الجزائر -03-، 2019-2020،
7-سناء روابحي،الخصائص الاجتماعية والعمرانية للمناطق الحضارية الجديدة دراسة ميدانية لمدينة باتنة – حملة 3 أنموذجا -، أطروحة دكتوراه علوم تخصص علم الاجتماع الحضري، جامعة باتنة ،1 2019-2020.
8-شبقبق عيسى،محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري 1970-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فـــرع: الاقتصاد الكمي، جامعة يوسف بن خدة 2008-2009.
9-صالحي بن صالح، التخطيط الاستراتيجي للجماعات الإقليمية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر (2010-2020)، أطروحة الدكتوراه (ل.م.د)، تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة الجزائر 3،2023.
10-قوريش نصيرة، دراسة وتحليل إعادة هيكلة جهاز الإنتاج الصناعي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر 2007-2008.

11-محمد صالحي تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، أطروحة الدكتورة في العلوم والديموغرافيا، جامعة وهران، محمد بن احمد، 2015-2016.
12-مزاري محمد، سياسات التهيئة العمرانية في الجزائر ودور البلدية في التسيير الحضاري، أطروحة الدكتوراه علوم، تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعه الجزائر03،2020-2021.
13-وسام داي، الذكاء الاقتصادي في خدمة تنافسية الأقاليم، دراسة حالة الصناعة الصيدلانية والبيوتكنولوجي في الجزائر، أطروحة دكتوراه ل.م.د علوم التسيير، جامعة باتنة 1 ، 2015-2016.
14-بوطالبي سامي،النظام القانوني للتخطيط البيئي في الجزائر ودوره في حماية البيئة. مذكرة ماجستير في قانون عام، تخصص قانون ا[1]رابح حمدي باشا، التخطيط وتوجهات الجزائر الجديدة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي. جامعة الجزائر، د.س
15-بوشارب سارة،الإقليم بين المقاربة المؤسساتية والمقاربة التسويقية لتحقيق التنمية المحلية، دراسة إقليمية لمدينة وهران، مذكرة ماجستير تخصص تسويق، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، 2014-2015.
16-سعيد صابر، الاختلالات السسيومجالية في المناطق الحضارية الجديدة لمدينة حدودية حالة مغنية، ماجستير في الجغرافيا والتهيئة، اختصاص تهيئة المجال، جامعه وهران 2011-2012
17-خبيزي وهيبة، التخطيط على مستوى الإقليم، الجوانب القانونية، مذكرة ماجستير في إطار مذكرة الدكتورة، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية جامعه الجزائر 2013-2014، ص23.
18-خالد عطا الله، دور التخطيط في رسم السياسة العامة للتنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر (1999- 2012) مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص السياسات المقارنة، جامعه قسنطينة 2013،03-2014لبيئة –
19-دعموش فاطمة الزهراء، سياسة التخطيط البيئي في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون فرع تحولات دولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو ،2010.

20-شاكر سليمان جودة، التخطيط الزراعي في إقليم نابلس كأساس للتخطيط الإقليمي، أطروحة ماجستير في التخطيط، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية. فلسطين نابلس 2000.

21-صاره يسمين تواتي – مخطط الوطني لتهيئة الإقليم : دراسة قانونية،مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في الدولة و المؤسسات العمومية جامعة الجزائر -1- ، 2014-2015

22-ضياء سالم بيدة الخفاجي، التنمية والتخطيط الإقليمي وفرص الاستثمار المستقبلي (محافظة كربلاء المقدسة حالة دراسية)، جزء من متطلبات درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء جمهورية العراق، 2011

23-عليان رادية- التهيئة الإقليمية في الجزائر في إطار التعاون اللامركزي مابين 1980-2012 دراسة لحالتي تعاوني جزائري أوروبي، مذكرة ماجستير تخصص التنظيم وسياسات العامة، جامعة مولود معمري تيزي وزو- 2015.

24-ليلى صوالحي،دور التخطيط الإستراتيجي في تطوير أداء الإدارة المحلية في الجزائر (دراسة حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية). مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2010.2011.

25-نصرة عبد الرحيم أسعد عزريل، إستراتيجية التخطيط الإقليمي في محافظة سلفيت، أطروحة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2001.

26-وفاء بشاينية، إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة والتخطيط الإقليمي: دراسة للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، ومخططات المدن الجديدة في الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة: تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012-2013.

27-العيفاوي كريمة، خرف الله سليمة، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم "أداة لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة«، مذكرة ماستر، تخصص قانون الجماعات المحلية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية ،2012.2013.

28-بن سعود فتيحة، شهبر خيرة، الاقتصاد الجزائري وإشكالية التوازن الجهوي دراسة حالة توزيع الاستثمارات بين مدن الشمال والجنوب، مذكره ماستر، تخص اقتصاد و تنمية 2016 2017، جامعة ابن خلدون تيارت.

29-تركي شهرزاد ،صالحي صونية ،البعد البيئي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتطبيقاته في قانون التعمير، مذكرة ماستر ،تخصص قانون الجماعات المحلية والهيئات الإقليمية ،جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ،2015-2016.

30-حسيبة بورغيدة، التخطيط الحضري والسياسات العمرانية في الجزائر واقع وتحديات، مذكرة ماستر تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة 08 ماي 1945، 2016.

31- حامد بدر الدين، مخطط تهيئة إقليم الولاية بين الواقع والتجسيد، دراسة حالة مخطط تهيئة إقليم ولاية الوادي، مذكرة ماستر عمران وتسيير مدن، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2018.2019 .

32-حكيمة حموش، السياسة الاقتصادية في الجزائر 1962-1978، عرض وتقييم. مذكرة ماستر تخصص تاريخ، جامعة محمد بوضياف ،2015-2016.

33-شدادة قاسة، الأبعاد البيئية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم،مذكرة ماستر تخصص قانون إداري، جامعة عبد الرحمن محمد خيضر بسكرة ،2012-2013.

34-عون كريمة،السياسة الوطنية لتهيئه الإقليم مخطط ترقية مدن الجنوب نموذجا، ولاية بسكرة، مذكرة ماستر، تخصص عامة و أدارة محلية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015-2016.

35-عظيم أسماء،التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد 1988 م، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، 2016-2017 .

المواثيــق والدستــور:

1-الج ،الج ،الد ،الش ،الميثاق الوطني الصادر بموجب المرسوم رقم 86-22 المؤرخ في 30 جمادى الأولى الموافق 9 فبراير 1986 ،الجريدة الرسمية ،الصادرة في 16 فبراير 1986، العدد 7

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976.

القوانيــــن:

1-الج،الج، الد، الشالقانون رقم 80-11 المؤرخ في 13ديسمبر 1980 يتضمن المخطط الخماسي 1980-1984 الجريدة الرسمية، الصادرة في 16 ديسمبر 1980، العدد 51

2-الج، الج، د، ش قانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12ديسمبر سنة 2001، يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية العدد 77، 15ديسمبر 2001، ص 20.

3- الج، الج، د، ش قانون رقم 02-10 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية العدد 61، 21 أكتوبر 2010.

الأو امر :

1-الج، الج، الد،الش الأمر رقم 70-10 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام1389 الموافق 20يناير سنة 1970 خاص بالمخطط الرباعي 1970-1973، الجريدة الرسمية ،الصادرة في 20 يناير 1970 ،العدد 7.

2-الج، الج، الد،الش الأمر رقم 74-68 المؤرخ في 4جمادى الثانية عام1394 الموافق 24 يونيو سنة 1974 يتضمن المخطط الرباعي الثاني 1974-1977،**الجريد الرسمية** ،الصادرة في 28 يونيو 1974،ع52.

المراسيـــــم:

1-الج، الج، الد، الش المرسوم رقم 81-261 المؤرخ في27 ذي القعدة الموافق 26يونيو1981، يحدد صلاحيات وزير التخطيط والتهيئة العمرانية،الجريدة الرسمية ،الصادرة في 1981 ،العدد 39 .

2-الج، الج ،الد ،الش ،المرسوم رقم 80-277 المؤرخ في 14 محرم عام 1401 الموافق 22 نوفمبر 1980 ،يتضمن أحداث الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية ،**الجريدة الرسمية** ،1981،العدد 39.

الملتقيـــــات:

1-يوسفي نور الدين: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وسيلة للمحافظة على العقار والبيئة وعصرنة المدن، الملتقى الوطني حول إشكالية العقار الحضري وأثرها على التنمية في الجزائر، المنعقد يومي 17 , 18 /2013/02، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر بسكرة.

الفهرس

مقدمة..... أ

الفصل الأول الضبط المفاهيمي للدراسة..... 11

المبحث الأول: مفهوم التخطيط الإقليمي: 13

المطلب الأول: تعريف وأهمية التخطيط 13

أولا. تعريف التخطيط:.....14

ثانيا. أهمية التخطيـــــــط: 18

المطلب الثاني: مفهوم الإقليم 20

أولا. تعريـف الاقليـم: 20

ثانيا. أنـــــواع الأقاليـــــــم: 21

المطلب الثالث: التخطيط الإقليمي: نشأته، تعريفه وأنواعه. 23

أولا. نشأته: 23

ثانيا. تعريف التخطيط الإقليمي: 25

المبحث الثاني: أهداف ومبررات التخطيط الإقليمي 29

المطلب الأول: أهداف التخطيط الإقليمي 29

المطلب الثاني: مبررات التخطيط الإقليمي.....33

خلاصـــــة واستنتاجات: 35

الفصل الثاني تَشكُّل سياسة التَخطيط في الجزائر المَعالم الأَولية و مَسار التطور 36

المبحث الأول: مرحله التوازنات الجهوية 1962- 1978 38

المطلب الأول: الملامح الأساسية للوضع في الجزائر غداة الاستقلال 38

المطلب الثاني: سياسة التوازن الجهوي والعمل على تقليص الفوارق المجالية: 41

المطلب الأول: المخطط الثلاثي الأول: 1967-1969 46

المطلب الثاني: المخطط الرباعي الأول: 1970-1973 49

المطلب الثالث: المخطط الرباعي الثاني 1974-1977() 56

المبحث الثالث: معالم تشكل سياسة التخطيط الإقليمي 1978-1987 64

المطلب الأول: ملامح إدماج الإقليم في سياسة التخطيط:.....64

المطلب الثاني:المخطط الخماسي الأول 1980-1984: ().....67

المطلب الثالث: المخطط الخماسي الثاني 1985-1989.....73

خلاصة و استنتاجات:..... 77

الفصل الثالث راهن التخطيط الإقليمي في الجزائر على ضوء القانون: 02/10 وأبرز تحدياته 79

المبحث الأول: الملامح الأساسية لسياسة التخطيط خلال الفترة 1988-2001:..... 81

المطلب الأول: السياق العام للتوجه نحو التخطيط الإقليمي:.....81

المطلب الثاني: عودة الاهتمام بالإقليم كركيزة للتنمية:.....84

المبحث الثاني: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم قراءة في المضامين والأبعاد. 87

المطلب الأول: لماذا المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:.....87

المطلب الثاني: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الرؤية والأسس: 90

المطلب الثالث: خصائص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ومراحله:.....92

المبحث الثالث: تحديات وأفاق التخطيط الإقليمي.....103

المطلب الأول: التحديـــات:.....103

1-نضوب الموارد وأساسا الماء:.....103

2-أزمة عالم الريف: 104

3-انحلال الرابط الديموغرافي- الاقتصادي:.....104

4-الأزمة الحضارية:.....104

5-انفتاح الاقتصاد الوطني ورهاناته:.....105

6-تقوية الرابط الإقليمي والحكم الإقليمي: 105

المطلب الثاني: الآفاق والخطوط التوجيهية الأربعة والبرامج العشرون للعمل الإقليمي: .106

إقليم مستدام،إدماج إشكاليه البيئة في بعدها القاري:.....107

إنشاء ديناميات إعادة التوازن للإقليم:.....110

خلق شروط جاذبية وتنافسية الأقاليم:.....113

- **تحقيق الإنصاف الإقليمي:.....120**

خلاصة واستنتاجات الفصل: **124**

خاتمـــــــــة: **125**

قائمـــــة المراجـــــع : **128**

ملخـــــص: **142**

ملخـــــص:

سياسة التخطيط الإقليمي في الجزائر مرت عبر مراحل مختلفة وفترات زمنية طويلة لكل منها خصائصها و تأثيراتها، أدواتها ووسائلها الخاصة، بعد الاستقلال انتهجت الجزائر إستراتيجية تنموية بالاعتماد على المخططات التنموية مرتكزة على التخطيط المركزي قائمة على قطاع التصنيع منتهجة النهج الاشتراكي، هدفها تحقيق التوازن الجهوي والاستجابة للحاجات الاجتماعية الأكثر استعجالا، لكن بحلول التسعينات شهدت الجزائر عدة تحولات وإصلاحات، وواجه تحديات عدة منها الأزمة الاقتصادية، التوجه نحو الاقتصاد الحر والتخلي عن نمط التخطيط المركزي وتبني رؤية جديدة للتخطيط الإقليمي والتنمية المستدامة حيث رسمت الدولة خطة وطنية ترجمت في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

SUMMARY

Reginoal planning policy in algeria passed through different stages and long periods of time, each of which ha dits own characteristics, effects tool and means .

After independence, algaria pursued a developpment strategy based on developpment plans, bassed on central planning and based on the manufactring sector, adopting the socialist approach.its goal was to achieve regional balance and respond to the most urgent social needs. However , bay the 1990s,algeria witnessed seval transformations and reforms,including the economic crist, the move towards a free economy ,abandoning the central planning model, and adopting a new vison for regional and sustainabel devlopment,as the state drew up a national plan that was inclued in the national plan for devloping the region.